مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre For Strategic Studies

دول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٢٠

دراسة استشرافية

إشـــراف

د. عمر الحسن

مايــو ٢٠٠٧

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic studies

دول مجلس التعاون الخليجي
عام ٢٠٢٠
دراسة استشرافية

إشراف

د. عمر الحسن

مايو ٢٠٠٧

اسم الكتاب

دول مجلس التعاون الخليجي
عام ٢٠٢٠
دراسة استشرافية

الناشر
مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تاريخ النشر
مايو ٢٠٠٧

عدد الصفحات . ٢٣٠ صفحة
المقاس ١٧ × ٢٤ سم

سعر النسخة الورقية : ٦٠ جنيه استرليني
سعر النسخة على C.D : ٧٥ جنيه إسترليني

London

3rd Floor, 46 Gray's Inn Road, London,
WC1X 8LR, UK.
Tel: +44 207 430 1367.
Fax: +44 207 404 9025.
gcss@btconnect. comEmail:

Bahrain

Villa No. 428, Road 3207, Area No. 332,
Sugeya, Bahrain.
Tel: +00973 17741485.
Fax: +00973 17741465.
Email:gcssbh@batelco. com. bh

Cairo

Flat 9, Second Floor, 6 Aisha Al
Taymoreya St, Garden City, Cairo, Egypt.
Tel: +202 7945 949.
Fax: +202 7923579.
Email:ggi@link. net

UAE Associate Branch

Al-Taa'won Establishment, Ras Al-
Khaimah, PO Box 565, RAK-UAE
Tel: +971 72270220, +971 72270550.
Fax: +971 72270440.
Email:taawon@emirates. net. ae

Website: www.gcss.org.bh

المحتويات

المقدمة "أحمد السمان" ---------- ٧

الفصل الأول

دول مجلس التعاو ن الخليجي. البيئة الداخلية وآفاق الإصلاح "أحمد يحيى" ----- ٢٣

أولاً ـ شرعية النظم السياسية الحاكمة في دول الخليج: المصادر والخصائص ---------- ٢٥

ثانيًا ـ الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي في دول المجلس: الواقع والإجراءات ---------- ٢٩

١ – الكويت ---------- ٣١

٢ – البحرين ---------- ٣٤

٣ – سلطنة عمان ---------- ٣٦

٤ – قطر ---------- ٣٨

٥ – السعودية ---------- ٤٠

٦- الإمارات العربية المتحدة: ---------- ٤٣

ثالثًا ـ عوامل اخرى في تشكيل ملامح البيئة الداخلية: ---------- ٥٧

(١) وضع المرأة ---------- ٤٧

(٢) المجتمع المدني في دول الخليج ---------- ٥٠

(٣) دور الإعلام في دول الخليج ---------- ٥٢

(٤) الطائفية في دول الخليج ---------- ٥٤

رابعًا ـ البيئة الداخلية لدول الخليج: المستقبل والمحددات: ---------- ٥٧

أ ــ استمرار الضغوط الداخلية والخارجية الدافعة إلى الإصلاح ---------- ٥٧

ب ــ ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة بشكل غير مسبوق ---------- ٥٨

ج ــ الإرادة السياسية لدى النظم الحاكمة في دول الخليج ---------- ٥٨

خامسًا ـ السيناريوهات المستقبلية ---------- ٥٩

سدسًا ـ ملاحظات ختامية: السيناريو الأفضل والسيناريو المأمول ---------- ٦٦

الفصل الثاني

البيئة الإقليمية-اتجاهات التغيير والسيناريوهات المحتملة"إبراهيم أحمد عرفات" - ٧١
أولاً- الإطار الجيو - استراتيجي للبيئة الإقليمية: المعايير والمكونات ---------- ٧٤
ثانيًا - واقع البيئة الإقليمية: اتجاهات التغير والتأثير ---------- ٨٠
ثالثًا - البيئة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي ٢٠٢٠: سيناريوهات مستقبلية: ---------- ٩٧
السيناريو الأول: ويفترض وجود بيئة مضطربة ذات طابع صراعي داخلي ---------- ٩٨
السيناريو الثاني: ويفترض وجود اضطرابات اقتصادية وسياسية ---------- ١٠٠
السيناريو الثالث: ويفترض تغير مكونات البيئة الإقليمية ---------- ١٠٢
السيناريو الرابع: ويفترض تزايد حدة الاستقطاب الخارجي لدول المنطقة ---------- ١٠٣

الفصل الثالث

الخليج والبيئة الدولية التطورات والتحديات"كريستيان اولرشسبن" ---------- ١٠٩
أولا - نهضة روسيا والصين والهند ---------- ١١٥
ثانيًا- مجلس التعاون الخليجي والبيئة الدولية عام ٢٠٢٠ ---------- ١٢٢
ثالثًا- السيناريوهات المستقبلية ---------- ١٢٥

الفصل الرابع

إشكاليات الأمن الجماعي واقع التحديات وسيناريوهات المستقبل"ريمون قلته" ---------- ١٣٣
أولاً- امن الخليج: التحديات الراهنة ومعطيات التحول ---------- ١٣٦
ثانيًا- الأمن الجماعي الخليجي.. السيناريوهات المحتملة في ٢٠٢٠: ---------- ١٤٩
١- السيناريو المرجعي ---------- ١٥١
٢- سيناريو استهداف إيران ---------- ١٥٥
٣- سيناريو القبول بدخول إيران النادي النووي ---------- ١٦٤
٤- سيناريو الشراكة مع حلف الناتو ---------- ١٦٦
٥- سيناريو التفكك والتفرد ---------- ١٧٤
ثالثًا- الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون.. خيارات ومعوقات: ---------- ١٧٨

الفصل الخامس

اقتصاديات مجلس التعاون تحديات العولمة والتنافس على النفط"أمل عبد اللطيف"--- ١٨٥
أولاً ـ البيئة الاقتصادية المحيطة بدول مجلس التعاون وتأثيرها عليها ---------- ١٨٧
ثانيًا ـ دور المستجدات في السياسة الاقتصادية لدول المجلس ---------- ١٩٣
١ـ على المستوى الداخلي ---------- ١٩٥
أ ــ التعاون النفطي ---------- ١٩٦
ب ــ التعاون التجاري ---------- ١٩٦
جـ ــ التعاون الصناعي ---------- ١٩٧
د ــ التعاون المالي والنقدي: الاتحاد النقدي والعملة الموحدة ---------- ١٩٩
٢ ـ العلاقات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي ---------- ٢٠٠
١) العلاقات مع الدول العربية ---------- ٢٠١
٢) العلاقات مع الاتحاد الأوربي ---------- ٢٠٢
٣) العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية ---------- ٢٠٣
٤) العلاقات مع باكستان ---------- ٢٠٤
٥) العلاقات مع الهند ---------- ٢٠٤
٦) العلاقات مع تركيا ---------- ٢٠٤
٧) العلاقات مع دول رابطة التجارة الحرة الاوروبية " افتا " ---------- ٢٠٤
٨) العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ---------- ٢٠٤
٩) العلاقات مع اليابان ---------- ٢٠٥
ثالثًا ـ البيئة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي والسيناريوهات المستقبلية لعام ٢٠٢٠ ---- ٢٠٧
الخاتمة ---------- ٢١٧
التوصيات ---------- ٢٢٧

****

المقدمة

أحمد السمان*

ظلت معرفة المستقبل ومحاولة التنبؤ به الشغل الشاغل للبشرية منذ قديم الأزل، بدءًا بمحاولات التنجيم، ومرورًا بقصص الخيال العلمي والأعمال الأدبية، وانتهاء إلى دخول العلم التجريبي في مجال الدراسات المستقبلية عبر منهج علمي يمكن اختباره ومناقشته. وتكمن القوة الحقيقية للدراسات المستقبلية في حفز الإنسان نحو بناء حاضره بدلالة المستقبل، بدلاً من التعامل مع الحاضر باعتباره مجرد إفراز للماضي، وهو ما يفيد في الاستعداد لمواجهة احتمالات المستقبل بشكل أفضل وأكثر مهارة.

وكما يقول إبراهيم العيسوي في مقدمة مشروع "مصر ٢٠٢٠": "إن الأمة التي لا تهتم بدراسة المستقبل هي أمة تعرضه لأخطار عظيمة، فهو في هذه الحالة لن يخرج عن احتمالين: **الأول**؛ أن يأتي محصلة لعوامل عشوائية متضاربة، أي يخضع لاعتبارات من صنع المصادفة. **الثاني**؛ أن تتحكم في تشكيله قوى خارجية لا يهمها إلا أن تخدم مصالحها هي"، وهو ما أكد عليه "روبرت بندي" أحد أبرز علماء المستقبليات الذي قال: "إن المجتمع الذي تسري فيه توقعات قابلة للتحقيق هو مجتمع منظم أما المجتمع العاجز عن التنبؤ باتجاهات المستقبل ومسارات الغد فهو مجتمع تحكمه الفوضى وتعصف به الاضطرابات".

واستشعارًا بأهمية الدراسات المستقبلية، حدثت طفرة في المراكز والجمعيات المهتمة بها؛ تحديدًا منذ الحرب العالمية الثانية، وقادت هذا

---

* باحث في الشؤون الاستراتيجية

الاهتمام الولايات المتحدة التي فاق عدد مؤسساتها المهتمة بتلك الدراسات ستمائة مؤسسة، كما انتشرت هذه المراكز في فرنسا وهولندا وسويسرا، بل إن الدنمارك أنشأت منذ عام ١٩٧٣ أول وزارة للمستقبل..

ومما فرض أهمية الدراسات المستقبلية في العالم كله؛ صعوبة اتخاذ القرارات اللازمة للتعامل الآني مع التطورات المتلاحقة والسريعة على كل المستويات، والتي تتسم بالتعقد "complexity"، ولما تتضمنه من تشابكات وتداخلات بين القضايا وسبل معالجتها. ففي عالم سريع التغير لا يستطيع صناع القرار اتخاذ قراراتهم بناء على توقعات قصيرة المدى، بل يجب أن يمتد أفقهم وخططهم الاستراتيجية إلى إطار زمني أكبر، وهي مهمة تزداد صعوبتها بسبب عدم اليقين السياسي والاقتصادي، واهتزاز كثير من الأسس التقليدية، بالإضافة إلى الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية، والتي أحدثت تغيرات حادة بمعدلات متسارعة لم يسبق لها مثيل على كافة أوجه الحياة حتى أصبح التغير المستمر السمة الرئيسية لكل الأنشطة، وهو ما أدى إلى بزوغ الاهتمام بدراسة المستقبل لاستباق اللحظة الحالية بتغييراتها السريعة المتداخلة، والقفز إلى فترة زمنية قادمة من أجل استشراف ما سيؤول إليه الوضع الحالي من جهة، وبالتالي تعديل مساره عبر تصويب القرارات التي يتم اتخاذها في الوقت الراهن من جهة أخرى، كما ظهر اتجاه استهدافي عبر وضع مستقبل مرغوب ودراسة المسارات المؤدية إليه، وبالتالي اتخاذ قرارات في الزمن الحالي لتحقيق هذا المستقبل، باستخدام المنهج العلمي لاستكشاف العلاقات المستقبلية بين الأشياء والنظم والأنساق في محاولة للتأثير عليها، انطلاقًا من دراسة عميقة للواقع المعقد والتطورات المحتملة لهذا الواقع، بهدف المساعدة على اتخاذ قرارات آنية تعمل على تعظيم

الاستفادة الآن وفي المستقبل من هذه التطورات وتقليل الأضرار والخسائر إلى أقصى حد ممكن.

لقد أصبحت الدراسات المستقبلية ضرورية لكل الدول، خاصة النامية منها، والتي تنتمي إليها الدول العربية، إلا أن الجهود العربية، لاسيما الخليجية منها، لا تزال متواضعة مقارنة بما تشهده من نمو متسارع في الدول المتقدمة التي تمتلك أسباب التقدم الاقتصادي والعسكري؛ حيث يندر أن تجد دولة رأسمالية متقدمة لا تستند على الدراسات المستقبلية في صنع قراراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهو ما يحتم على دول الخليج العربي الولوج إلى ساحة الدراسات المستقبلية لأسباب كثيرة، **منها:** الموقع الجيواستراتيجي المتميز؛ والمكانة السياسية والاقتصادية التي جعلتها مستهدفة من جانب قوى عالمية وإقليمية للتأثير على قراراتها وتوجهاتها ومستقبلها.

وتتعدد مهام الدراسات المستقبلية، ومنها:

١ــ فحص وتقييم المستقبلات الأكثر احتمالاً للحدوث خلال أفق زمني معلوم؛

٢ــ البحث في طبيعة الأوضاع المستقبلية ودراسة أسبابها وتقييم نتائجها، سواء من أجل التكيف معها أو محاولة تغييرها؛

٣ــ إعادة قراءة وتفسير الماضي الذي يؤثر على الحاضر والمستقبل؛

٤ــ تبني صورة مستقبلية مفضلة باعتبار ذلك خطوة ضرورية نحو تحولها إلى واقع؛

كما تتميز الدراسات المستقبلية بمجموعة من الخصائص المنهجية، أبرزها:

أ ــ الشمول والنظرة الكلية للأمور؛

ب ــ مراعاة التعقد (Complexity) بالتعمق في فهم ما يزخر به الواقع من علاقات وتشابكات وديناميه، والنظر إلى الظاهرة المركبة من خلال منهج عابر للتخصصات وتفادي الإفراط في التبسيط والتجريد للظواهر؛

ج ــ القراءة الجيدة للماضي باتجاهاته العامة السائدة، والتعرف على الاتجاهات الراهنة، لاسيما الاتجاهات البازغة والمضادة للاتجاه العام السائد؛

د ــ الحيادية وعمل الفريق والإبداع الجماعي؛

هـ ــ التقييم الذاتي والتصحيح المتتابع للتحليلات والنتائج وإنجازها في عملية متعددة المراحل يتم فيها إنضاج التحليلات وتعميق الفهم وتدقيق النتائج.

ولا تستهدف الدراسات المستقبلية التخطيط أو وضع الاستراتيجيات، رغم أنها مفيدة في إعدادهما، فهي توفر -عبر تقديم مقولات أو رؤى أو سيناريوهات- جانبًا مهمًا من القاعدة المعرفية التي تلزم لصياغة هذه الاستراتيجيات، وكمقدمة للعمل التخطيطي وصنع القرارات، ومن ثم..العمل وفق نظرة طويلة المدى، وبأفق زمني طويل نسبيًا، وهو ما يساعد بشكل إيجابي في صنع المستقبل.. **ومن منافع الدراسات المستقبلية الأخرى:**

(١) اكتشاف المشكلات قبل وقوعها، فالدراسات المستقبلية تعمل في هذا الإطار كوسيلة للإنذار المبكر؛

(٢) إعادة اكتشاف الموارد والطاقات خاصة الكامن منها، وهو ما يساعد على اكتشاف مسارات جديدة يمكن أن تحقق الأهداف المطلوبة؛

(٣) بلورة الاختيارات الممكنة والمتاحة وتسهيل عملية المفاضلة بينها، واستطلاع ما يمكن أن تؤدي إليه من تداعيات ونتائج، والمساعدة في توفير قاعدة معرفية يمكن في إطارها تحديد الاختيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛

(٤) تحسين الوضع الحالي عن طريق إعادة صياغة الشروط الابتدائية للبدائل محل النقاش وإعادة التحليل والحسابات في ضوء ذلك.

ولقد وضع فريق العمل الذي قام بهذه الدراسة في اعتباره الخصائص والمهام والمنافع السابق الإشارة إليها، بحيث يصبح هذا العمل خطوة أولى يتعين أن تتبعها خطوات أخرى لإيجاد مخطط متوسط المدى يتناول الفرص والتهديدات التي يمثلها المستقبل لدول المجلس.

وتنتمي الدراسة إلى النمط الاستطلاعي (Exploratory type) الذي يستهدف تقديم صور احتمالية، تبدأ بتناول الوضع الحالي والأحداث أو الظروف الراهنة مع الأخذ في الاعتبار المعطيات التاريخية ذات الصلة، منطلقاً من هذا كله إلى تناول البدائل المستقبلية المحتملة، باستخدام إحدى الطرق التشاركية (Participatory Methods) ، وتعد طريقة ورش المستقبليات (Futures Workshops) إحدى أبرز هذه الطرق، بهدف الوصول إلى سيناريوهات (Scenarios) لوصف الأوضاع المستقبلية

المحتملة مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي انطلاقًا من الوضع الراهن.

ولقد قام فريق العمل بعقد خمس ورش عمل وجلسات عصف ذهني (Brain Storm) ضمت عددًا من الخبراء والباحثين في مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، وتم خلالها تنفيذ ثلاث دورات بعد الاتفاق على خطة البحث وطريقة إعداد المحاور والسيناريوهات المتوقعة في كل محور، وذلك بعد تحليل وبحث أهم الدراسات المستقبلية التي تم إعدادها حول عام ٢٠٢٠.

وكان "**مشروع مصر** "**٢٠٢٠**" أحد هذه الدراسات؛ حيث بدأ عام ١٩٩٥، واستغرقت العمليات التحضيرية له عامين، منطلقًا عام ١٩٩٧ ليتم تدشينه خلال ثلاث سنوات. وقد استهدف المشروع تقديم قاعدة معرفية تبدأ بإعادة قراءة التطورات التي مرت بمصر عبر ربع قرن للتعرف على الاتجاهات العامة لها، وتضمن ٨٦ دراسة قامت بها ٥٢ فرقة بحثية تكونت من ٣٠٠ باحث ومساعد؛ حيث قامت كل دراسة باختبار موضوعها عبر سيناريوهات زمنية خمسة، **هي**:

١ــ السيناريو المرجعي، ويمثل امتداد الواقع الحالي؛

٢ــ السيناريو الإسلامي، والذي يتم في إطاره قيام نظام حكم إسلامي؛

٣ــ سيناريو رأسمالي ليبرالي، والذي يفترض تولي سلطة ليبرالية الحكم في مصر؛

٤ – سيناريو اشتراكي؛

٥ – السيناريو الشعبي.

وفي المسار نفسه.. يعد مشروع "إسرائيل ٢٠٢٠.. خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع " من المشروعات البحثية التي لامست مستقبل الأوضاع الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط. وقد قام بتنفيذه ٢٥٠ باحثًا إسرائيليًا، وبدأ العمل فيه عام ١٩٩٥، وصدر في ١٨ مجلدًا نشرت جميعها ما عدا المجلد العسكري، وكلها سعت إلى طرح تصورات حول كيفية تنظيم الموارد الوطنية وتقديم بعض الحلول لمعضلات التخطيط التي تنفرد بها إسرائيل خاصة امتدادها الجغرافي المحدود بهدف دفعها إلى الأمام كدولة متطورة تشكل مركز جذب ليهود العالم وتحسين الطاقات الكامنة للسلام مع العرب، طارحة السيناريوهات والبدائل الرئيسية لتحقيق هذه الأهداف.

ولقد طرحت هذه الدراسة الإسرائيلية عدة معضلات مرتبطة بعملية التخطيط وبتنويعات مختلفة..اجتماعية وتكنولوجية واقتصادية وطبيعية، واستنادًا إلى ذلك تم تطوير منظومة من البدائل الرئيسية، وأخيرًا تم تصميم مخطط لا يتماثل مع أي من البدائل الأساسية، وإنما يدمج مكونات من داخلها خالقا توازنًا بين القيم الأساسية التي تعكسها البدائل المختلفة، **التي تمثلت في:-**

١ــ **البديل التدافعي:** والذي يفترض استمرار الاتجاهات القائمة من خلال الامتناع عن تدخل تخطيطي مركزي وغير عادي.. وهدف هذا البديل توقع ما سوف يحدث تدافعًا بـ"قوة الاستمرارية" للاتجاهات القائمة، كما يرمي إلى أن يستخدم كبديل لأغراض المقارنة، بالنسبة لبدائل التخطيط الأخرى.

٢ــ **البديل الاجتماعي:** يضع على رأس اهتماماته قيمة (جودة الحياة للجميع) التي تعني التفضيل الواضح لقيم المساواة بين فئات السكان المختلفة في سياق النظر إلى الشروخ القائمة في المجتمع الإسرائيلي.

٣ــ **البديل الطبيعي ــ البيئي**، وهو يدور حول التطوير الدائم والتخطيط القيمي للبيئة الطبيعية.

٤ – **البدائل الاقتصادية:** وتسعى إلى استنفار قدرة المرافق الاقتصادية الإسرائيلية على النمو، بطول امتداد فترة التخطيط، وإلى ضمان الاستقلال والاستقرار الاقتصادي، **وذلك على النحو التالي:**

أــ **البديل الاقتصادي** ــ الصناعي الذي يسعى إلى إحراز هذه الأهداف عن طريق التركيز على الصناعات المعتمدة على العلوم المتطورة.

ب ــ **البديل الاقتصادي** ــ الخدماتي الذي يسعى إلى تحقيق تلك الأهداف عن طريق التركيز على الخدمات الإنتاجية والأبحاث والتطوير.

وتم تطوير كل بديل من جانب طاقم متخصص، وذكرت الدراسة أن البحث في هذه البدائل في أقصى مظاهرها النظرية جاء لتوضيح التكلفة والفوائد المرتبطة باختيار أي منها.

واجتاز المخطط الرئيسي لإسرائيل ٢٠٢٠ عددًا من المراحل؛ هدفت المرحلة الأولى منها، والتي انتهت في أبريل العام ١٩٩٥، إلى عرض واسع – قدر الإمكان – لشبكة المشاكل والفرص والمعضلات التخطيطية التي تواجهها إسرائيل، وإلى بداية تطبيق مفاهيم للتخطيط طويل المدى، وتم إجمال هذه المرحلة في تقرير المرحلة الأولى من المخطط. وتركزت

المرحلة الثانية على إيجاد بدائل رئيسية لتخطيط شامل وطويل المدى استعدادًا للقرن الحادي والعشرين، وفي هذا الإطار تم تحديد أربعة بدائل تخطيطية شاملة طويلة المدى، والتي سبق الإشارة إليها، وتم تناولها من جانب أربعة طواقم تخطيط؛ حيث انتهج كل طاقم نهجًا علميًا مختلفًا.

ووفقًا لهذه المنهجية، وكمرحلة سابقة لعملية إيجاد البدائل، تم بالتوافق تحديد فرضيات أساسية مشتركة للبدائل كافة، مثل: حجم السكان المتوقع (حوالي ثمانية ملايين)، وسيناريو السلام (تحقيق سلام شامل بين إسرائيل والفلسطينيين والأقطار المجاورة)، واعتبرت هذه الفرضيات كـ"لاعبين متفق عليهم" وظلت ثابتة في جميع البدائل.

وكانت الدراسة الثالثة، والتي قام فريق العمل بالمركز بمطالعتها وتحليلها، تلك التي نشرها عام ٢٠٠٤ (National Intelligence Council NIC) "مركز المعلومات القومي" الأمريكي بعنوان "خريطة لمستقبل العالم"، وأشارت إلى وجود عدة عوامل تؤثر على الوضع الإقليمي في المنطقة، وتؤثر في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها، ومن هذه المؤثرات الكونية تأتي العولمة كأبرز هذه العناصر، بينما يمثل النفط والصراع الفلسطيني – الإسرائيلي والمستقبل الضبابي في العراق أهم المؤثرات الإقليمية في الشرق الأوسط رغم بعدها الكوني.

ورأت الدراسة أن البترول سيكون عاملاً مؤثرًا، في استقرار المنطقة، واكتفت بالنظر إلى العوامل الديموجرافية بصفتها عاملاً مؤثرًا وليست محركًا رئيسيًا، متوقعة عدم حدوث انفجار سكاني نتيجة لزيادة تعليم النساء والتقدم التكنولوجي، بالإضافة إلى انخفاض متوقع لمعدل المواليد المرتفع في مناطق

مثل غزة والضفة الغربية، مشيرة إلى أن المنطقة ستواجه مشكلة كبار السن والمعمرين، كما أن زيادة عدد المنضمين إلى سوق العمل من شأنه أن يسبب مشاكل اقتصادية.

وحول نظم الحكم رأت الدراسة أن مزيدًا من الدعم الغربي للإصلاحيين بدلاً من الضغط على نظم الحكم يمكن أن يساعد على تحقيق الديمقراطية، مؤكدة أن تحقيق الديمقراطية سيتم عبر التخلص من تسييس الاقتصاد، ونشر التعليم وتوسعة المجتمع المدني وتحقيق إعلام مستقل.

وقدم المركز تصوره في عدد من السيناريوهات الإقليمية التالية:

١ـ الركود Stagnation: وهو سيناريو يفترض حدوث تغير طفيف في الوضع الحالي وتقدم سياسي ضئيل في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وحفاظ الأنظمة على استقرار الوضع في بلدانها مع تغيرات طفيفة، وهو ما من شأنه زيادة البطالة وخفض مستوى المعيشة، الأمر الذي يقود بدوره إلى الشعور بالإحباط الذي يتم استغلاله من قبل جماعات تشجع على التغيير عبر العنف (الإرهاب)، ونظرًا لأن الشرق الأوسط ليس كتلة واحدة، فمن المتوقع أن يوجد اختلاف في تطور كل دولة على حدة، وسيستمر دور الولايات المتحدة ليكون حاسمًا في المنطقة.

٢ـ الدمقرطة والإصلاح السياسي:

(Democratization and Political Reform) وهو سيناريو يفترض حدوث دمقرطة متدرجة وإصلاح سياسي في عملية تختلف من دولة إلى أخرى، وستكون المحصلة مجموعة من الدول تشارك في القيم الديمقراطية، وهو ما يتطلب تغييرًا في طريقة التفكير (Mind Sets)

وتطور الإعلام المستقل وحرية أكبر للمعلومات. ومع انبثاق الديمقراطيــة، فإن الأحزاب التقليدية الدينية سوف تعيد تنظيم نفسها وتتحد لمواجهة تحديات المنافسة السياسية، وسينبغي عليها تبنــي المبــادئ الديمقراطيــة الــسياسية لمواجهة المنافسة السياسية، وربما يتولى الإسلام المتشدد السلطة، ولكــن لا يجب التسليم بأنه سيكون معاديًا للغرب.

٣- **تجزئة الشرق الأوسط :** وهو سيناريو يفترض تــصاعد العنــف داخل وبين الدول في المنطقة، بما يؤدي إلى مزيد من التجزؤ وزيادة عــدد الدول الفاشلة، وهو مبني على فرضية أن عددًا من دول الــشرق الأوســط ليست قادرة على مواجهة الأزمات الاقتــصادية والــضغوط الاجتماعيــة، وبالتالي قد تظهر دول جديدة في العراق والسعودية بسبب فشل الدولــة فــي أداء مسؤولياتها أكثر منه نتيجة عوامل داخلية، وهو ما يمكــن أن يــستغله الأصوليون.

٤ـــ **انتشار سباق التسلح:** وهو يتضمن إعلان إيران حيازتها أسلحة نووية، وهو ما سوف يكون نقطة تحول في دول المنطقة التي لــن تكتفــي بمشاهدة طهران تطور قدراتها النووية من دون الاستجابة.

كما أفردت الدراسة عددًا من السيناريوهات للوضــع العــالمي عــام ٢٠٢٠ وتأثيراته الإقليمية، ومن هذه السيناريوهات:

أ – استمرار العولمة مما ينتج عنه سيادة اتجاهــات فــتح الأســواق والحدود والتعاون المتبادل مع الأسواق العالمية؛

ب – عدم حدوث تقدم في التجارة العالمية، مما يقود إلى إعادة التوجه الإقليمي للتجارة البينية في المنطقة؛

ج - حدوث اضطراب في الأمن العالمي؛ وهو ما يؤدي إلى الانكماش والاعتماد على الذات؛

د - وجود منافسة اقتصادية واستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين.

وكل هذه الدراسات السابقة أكدت على أهمية الدراسات المستقبلية، وأكدت أيضًا على جهود بذلتها أطراف دولية وعربية وإقليمية من أجل استشراف المستقبل، والإعداد له، ولكن - في المقابل- يتضح مجددًا افتقاد منطقة الخليج لوجود دراسات مستقبلية تنطلق من الوضع الراهن لاستشراف المستقبل بما يساعد على ترشيد القرارات التي يتم اتخاذها حاليًا، ومنح متخذ القرار بدائل عديدة معتمدة على رؤية مستقبلية متكاملة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ونظرًا لطبيعة الدراسات المستقبلية التي تعتمد على تعدد مستوى التحليل (Interdisciplinary analysis) انطلقت دراسة المركز عبر خمسة فصول استهدفت الإجابة على عدد من الأسئلة؛ حيث استهدف الفصل الأول المتمثل في البيئة الداخلية، الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي طبيعة النظم السياسية التي تحكم دول مجلس التعاون الخليجي؟
- كيف اكتسبت النظم الحالية شرعيتها؟
- ما هو واقع الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي في هذه الدول؟
- ما هو وضع مؤسسات المجتمع المدني والمرأة والإعلام؟

- كيف تركت حرب العراق تداعياتها على المسألة الطائفية في دول المجلس؟

- وأخيرا ما هو مستقبل البيئة الداخلية وتوجه دول المجلس نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي حتى عام ٢٠٢٠؟

وتناول الفصل الثاني البيئة الإقليمية، والتي تكتسب أهميتها في تناول مستقبل دول الخليج نظرًا لارتباطها بالعديد من النظم والأطر والقوى الإقليمية، والتي حددها الفصل في العراق وإيران وتركيا ومصر وإسرائيل وسوريا عبر الإجابة عن التساؤلات التالية:-

- ما هو السياق الجيو-استراتيجي الحاكم للعلاقة بين مجلس التعاون والقوى الإقليمية الأخرى؟

- ما هو اتجاه هذه العلاقات بما تنطوي عليه من تشابكات وتعقيدات؟

- ما هي السمات والخصائص التي تحملها البيئة الإقليمية والتي تركت تداعياتها على مستقبل دول الخليج؟

- ما هي تصورات مستقبل البيئة الإقليمية على المستوى الهيكلي، والمستوى السياسي؟

وتم تخصيص الفصل الثالث لمعالجة إشكاليات الأمن الجماعي لدول المجلس، خاصة أن تحقيق التكامل الأمني لمواجهة تحديات البيئات الداخلية والإقليمية والدولية كان دافعًا رئيسيًا لإنشاء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، وفي هذا الإطار حاول الفصل الإجابة عن التساؤلات التالية:

●لماذا احتل البعد الأمني أهمية خاصة لـدى دول مجلس التعـاون الخليجي؟

●ما هي أهم التهديدات الأمنية التي تواجهها دول المجلس؟ وكيف تعاملت معها حتى الآن؟

●ما هي السيناريوهات المحتملة للتعامل مع المعضلة الأمنية حتى عام ٢٠٢٠؟

واهتم الفصل الرابع بالبيئة الدولية وطرح عدة تساؤلات، وحاول الإجابة عليها:

●ما هي تداعيات استمرار الوضع الدولي الحالي الذي يتسم بأحادية القطبية على دول مجلس التعاون الخليجي؟

●ما هي احتمالات بزوغ قوى دولية أخرى خلال الأعوام القادمة، وما هي هذه القوى؟

●كيف يمكن أن يؤدي بزوغ هذه القوى المحتملة وتنافسها على مصادر النفط إلى التأثير على دول الخليج؟

●ما هي السيناريوهات المتوقعة للبيئة الدولية حتى عام ٢٠٢٠؟

وكان للبعد الاقتصادي أهمية خاصة أدت إلى تناوله في الفصل الخامس والأخير، لما تتمتع به دول المجلس من أهمية على الصعيد الاقتصادي العالمي الآن وحتى عام ٢٠٢٠ باعتبارها مصدرًا رئيسيًا للطاقة، وفي إطار هذا الفصل كانت محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي العوامل الدولية والإقليمية والداخلية ذات الطبيعة الاقتصادية التي أثرت على دول المجلس؟
- كيف أثرت وتؤثر العولمة على الساحة الخليجية؟
- ما هي المستجدات على المستوى الداخلي والخارجي في السياسة الاقتصادية لدول المجلس؟
- ما هو مستقبل البيئة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٠؟

****

الفصل الأول

دول مجلس التعاو ن الخليجي: البيئة الداخلية وآفاق الإصلاح

أحمد يحيى
باحث في الشؤون الخليجية

يهدف هذا الفصل إلى استشراف مستقبل البيئة الداخلية لدول مجلس التعاون من حيث درجة الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي الذي يمكن أن يتحقق في تلك الدول بحلول عام ٢٠٢٠، **وذلك من خلال البحث في:** مصادر وخصائص شرعية النظم السياسية الحاكمة في دول المجلس، واقع وإجراءات الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي في دول المجلس، محددات مستقبل الإصلاح السياسي في دول المجلس؛ بناء سيناريوهات مستقبلية استشرافا للبيئة الداخلية لدول المجلس؛

أولاً ـ شرعية النظم السياسية الحاكمة في دول الخليج: المصادر والخصائص:

انعكست الخصوصية الثقافية والاجتماعية والثوابت الدينية التي تتميز بها المجتمعات الخليجية، على الأنظمة السياسية الحاكمة في تلك الدول سواء من حيث الشكل أو المضمون، وفي مقدمة ذلك المصادر التي تستند عليها تلك النظم في اكتساب شرعيتها لإدارة أمور الحكم في البلاد وحيازة رضا المواطنين.. ويتبلور ذلك في اعتبار الدور التاريخي الذي قامت به رموز سابقة من الأسر الحاكمة في تلك الدول، والذي أثر في شكل وتطور تلك المجتمعات أحد أهم مصادر شرعية هذه الأنظمة، فقد تمتعت تلك الرموز بشخصيات كارزمية استطاعت تحويل تلك المجتمعات من مجرد مجتمعات

قبلية وعشائرية تغلب عليها الطبيعة البدوية إلى دول في شكلها الحديث.. وفي السياق يمكن الإشارة إلى: دور الملك الراحل "عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود" (١٩٠٢- ١٩٥٣) في إنشاء الدولة السعودية، ودور الشيخ "مبارك الصباح" (١٨٩٦ - ١٩١٥) في إرساء دعائم دولة الكويت، ودور الشيخ "عبد الله بن قاسم" (١٩١٣ - ١٩٤٩) كما لا يمكن تجاهل دور الشيخ "زايد بن خليفة آل نهيان" (١٨٥٥ ـ ١٩٠٩) في توحيد القبائل في أبو ظبي حين النظر إلى نشأة دولة الإمارات[١]، وفي البحرين يبرز دور الشيخ "أحمد بن محمد آل خليفة" الملقب بـ"أحمد الفاتح" (١٧٨٣ - ١٧٩٦)، وفي عمان لعب الإمام "أحمد بن سعيد البوسعيدي" (١٧٤٩ - ١٧٨٣) دورًا مهمًا في ظهور السلطنة بشكلها الحديث[٢].

وهذا يعني أن شرعية الأنظمة الحاكمة في تلك الدول قد ترسخت في فترات سبقت صدور الدساتير المكتوبة أو بروز الدولة الحديثة؛ إذ كان هناك ما هو أشبه بالعقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين في تلك المناطق، فمنذ أكثر من قرنين من الزمان عندما اختار الكويتيون "صباح" الأول حاكمًا لهم باشر "صباح" إدارة شؤون الحكم في البلاد بمقتضى هذا العقد الاجتماعي مقابل قيام السكان المحليين بتقديم الدعم المادي له، وكذلك التشاور معهم بشأن القرارات المهمة في البلاد، وبذلك توافر أساس جيد لـ"آل صباح" لممارسة الحكم في تلك المنطقة[٣].

هذا التدرج في بناء الدول وسم دول الخليج بعدة خصائص اجتماعية واقتصادية وثقافية انعكست على أنظمة الحكم فيها، وهي: القبلية والوراثية والريعية (دولة الاقتصاد الريعي)، وهو ما أنتج بدوره سلطة سياسية تتمتع

باستقلالية كبيرة، عزز من هذا ظهور الثروة النفطية بصورة زادت من قوتها بشكل ملحوظ، ويمكن تناول هذه الخصائص **كالتالي:**

أ) **القبلية السياسية:** حيث تستند أنظمة الحكم في دول الخليج على تحالفات قبلية تقليدية، ومن ثم فالشرعية السياسية لا ترتبط بالشخص لذاته، ولكنها ترتبط في الأساس بالقبيلة التي ينتمي إليها، وهو ما أدى بدوره إلى أنه على الرغم مما شهدته تلك المجتمعات من طفرة وتنمية اقتصادية كبيرة إلا أنها لم تتواكب مع المستوى نفسه من التطور والتنمية في المجال السياسي، فجزء كبير من إحساس الأفراد بالمواطنة يرتبط أساسًا بكونهم أعضاء في تحالفات قبلية واسعة يدينون فيها بالولاء لشيخ القبيلة، ويرتبط بذلك أن فكرة التحالفات والتحالفات المضادة ذات صلة بالقبيلة والانتماءات العائلية، بمعنى أن المواطن الخليجي لا يشعر بالمواطنة إلا من خلال انتمائه إلى تحالف قبلي أوسع(٤).

ب) **الوراثية:** وتتجسد تلك الخاصية في أن أنظمة الحكم في الدول الخليجية تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار والاستمرارية نتجت بالأساس من الطابع الوراثي للحكم، فتوريث الحكم جعله يتحول إلى مؤسسة عائلية، ويرى البعض أن هذا النظام ارتبط إلى حد بعيد بمجيء الاستعمار إلى المنطقة، والذي عمد إلى تحويل سلطة شيوخ القبائل القائمة على روابط الدم والعصبية إلى حكام يسيطرون على رقعة جغرافية محددة، ويحتكرون السلطة في ذريتهم فقد بسطت بريطانيا هيمنتها على المنطقة في أوائل القرن ١٩ وقامت بتحويل الأنظمة القبلية إلى وراثية ومن ثم فقد عمل الاستعمار على المواءمة بين نظامين، هما: النظام التقليدي المنظم لعلاقات الإخضاع ذات الطابع

الشخصي؛ وفي مثل هذا النظام التقليدي فإن الشرعية تتولد بالأساس من قوة التقاليد، والتي يزداد تأثيرها مع مرور الوقت وبين النظام الحديث المعتمد على إنشاء مؤسسات للحكم بحيث تكون العلاقات الشخصية أقل مقارنة بالنظام التقليدي[٥].

ج) الريعية (دولة قائمة على الاقتصاد الريعي): وظهرت تلك الخاصية من خلال تحول تلك المجتمعات من مرحلة الاقتصاد التقليدي، والذي كان قائمًا بالأساس على الرعي والزراعة وصيد اللؤلؤ إلى الاقتصاد الريعي القائم على النفط، فقد أسهمت الثروة النفطية في تحسين نوعية الحياة في المجتمعات الخليجية؛ حيث كان التركيز على إشباع الاحتياجات المادية في حين أن قضايا المشاركة السياسية لم تحظ باهتمام كافٍ في تلك الآونة، ويتم تشبيه هذا الوضع من قبل الدارسين على أنه عقد اجتماعي قائم بين الدولة والمجتمع على أساس إعطاء المزايا الاقتصادية للمواطنين في مقابل الرضا عن الأوضاع السياسية القائمة، فالدول الخليجية لم تكن تجمع الضرائب من مواطنيها، بل على العكس كانت تدفع لهم[٦].

ومن ثم فإن أحد المصادر الأساسية لشرعية النظم السياسية في دول الخليج نبعت من المستجدات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها ظاهرة الدولة الريعية، وهي المرحلة التي بدأت تتشكل ملامحها خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وبالرغم من ذلك فقد شهدت تلك الدول خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات مجموعة كبيرة من التطورات الاقتصادية والاجتماعية، والتي أفرزت طبقة من المثقفين شكلت نخبة أصبح لها مطالبها المرتبطة بالإصلاح السياسي والمشاركة السياسية، وهو الأمر الذي أحدث

نقلة نوعية في الوعي السياسي للمواطنين.. وفي هذا السياق شهدت دول الخليج مجموعة مهمة من التطورات منها استكمال عملية إصدار الدساتير في بعضها وإنشاء مجالس الشورى في البعض الآخر وتوسيع صلاحيات المجالس التشريعية وكذلك تأسيس منتديات للحوار الوطني بين السلطة السياسية والقوى المطالبة بالإصلاح، بالإضافة إلى العديد من الإجراءات التي هدفت إلى تعزيز الديمقراطية وتحقيق قدر من الإصلاح السياسي الأمر الذي صب في النهاية لصالح ترسيخ شرعية الأنظمة السياسية القائمة[٧].

ثانيًا ـ الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي في دول المجلس: الواقع والإجراءات

لا شك أن الأوضاع السياسية الداخلية ودرجة التطور الديمقراطي في أي مجتمع من المجتمعات تعد أحد الملامح الرئيسية للبيئة الداخلية التي تستند إليها الأنظمة السياسية الحاكمة، بل وتؤثر تلك البيئة في مدى استقرار تلك النظم وفاعليتها على المستويين الداخلي والخارجي.

وفي هذا السياق فإن دول الخليج قد اتخذت خلال السنوات القليلة الماضية سلسلة من الإجراءات والإصلاحات التي هدفت في المقام الأول إلى: تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وتوسيع نطاق المشاركة السياسية وتعزيز الحوار الوطني بين التوجهات المختلفة، غير أنها اختلفت في درجتها ومستوى تأثيرها الإيجابي في شكل النظام السياسي القائم من دولة إلى أخرى، **وقد اتسمت هذه الإجراءات الإصلاحية بصفة عامة بثلاث خصائص أساسية:**

أ) أن تلك الإصلاحات كانت فوقية قامت بها الأنظمة الحاكمة وتتجه في حركتها من أعلى إلى أسفل، وذلك نتيجة إدراك النخب الحاكمة بصورة

أو بأخرى ضرورة الإصلاح والتطوير باعتبارهما مدخلين مهمين لتعزيز الثقة بين الحكام والمحكومين وتدعيم قوة الدولة في مواجهة التحديات الخارجية والداخلية.

ب) أن الواقع الخليجي ـ بصورة عامة ـ قد دفع تلك الإجراءات الإصلاحية إلى التركيز على الأهداف قصيرة ومتوسطة المدى لعملية الإصلاح خاصة تلك التي تتماسّ مع مصالح الناس الحياتية واحتياجاتهم الأساسية مثل محاربة الفساد وتحسين سجل حقوق الإنسان وتطوير أساليب الحكم والإدارة وتوسيع هامش الحرية أمام تنظيمات المجتمع المدني وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وذلك لتمهيد الطريق نحو الأهداف طويلة المدى المتمثلة في إقرار نظام محدد للتداول السلمي للسلطة.

ج) أن أغلبية تلك الإجراءات الإصلاحية كانت ذات طابعين أحدهما ثقافي والآخر اجتماعي وتهدف إلى إحداث تغييرات إيجابية في الثقافة السياسية للمجتمعات الخليجية، مثل: ترسيخ قيم الحوار وقبول الآخر والتعددية السياسية والمجتمعية والفكرية، وذلك دون المساس بالخصوصية الثقافية والدينية التي تتميز بها تلك المجتمعات، ولذا فقد احتل كل من "إصلاح التعليم" وتجديد الخطاب الديني موقعين مهمين على أجندة الإصلاح في تلك الدول[٨].

ويمكن استعراض أهم خطى الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي في الدول الخليجية كالتالي:

١- الكويت:

تمتلك واحدة من أقدم التجارب الديمقراطية ليس فقط في منطقة الخليج فحسب بل في المنطقة العربية ككل؛ إذ تعود إلى فترة ما قبل الاستقلال؛ حيث كانت البلاد تستند إلى مبدأ مبايعة الأمير من جانب الشعب بشرط إقامة العدل والمساواة فيما بينهم ومشاورتهم في الرأي وعدم التفرد بالسلطة، كما عرفت البلاد مجالس الشورى منذ وقت مبكر(٩).

وقد تعززت التجربة الديمقراطية في الكويت بعد حصول البلاد على الاستقلال عام ١٩٦١ ووضع أول دستور مكتوب عام ١٩٦٢، والذي ينص في مادته السادسة على أن "نظام الحكم ديمقراطي والأمة مصدر السلطات" كما ينص في المادة السابعة على "أن العدل والحرية والمساواة هي دعامات المجتمع، إضافة إلى حرية الاعتقاد وحرية الرأي والبحث العلمي وحرية الصحافة وحق الاجتماع والمساواة القانونية بين المواطنين، وكذلك أيضًا تنص المادة (٥١) على "أن نظام الحكم يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات مع تعاونها ولا يجوز لأي سلطة منها التنازل عن كل أو بعض اختصاصها" وأضافت أن السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة، الذي يمثل بدوره إحدى أبرز المؤسسات السياسية التي عرفتها الكويت في تاريخها الحديث، نظرًا للدور المحوري الذي يلعبه في تدعيم الممارسة الديمقراطية وتأكيد أسس الديمقراطية البرلمانية والمشاركة الشعبية وإشراك المواطنين في إدارة شؤونهم السياسية والاقتصادية.

وعلى الرغم من بعض التعثر الذي شهدته التجربة البرلمانية الكويتية؛ حيث تعرض مجلس الأمة للحل أربع مرات إلا أن تلك التجربة أثبتت أنها تجربة حية بالفعل، وتعكس حركة مؤسساتية متقدمة تفرض وجودها بفاعلية في عملية صنع القرار، وليس أدل على ذلك مما تسببه حركة مجلس الأمة في كثير من الأحيان من مضايقات للحكومة قد تتصاعد إلى حد عزل بعض الوزراء من مناصبهم، وقد تتطور إلى حد حل مجلس الأمة، أو أستقالة الحكومة كما حدث أوائل الشهر الماضي (مارس ٢٠٠٧)، خاصة وأن أعضاء هذا المجلس يكتسبون عضويتهم عن طريق قرارات الناخبين كما تعكسها نتائج فرز صناديق الاقتراع[١٠].

وقد شهدت التجربة الديمقراطية الكويتية خلال السنوات القليلة الماضية عدة تطورات مهمة أبرزها الفصل بين منصب ولي العهد ومنصب رئيس الوزراء، وموافقة مجلس الأمة يوم ٢٠٠٥/٥/١٦ على تعديل المادة الأولى من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ لتقضي بمنح المرأة حقوقها السياسية بما في ذلك حقها في التصويت والترشح في الانتخابات، وذلك بعد معركة سياسية طويلة خاضتها الحكومة في مواجهة النواب الإسلاميين وأسفرت عن موافقة مجلس الأمة بأغلبية ٣٥ عضوًا على التعديل[١١].

وكانت أحدث خطوات التجربة الديمقراطية في الكويت هي تلك الانتخابات البرلمانية الخامسة عشرة في تاريخ البلاد وهي انتخابات مبكرة أجريت في يونيو ٢٠٠٦ بعد قرار الأمير بحل مجلس الأمة وحققت فيها المعارضة الإصلاحية والإسلاميون فوزًا كبيرًا؛ حيث حصلوا على ٢١ مقعدًا، وانضم إليهم أربعة مرشحين جدد مقابل تراجع في عدد النواب

المقربين من الحكومة (كتلة المستقلين) الذين فاز منهم ٨ من أصل ١٩ مرشحًا، وهو ما أدى في المحصلة إلى انخفاض عدد النواب الموالين للحكومة من ١٩ نائبًا في البرلمان المنحل إلى ١٣ نائبًا في البرلمان المنتخب الذي يبلغ عدد أعضائه الإجمالي خمسين عضوًا.

كما استقالت الحكومة الكويتية يوم ٢٠٠٧/٣/٤ قبل تصويت مجلس الأمة بحجب الثقة عن وزير الصحة الشيخ "أحمد عبد الله الصباح" الذي يعد عضوًا بارزًا بالأسرة الحاكمة، وجاءت تلك الاستقالة تطويقًا لمحاولات نواب في مجلس الأمة سحب الثقة من الوزير استنادًا إلى مخالفات مالية وإدارية وتدني مستوى الخدمات الطبية العامة في البلاد، ولعل تلك الأحداث تشير إلى مدى الثراء والتطور الذي وصلت إليه التجربة الديمقراطية هناك.

وعلى صعيد الاهتمام بحقوق الإنسان وبالإضافة إلى الحقوق الأساسية التي أقرها الدستور الكويتي للإنسان باعتباره الدعامة الأساسية للمجتمع فقد حرصت الدولة على إيجاد العديد من الآليات واللجان الحكومية التي تعنى بحقوق الإنسان، كما اتخذت العديد من الخطوات خلال السنوات الماضية لتحسين أوضاع تلك الحقوق، والتي تجسدت في انضمامها إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ومنها: العهدان الدوليان لحقوق الإنسان (١٩٦٦)، والاتفاقية الدولية لإلغاء جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥)، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها؛ واتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩) واتفاقية حظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال (١٩٩٩)؛ وإلغاء العمل القسري الإلزامي؛ والاتفاقية الدولية لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (١٩٤٨)؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره

من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية (١٩٨٤)، كما صدقت الكويت على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك اتخذت العديد من الإجراءات الإيجابية بهذا الشأن منذ عام ١٩٩١ مثل إلغاء المحاكم العرفية ومنها محكمة أمن الدولة عام ١٩٩٥، وأصدر أمير البلاد عددًا من قرارات العفو أو تخفيض الأحكام عن بعض السجناء، كما اهتمت الحكومة بتعزيز هامش حريات الرأي والتعبير وإصلاح السجون والاهتمام بها، وفقًا للمعايير التي أقرتها المنظمات الدولية في هذا الشأن.. وكنتيجة لتلك الجهود فقد أشادت العديد من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان بتجربة الكويت في هذا الشأن[١٢].

وبصفة عامة.. وعلى الرغم من بعض الأزمات السياسية التي قد تشهدها الدولة من فترة لأخرى إلا أن تجربتها الديمقراطية تزداد رسوخًا، ويعزز من ذلك عدة عوامل: أولها؛ الاستمرارية التاريخية منذ نشأة المجتمع استنادًا لمفاهيم الحكم المشترك والتراضي. وثانيها؛ وجود الدستور كمرجعية ثابتة من الصعب تجاوزها. ثالثها؛ فعالية ودور القوى السياسية والديوانيات. رابعها؛ وجود صحافة حرة وناشطة وفاعلة، وأخيرًا: الممارسة السلمية والابتعاد عن العنف وترسيخ الاستقرار السياسي.

٢- البحرين:

تحظى التجربة الديمقراطية البحرينية بخصوصية واضحة داخل منظومة الدول الخليجية لتوافر عدد من العوامل التي أدت إلى نمو مبكر في الوعي السياسي منذ بدايات القرن الماضي في شكل حركات سياسية واجتماعية قوية تنزع نحو الإصلاح، ولذلك فقد شهدت المملكة تطورات

متسارعة وجذرية استهدفت تعزيز الديمقراطية وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية ودور المجتمع المدني والمرأة في الحياة السياسية؛ حيث تبنت في السبعينيات النظام البرلماني في الحكم بانتخاب أول مجلس وطني شاركت في عضويته تيارات سياسية ذات توجهات شتى.

ورغم عدم اكتمال تلك التجربة لظروف واجهت المنطقة وألقت بظلالها على كل دولها وفي مقدمتها تطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي والحرب العراقية ـ الإيرانية، إلا أنه تم إنشاء مجلس الشورى في ديسمبر عام ١٩٩٢، والذي مثل آلية مناسبة لتجسيد النمو الطبيعي والتدريجي للتجربة الديمقراطية دون الافتئات على حق المواطنين في الشعور بالأمن وحق الدولة في الاستقرار.

ثم جاء المشروع الإصلاحي الذي دشنه الملك عام ١٩٩٩ ليحدث انفراجة في العلاقة بين الدولة والمجتمع كما صدر في فبراير ٢٠٠٢ الدستور المعدل الذي تضمن العديد من الإجراءات التي شملت تعزيز مناخ الحريات العامة والممارسة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية مثل الأخذ بالنظام الملكي الدستوري والنظام البرلماني المكون من مجلسين أحدهما منتخب والآخر معين.

وأجريت بالفعل في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٢ الانتخابات النيابية بمشاركة ١١ جمعية سياسية تمثل في غالبيتها تيارات دينية ووطنية ويسارية وليبرالية.. وبذلك تأسس أول برلمان بحريني في عهد المشروع الإصلاحي، ثم جاءت الانتخابات البرلمانية الثانية التي أجريت في نوفمبر ٢٠٠٦، والتي تميزت عن سابقتها بمشاركة الجمعيات السياسية الكبرى الأربع التي قاطعت

انتخابات ٢٠٠٢ واستطاعت قوى المعارضة حصد نحو ٤٥% من مقاعد المجلس النيابي في انتخابات ٢٠٠٦، الأمر الذي يشير إلى مدى ترسخ التجربة الديمقراطية في البحرين (١٣).

وعلى صعيد الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان كانت البحرين أول دولة خليجية تنشئ لجنة خاصة بالدفاع عن هذه الحقوق، وهي لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس الشورى، وأنشئت في أكتوبر ١٩٩٩ ثم توالى ظهور الجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان، وسمحت في أكتوبر ٢٠٠٢ بتأسيس النقابات العمالية، ومنحت العمال حق الإضراب بعد تعديل قانون العمل، كما أصبحت الساحة السياسية والإعلامية مفتوحة لكل الآراء، وتم في ٢٠٠٥/٧/٢٣ إقرار قانون الجمعيات السياسية الذي أتاح للجمعيات العمل في السياسة، وهو أول قانون من نوعه في منطقة الخليج.

٣- سلطنة عمان:

قدمت السلطنة تجربة فريدة من نوعها واتسمت بعدة خصائص لعل أهمها التدرجية المدروسة وانتهاج أسلوب هادئ في التعامل مع التطورات وعدم تضخيمها إعلاميًا، وقد شهدت السلطنة العديد من التطورات التي عكست الطبيعة التراكمية لعملية الإصلاح منذ تولي السلطان "قابوس" السلطة عام ١٩٧٠ كان أبرزها إنشاء مجلس الشورى عام ١٩٩١، والذي شهد بدوره تطورات مهمة؛ ففي البداية كان يتم اختيار أعضاء المجلس الـ ٥٩ من جمعيات انتخابية في الولايات تختار الحكومة أعضاءها الناخبين من الشيوخ والأعيان والتجار، لكن في دورة المجلس الثانية (١٩٩٥-١٩٩٧) أضيف المثقفون من خريجي الجامعات والأدباء والكتاب، وتم رفع عدد

أعضاء المجلس إلى ٨٠ عضوًا، وذلك لضمان التمثيل العادل لكافة ولايات السلطنة، كما أعطيت المرأة حق الترشح في الانتخابات وكذلك صدر النظام الأساسي الذي يعد بمثابة الدستور للسلطنة في ٦ نوفمبر عام ١٩٩٦.

وشهد مجلس الشورى في دورته الرابعة (٢٠٠٠- ٢٠٠٣) تطورات إيجابية سواء لجهة زيادة عدد المشاركين في العملية الانتخابية ـ وخاصة المرأة ـ أو لجهة إلغاء التدخل الحكومي في اختيار أعضاء المجلس من بين المرشحين من قبل الولايات، وتوجت التجربة الإصلاحية بالانتخابات البرلمانية التي أجريت في أكتوبر عام ٢٠٠٣، والتي تعد أول انتخابات يشارك فيها جميع المواطنين العمانيين ذكورًا وإناثًا ليرتفع عدد المشاركين من ١٧٥ ألف مواطن ومواطنة في الانتخابات التي أجريت عام ٢٠٠٠ إلى ٨٢٢ ألف من أصل مليون و ٩٦٠ ألف نسمة هم عدد سكان السلطنة، ولتمثل خطوة إضافية في مسيرة البلاد نحو مشاركة أوسع للشعب العماني عامة، والمرأة خاصة، والتي نجحت في الفوز بمقعدين في مجلس الشورى (٢٠٠٠-٢٠٠٣) وخمسة مقاعد في مجلس الدولة(١٤).

وفي طريقها لتعزيز التجربة الديمقراطية أعلنت الحكومة العمانية عن إجراء انتخابات تجديد مجلس الشورى في أكتوبر من العام الجاري ٢٠٠٧، وأكد وزير الداخلية "سعود البوسعيدي" أن تلك الانتخابات ستكون في قالب جديد، ما يمثل إمكانية لتحقيق المزيد من المشاركة السياسية وتعزيز الديمقراطية(١٥).

ورغم أهمية الدور الذي لعبه ويلعبه مجلس الشورى من خلال صياغة خطط التنمية الوطنية ومتابعتها أو فيما يتعلق بمراجعة مشروعات القوانين

قبل إصدارها وربط المواطنين بالسلطة الرسمية وإشراكهم في عملية صنع القرار أو على الأقل توصيل آرائهم إلى أجهزة السلطة؛ إلا أن هذا الدور يظل محدودًا وشرفيًا، فقرارات المجلس ما زالت تمثل توجيهات غير ملزمة للسلطان، فضلاً عن أن المجلس لا يتدخل في شؤون الدفاع والأمن الداخلي والسياسة الخارجية(١٦).

٤- قطر:

شهدت قطر سلسلة من الخطوات الإصلاحية منذ تولي الشيخ "حمد بن خليفة" السلطة عام ١٩٩٥؛ حيث أصدر في أكتوبر ١٩٩٦ مرسومًا أميريًا يقضي بالفصل بين منصب الأمير ومنصب رئيس الوزراء، كما أصدر في يوليو ١٩٩٩، قرارًا بتشكيل لجنة لإعداد دستور للبلاد تتكون من ٣٢ عضوًا وانتهت اللجنة من وضع مشروع الدستور الذي تم طرحه للاستفتاء العام في أبريل ٢٠٠٣، وتم إقراره بأغلبية ٩٦,٦%، وتضمن العديد من الحقوق والخطوات الإصلاحية، مثل: التأكيد على حرية الصحافة واستقلال القضاء وحق التجمع وإنشاء التجمعات المهنية ومنح المرأة حق الانتخاب والترشح وتولي الوظائف التنفيذية والتشريعية والقضائية طبقًا للشريعة الإسلامية وإنشاء مجلس للشورى يتمتع بصلاحيات تشريعية، وإقرار مبادئ المساواة والحريات العامة وتجريم التعذيب وإطلاق حرية الرأي والتعبير(١٧).

وفي المرحلة التالية أسست دولة قطر لبداية حقبة ديمقراطية جديدة؛ حيث تم في استفتاء يونيو ٢٠٠٥ إقرار أول دستور دائم للبلاد منذ الاستقلال؛ والذي أسس لبداية حياة برلمانية تقوم على إنشاء مجلس شورى يتكون من ٤٥ عضوًا يتم انتخاب ثلثيهم ٣٠ عضوًا على أن يعين الأمير

الثلث الآخر[١٨]، وهو الأمر الذي يجري الإعداد له حاليًا؛ حيث تنتظر قطر الإعلان عن موعد أول انتخابات تشريعية في غضون العام الجاري(٢٠٠٧)[١٩].

كما خاضت قطر تجربة الانتخابات البلدية في مارس عام ١٩٩٩؛ حيث تم انتخاب أعضاء أول مجلس بلدي بمشاركة فعالة من كافة قوى المجتمع بما فيها المرأة، وفي يوليو ٢٠٠٠ أصدر الأمير مرسومًا يقضي بإنشاء مجلس للأسرة الحاكمة يتكون من ١٢ شخصية من أبرز الشخصيات في أسرة آل ثاني، وبعد انقضاء المدة القانونية للمجلس البلدي الأول وهي ٤ سنوات تم انتخاب المجلس البلدي في دورته الثانية عام ٢٠٠٣، والتي فازت فيه المرأة القطرية لأول مرة بمقعد واحد، وكان آخر خطوات التجربة الديمقراطية في قطر منذ أيام قلائل؛ حيث جرت في ٢٠٠٧/٤/١ الانتخابات البلدية للمجلس البلدي في دورته الثالثة بمشاركة ١١٦ مرشحًا من بينهم ٣ نساء فازت منهم امرأة واحدة وتمت الانتخابات تحت إشراف قضائي، وحصلت على إشادة دولية من أمريكا واليابان[٢٠]. وفي مايو ٢٠٠٣ تم تشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والتي ضمت شخصيات عامة وممثلين لعدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان والحريات العامة ومراقبة التجاوزات والبحث في سبل معالجتها وتفاديها ونشر الوعي بحقوق الإنسان وحرياته[٢١]، كما شاركت تلك اللجنة في مراقبة الانتخابات البلدية الأخيرة مما أضفى المزيد من المصداقية والفاعلية على عملية الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي في قطر.

٥- السعودية:

شهدت المملكة على مدى السنوات الأخيرة خطوات إصلاحية جاءت على مرحلتين رئيسيتين امتدت **الأولى** لأكثر من عشر سنوات (١٩٩١-٢٠٠٣) والثانية منذ ٢٠٠٣ وحتى الآن، واتسمت تلك الإصلاحات بسمتين أساسيتين، هما: التدرجية، والبطء إذا ما قورنت بتجارب الإصلاح والتحول الديمقراطي التي شهدتها بقية دول مجلس التعاون الخليجي.

وخلال **المرحلة الأولى** أصدر الملك الراحل "فهد بن عبد العزيز" ثلاثة قوانين أو أنظمة مهمة اختص **الأول** منها بتحديد النظام الأساسي للحكم الذي يعتبر أول دستور مكتوب للمملكة، وقد تضمن هذا النظام عددا من المبادئ المهمة على صعيد التطور الديمقراطي وأوضاع حقوق الإنسان، فيما اختص **الثاني** بنظام المناطق، أما **الثالث** فقد أنشئ بموجبه مجلس الشورى، والذي يتمتع بصلاحيات محدودة ويتم اختيار أعضائه عن طريق التعيين، لكنه ساهم بشكل أو بآخر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، كما انضمت المملكة في عام ٢٠٠٠ إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

أما المرحلة الثانية من التجربة الإصلاحية السعودية فقد بدأت مع مطلع عام ٢٠٠٣، حيث طرح ولي العهد آنذاك الأمير "عبد الله" مبادرته لإصلاح الوضع العربي، وهي المبادرة التي دعت إلى الإصلاح السياسي وتطوير المشاركة السياسية داخل الدول العربية باعتبارهما المنطلقين الأساسيين لبناء القدرات العربية وتوفير شروط النهضة العربية الشاملة.

وتوالت الخطوات الإصلاحية خلال تلك المرحلة؛ حيث تم إنشاء مركز الملك "عبد العزيز" للحوار الوطني، في أغسطس ٢٠٠٣ بهدف إيجاد قناة للتعبير ومحاربة التعصب وتعزيز الوحدة الوطنية وتأسيس ثوابت وقواعد يعتمد عليها الحوار بين الأفراد في إطار من الوسطية والاعتدال بما يتماشى مع تعاليم الإسلام(٢٢).

كما شهد العام نفسه بروز ظاهرة جديدة على المجتمع السعودي تمثلت في قيام العديد من المثقفين ورجال الدين والمسؤولين السابقين بتقديم عرائض وبيانات سياسية إلى الحكومة تطالب بإجراء إصلاحات سياسة في البلاد، ووصل عددها مع نهاية العام نفسه ٢٠٠٣ إلى أكثر من خمسة بيانات تناولت الشأن الداخلي وحوالي ٣ بيانات تناولت الشأن الدولي والعلاقة بين الإسلام والغرب، كما أنشأت المملكة في نوفمبر ٢٠٠٣ أول جمعية للصحفيين للدفاع عن حقوق الصحافة والصحفيين(٢٣).

وفى نفس العام ٢٠٠٣ خطت المملكة أولى خطواتها نحو تطبيق نظام الانتخابات؛ حيث أقر الملك فهد إجراء نص على تشكيل مجلس لكل بلدية مؤلفا من ١٤ عضوًا يتم انتخاب نصفهم عن طريق الانتخاب الشعبي المباشر، وجرت الانتخابات على ٣ مراحل خلال شهور: فبراير، مارس، أبريل ٢٠٠٥، وتم اختيار ٢٤٤ عضوا للمجالس البلدية من بين ٤٦٠٠ مرشح، وشارك فيها ٧٠% من الناخبين المسجلين من الذكور والبالغ عددهم ٣٣٠ ألف ناخب، وعلى الرغم من أن تلك الانتخابات كانت نصفية واقتصرت على الرجال فقط ممن هم فوق سن ٢١ عامًا إلا أنها تعد قفزة نوعية على طريق التطور نحو الديمقراطية بالمملكة، ويمكن أن تمثل تدشينًا

لتبني نظام الانتخابات بشكل أوسع فيما بعد سواء من حيث قاعدة الناخبين أو نوعية ونظام المؤسسات المنتخبة[٢٤].

وعلى صعيد الإصلاح السياسي وتعزيز الديمقراطية على مستوى الأسرة الحاكمة أصدر الملك "عبد الله بن عبد العزيز" في ٢٠/١٠/٢٠٠٦ أمرًا ملكيًا باعتماد قانون "هيئة البيعة"؛ لتحديد آلية مبايعة الملك المقبل للبلاد وتسمية ولي عهده، بواسطة المشاورة بين أعضاء الهيئة، ممن هم من نسل مؤسس الدولة السعودية الثالثة الملك الراحل "عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود"، في صيغة اقتراع سري، وبتلك الخطوة يكون نظام الحكم الملكيّ في السعودية قد انتقل إلى مرحلة جديدة تهدف إلى دعم استقرار مستقبل البلاد من خلال التدوين القانوني لتقاليد المؤسسة الملكية الحاكمة منذ حوالي ٣٠٠عام[٢٥].

وفي مجال حقوق الإنسان أنشأت المملكة في ٢٠٠٤ لجنتين معنيتين بحقوق الإنسان إحداهما حكومية والأخرى أهلية، كما استضافت الرياض لأول مرة في سبتمبر ٢٠٠٣ مؤتمرًا موضوعه "حقوق الإنسان في السلم والحرب"، ووافقت في مارس ٢٠٠٤ على إنشاء جمعية حقوق الإنسان الوطنية كأول جمعية وطنية تقوم بمراقبة حقوق الإنسان وتضم ٤١ عضوًا من بينهم ٣ سيدات، وتعمل على استقبال دعاوي مخالفات حقوقية من الجمهور والتأكيد على التزام المملكة بالمعاهدات الدولية المتعلقة بهذا الشأن[٢٦].

ورغم أهمية الإصلاحات التي اتخذتها المملكة في السنوات الأخيرة، والتي تميزت بالسرعة والعمق مقارنة بالخطوات التي قطعتها منذ حرب

الخليج الثانية، والتي اتسمت بالبطء والتدرجية إلا أنها تظل في التحليل الأخير محدودة، خاصة إذا ما قورنت بمثيلاتها التي شهدتها بقية دول الخليج، فمجلس الشورى يتم اختياره بالتعيين وليس بالانتخاب الذي بدأت تأخذ به معظم دول الخليج، وصلاحياته التشريعية والرقابية محدودة مقارنة بالبرلمانات والمجالس المماثلة، كما أن القاعدة الانتخابية تقتصر على الرجال فقط دون المرأة؛ الأمر الذي يعرض المملكة لانتقادات شديدة من منظمات حقوق الإنسان والتقارير الدولية المعنية بالديمقراطية، ولكن بعض المراقبين يرون أن القيادة السعودية بحكم حنكتها السياسية وتعاطيها الإيجابي مع كافة القضايا والتطورات قادرة على تحقيق المعادلة الصعبة المتمثلة في إجراء المزيد من الإصلاحات السياسية وتحقيق انفراجة ديمقراطية من ناحية والحفاظ على قيمها وثقافتها وثوابتها العربية والإسلامية وخصوصية المجتمع السعودي من ناحية أخرى.

٦- الإمارات العربية المتحدة:

تتسم تجربة الإمارات في الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي بخصوصية فريدة من بين دول الخليج، ويعتبرها بعض المراقبين إلى جانب التجربة السعودية من أبطأ التجارب الخليجية في هذا الشأن.

قام الاتحاد عام ١٩٧١ بين الإمارات السبع (أبو ظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، الفجيرة، عجمان وأم القيوين) ثم وضع الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة، وفي عام ١٩٩٦ تم تعديل الدستور وجعله دستورًا دائمًا للبلاد، ويقوم على الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويسمّي الدستور خمس مؤسسات اتحادية، وهي: المجلس الأعلى

للاتحاد (تنفيذي)، ورئيس الاتحاد ونائبه، ومجلس وزراء الاتحاد، والمجلس الوطني الاتحادي (البرلمان)، والقضاء الاتحادي.

ويحظر الدستور الإماراتي التعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة ويمنع إلقاء القبض أو التفتيش والتوقيف والحبس، ودخول المنازل من دون إذن أصحابها، إلا وفقاً للقانون، وينص الدستور على استقلال القضاء وحرية التعبير والمساواة أمام القانون بغض النظر عن العرق أو الجنسية أو المعتقدات الدينية أو المركز الاجتماعي.

وفي الإمارات تتعايش الهيئات والمؤسسات الحكومية الحديثة مع النظم الاجتماعية التقليدية ويكمل بعضها البعض، وبالرغم من أن المسؤولين السياسيين غير منتخبين، إلا أن المواطنين يعبرون عن همومهم مباشرة لزعمائهم عن طريق الآليات التقليدية مثل المجالس المفتوحة أو اللقاءات الاجتماعية غير الرسمية[٢٧].

ومنذ إنشاء المجلس الوطني الاتحادي الذي يمثل السلطة التشريعية ويتمتع بعضوية البرلمان الدولي ، إلا أنه لم يشهد تطورات جوهرية فيما يتعلق بوظيفته الرقابية والتشريعية، أو من حيث تشكيله حيث يتكون من (٤٠) عضواً يتم تعيينهم من جانب الإمارات السبع بواقع ٨ أعضاء عن كل من أبو ظبي ودبي، و ٦ أعضاء لكل من الشارقة ورأس الخيمة، و ٤ أعضاء عن كل واحدة من الإمارات الثلاث الباقية (الفجيرة، عجمان و أم القيوين) كما أن قرارات المجلس مجرد توصيات غير ملزمة للحكومة.

وتمثل التطور الأبرز في هذا الشأن في القرار الذي أصدره الشيخ "خليفة بن زايد آل نهيان" رئيس الدولة في ١١ أغسطس ٢٠٠٦ بشأن تحديد

طريقة اختيار ممثلي الإمارات السبع في المجلس الوطني الاتحادي بحيث يتم تعيين نصفهم من قبل حكام الإمارات وانتخاب النصف الآخر (٢٠ عضوًا) من قبل هيئة انتخابية مكونة من ٤ آلاف عضو تشكل بواقع مائة مضاعف لممثلي كل إمارة كحد أدنى[٢٨].

وأجريت بالفعل أول انتخابات نيابية جزئية في الإمارات في ديسمبر ٢٠٠٦ تنافس فيها ٤٣٩ مرشحًا للفوز بعشرين مقعدًا، وذلك بمشاركة المرأة تصويتًا وترشحًا والتي استطاعت ولأول مرة الفوز بمقعد واحد في هذه الانتخابات، كما تم تعيين ثماني نساء أخريات كأعضاء في المجلس من بين العشرين عضوًا المعينين ليرتفع عدد الأعضاء من النساء إلى تسع سيدات.. ويرى بعض المراقبين أن اتخاذ الإمارات مبدأ التدرج في الممارسة البرلمانية يعبر عن خصوصية التجربة السياسية للدولة ويسهم في بناء تجربة برلمانية ناضجة تتوفر لها المقومات التي تمكن المجلس من القيام بدوره الدستوري على الصعيدين التشريعي والرقابي.. كما أن تلك الانتخابات الجزئية والتي يمكن اعتبارها أيضًا انتخابات على درجتين تعد تدشينًا لممارسة العملية الانتخابية بشكل أوسع في المستقبل وتمهيدًا لانتخاب كل أعضاء المجلس الوطني الاتحادي وتعزيز صلاحياته الرقابية والتشريعية.

وفي مجال حقوق الإنسان لم تنضم الإمارات سوى لاثنين فقط من العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وهما: الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية الخاصة بمناهضة الفصل العنصري، بينما لا تزال عازفة عن الانضمام للعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية ولم تصدق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، بيد أن

ذلك لا يعني وجود انتهاكات لحقوق الإنسان بها، بل على العكس فهي تأتي على رأس قائمة الدول العربية والنامية في مجال التنمية البشرية والاهتمام بحقوق المواطن(٢٩).

ومن اللافت للنظر في التجربة الديمقراطية بدولة الإمارات أن درجة الإصلاح والتطور السياسي والانفتاح الاقتصادي ليست واحدة على مستوى الإمارات السبع، وإنما تختلف من إمارة لأخرى، وتصل ذروتها في إمارة دبي التي تنتهج سياسة الباب المفتوح والاقتصاد الحر، كما بدأت في تطبيق مرحلة جديدة من العمل الشعبي في إطار مؤسساتها المحلية من خلال انتخاب أعضاء ما يسمى "مجالس المناطق"، والتي تم تأسيسها لتعنى وتهتم بالشئون الداخلية لمختلف مناطق الإمارة، وفي المقابل شهدت إمارات أخرى مثل أم القيوين وعجمان حالة من الجمود السياسي بدرجة أو بأخرى(٣٠).

وبصفة عامة.. ورغم أهمية الخطوات التي قطعتها دول الخليج ككل على طريق الإصلاح السياسي والديمقراطي وخاصة في السنوات القليلة الماضية، والتي أخذت معظمها بمبدأ الانتخاب المباشر في تشكيل المجالس النيابية، وأعطت المرأة حقوقها السياسية في الانتخاب والترشح وغير ذلك بالتوازي مع بعض الإجراءات في مجال تعزيز أوضاع حقوق الإنسان.. فإنها تظل باستثناء تجربتي الكويت والبحرين محدودة ودون المستوى المأمول، وهو ما يتطلب اتخاذ المزيد من الإجراءات للإسراع بخطى الإصلاح السياسي والتحول نحو الديمقراطية.

وبالإضافة إلى المدى الذي وصلت إليه خطوات الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي في دول الخليج فإنه توجد عدة عوامل أخرى تسهم في تشكيل ملامح البيئة الداخلية لتلك الدول ونتناولها في الآتي:

ثالثاً- عوامل أخرى في تشكيل ملامح البيئة الداخلية:

(١) وضع المرأة:

بالرغم من الإشارة إلى وضع المرأة في سياق تناول تجارب الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي في دول الخليج إلا إنه كان لابد من إفراد استطراد مفصل للحديث عن وضع المرأة نظرًا لما تتمتع به تلك المسألة من خصوصية في المجتمعات الخليجية؛ حيث إنه مع حدوث الطفرة النفطية تحولت تلك الدول من مجتمعات قبلية بدائية إلى المجتمع الحديث بمؤسساته السياسية والاقتصادية المختلفة، وفي خضم هذا التطور ركزت تلك الدول على تأهيل الرجل وإدماجه في الشأن العام، بينما وجهت أنظار المرأة إلى الشأن الخاص المتمثل في كونها ابنة وزوجة وربة منزل، ومع ذلك لم تهمش تلك المجتمعات دور المرأة، بل سعت إلى تعليمها ودمجها في سوق العمل؛ حيث وصلت نسب المرأة العاملة عام ٢٠٠٣ إلى ٤٠%، ٣٧,٨%، ٣٤%، ٣١%، ١١% من إجمالي قوة العمل في كل من الإمارات، الكويت، البحرين، عمان، السعودية على التوالي، وبلغت النسبة حوالي ٢٦% في قطر وفقًا لتقديرات عام ٢٠٠٠، كما حققت المرأة الخليجية تقدمًا نسبيًا مطردًا في معدلات التعليم والمستوى الصحي[٣١].

وفي بداية التسعينيات شجعت الحكومات الخليجية المرأة على ولوج العمل السياسي، حيث منحتها بعض الدول حق التصويت والترشح مثل سلطنة عمان عام ١٩٩٧، وقطر عام ١٩٩٨، والبحرين عام ٢٠٠١،

ورشحت المرأة نفسها لأول مرة في انتخابات مجلس الشورى في عمان في فترته الثانية (٩٤ – ١٩٩٧)، ثم الثالثة (٩٨–٢٠٠٠)، والرابعة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٣) والخامسة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦).

كما رشحت المرأة نفسها في الانتخابات البلدية والنيابية التي أجريت عام ٢٠٠٢ في البحرين إلا أنها لم تفز بأي مقاعد في تلك الانتخابات، ولكن في الانتخابات النيابية والبلدية التي أجريت في نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٦ ترشحت وفازت امرأة واحدة بمقعد نيابي بالتزكية، وذلك من بين ١٨ مرشحة من النساء، أما في الكويت فقد نجحت الحكومة في إقرار تعديل دستوري في مايو ٢٠٠٥، بعد صراع طويل مع الإسلاميين وتم منح المرأة حق التصويت والترشح.. وبالفعل شاركت في انتخابات مجلس الأمة التي أجريت في يونيو ٢٠٠٦، ولكنها لم تفز بأي مقعد، أما في الإمارات فقد شاركت المرأة لأول مرة بالتصويت والترشح في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي (الانتخابات النيابية) التي أجريت في ديسمبر ٢٠٠٦ ونجحت في الفوز بمقعد واحد بالانتخابات بينما تم تعيين ثماني نساء أخريات ضمن نصف أعضاء المجلس الذين يتم تعيينهم وبذلك وصل عدد النساء في المجلس إلى ٩ سيدات، وفي قطر رشحت المرأة نفسها لأول مرة في الانتخابات البلدية الأولى عام ١٩٩٩، ولم تفز بأي مقعد، ثم ترشحت في الدورة الثانية عام ٢٠٠٣ وفازت بمقعد واحد، كما ترشحت في الانتخابات البلدية الأخيرة مطلع الشهر الجاري (أبريل ٢٠٠٧) وفازت امرأة واحدة من بين ثلاث نساء مرشحات[٣٢]، وتبقى المملكة السعودية هي الوحيدة من بين الدول الخليجية التي لم تمنح المرأة حقوقها السياسية في التصويت والترشح حتى الآن..

ويرجع عدم فوز المرأة الخليجية بمقاعد في الإنتخابات - باستثناء حالات معدودة إلى منظومة العادات والتقاليد التي لم تتقبل فكرة دخول المرأة المعترك السياسي وتنظر إلى النشاط السياسي للمرأة على أنه ترف أو خروج على المألوف في أفضل الأحوال، أو بوصفه افتئاتًا على حقوق البيت والأسرة، ولذلك فإنه على الرغم من مشاركة المرأة الخليجية في الانتخابات في كل دول الخليج - ما عدا السعودية - وفي معظم الأحيان بنسبة تفوق مشاركة الرجل إلا أنها لم تعط صوتها للمرأة[٣٣].

ورغم بعض الإنجازات على صعيد منح المرأة حقوقها السياسية، فإن واقع الحال في مجال الحقوق الإنسانية الأخرى في دول الخليج يبرز غياب حقوق المرأة كمواطنة في نواحٍ عديدة أخرى؛ إذ لا يحق لها أن تحصل على العلاوة الاجتماعية أو الحصول على سكن حكومي، كما لا يحق لها تجنيس أبنائها إذا كانت متزوجة من أجنبي ، بل إنه وحسب قوانين الأحوال الشخصية لا يحق للمرأة الخليجية أن تزوج نفسها إلا بموافقة ولي أمرها ولو تجاوزت سن الرشد وهو ٢١ عامًا في معظم دول الخليج[٣٤].

ولذلك فإنه بالرغم من العديد من الخطوات التي تم اتخاذها في دول الخليج على طرق تحسين أوضاع المرأة ومنحها حقوقها السياسية والإنسانية والمدنية إلا أن القيود والموروثات الاجتماعية ومنظومة العادات والتقاليد - أكثر من النظم السياسية الحاكمة - لا تزال تكبل المرأة بالعديد من القيود والعقبات التي ربما تحتاج لسنوات طويلة وإرادة صلبة من الأنظمة والمجتمعات والمرأة ذاتها حتى يمكن تخطيها..

(٢) المجتمع المدني في دول الخليج :

تنعكس الخصوصية التي تتميز بها المجتمعات والنظم السياسية الخليجية على طبيعة وشكل وحدات المجتمع المدني في تلك الدول؛ حيث تنقسم تكوينات المجتمع المدني **هناك إلى قطاعين أساسيين:**

الأول: المنظمات والجمعيات الأهلية، **الثاني:** الاتحادات والتنظيمات المهنية بالإضافة إلى التكوينات المدنية التقليدية مثل المآتم والحسينيات و"الديوانية" والصناديق الخيرية، وهذه الأشكال أو التنظيمات الأهلية لا تزال تحظى بفاعلية كبرى من جانب المجتمع تفوق بقدر كبير التنظيمات الأهلية المدنية الأخرى.

وتشير إحصاءات عام ٢٠٠٣ الصادرة عن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية إلى أن دولة البحرين تحظى بوجود أكبر عدد من المنظمات الأهلية من بين دول الخليج الست؛ حيث يوجد بها نحو ٣٣١ منظمة تليها الكويت ٢٥٦ منظمة ثم الإمارات بـ ١٣٢ منظمة وأخيرًا، كل من قطر وسلطنة عمان بـ ٤٤ ثم ٣٠ منظمة على التوالي، أما السعودية فوفقًا لإحصاءات عام ٢٠٠١ يوجد بها نحو ٢٤١ جمعية خيرية منها ٢٣ جمعية نسائية، وبلغ عدد أعضاء هذه المنظمات الخيرية ٣١٢٦٢ عضوًا منهم ٢٩٢٩ من النساء، كما بلغ عدد العاملين بها ٦٤٣٠ شخصًا منهم ١٨٩٧ في المنظمات النسائية[٣٥].

والحقيقة أن هذه الأرقام لا تعكس خريطة العمل الأهلي في دول الخليج، ولا توضح حقيقة القفزة التي تحققت على هذا الصعيد، الأمر الذي

يمكن تلمسه بوضوح عند الأخذ في الاعتبار الفاعلية التي تحظى بها العديد من البنى الاجتماعية المدنية وقراءة مدلول القفزة التي تحققت في إعداد التنظيمات الأهلية ما بين فترة التسعينيات وما بعدها حتى الآن؛ إذ تشير الإحصاءات إلى ارتفاع أعداد هذه التنظيمات من ٣٦٠ جمعية مسجلة رسميًا طبقًا للقانون في كل دول الخليج في منتصف التسعينيات إلى ١٢٤٦ جمعية وتنظيمًا مدنيًا في بداية عام ٢٠٠٠[٣٦].

وفي هذا السياق يمكن رصد عددٍ من السمات العامة التي يتميز بها المجتمع المدني الخليجي، **وهي:**

أ ـ غلبة المكون الديني على ما عداه من عوامل دافعة للعمل الأهلي وانتشاره، بالإضافة إلى ضعف الدور التنموي وانقطاع الدور الثقافي أو غيابه مما أسهم في تقييد دور التنظيمات الأهلية وفلسفتها عند حدود التكافل الاجتماعي وتقديم الأعمال الخيرية، وهو ما يتجلى في أنماط المآتم والصناديق الخيرية.

ب ـ غلبة الطابع الخدمي والرعائي على أنشطة التنظيمات الأهلية، وهو ما يعبر عنه ارتفاع أعداد الجمعيات الخدمية والصناديق الخيرية مقارنة بالمنظمات العاملة في مجال التنمية والتمكين.

ج ـ تفاوت معدلات تطور مؤسسات المجتمع المدني الخليجي تبعًا لدرجة تطور المجتمع وانفتاحه السياسي من جانب، ومدى تطور البنية التشريعية والدستورية من جانب ثانٍ، وهو ما يمكن معه تفهم التفاوت الكمي لتطور أعداد الجمعيات الأهلية على وجه الخصوص في دول الخليج.

وتطرح السمات السابقة لمنظمات المجتمع المدني الخليجي بدورها سمة أخرى تتعلق بطبيعة وحيز المجال المتاح أمام أنشطتها والتي تقتصر على مجالات بعينها، فباستثناء حالة البحرين، يمنع على التنظيمات الأهلية الخليجية ممارسة أي نشاط ذي طبيعة سياسية(٣٧)، الأمر الذي يقود إلى التساؤل عن مدى توافق خريطة المجتمع المدني الخليجي مع متطلبات التحول الديمقراطي.

(٣) دور الإعلام في دول الخليج:

شهد قطاع الإعلام تطورات هامة في دول الخليج خلال الفترة الأخيرة، وذلك ضمن جهود تلك الدول في مجال الإصلاح السياسي والديمقراطي وفي المقدمة منها تعزيز حرية الرأي والتعبير، ومن أبرز مؤشرات ذلك صدور قوانين جديدة لتنظيم العمل الصحفي ورعاية الصحفيين وتمكينهم من أداء دورهم، وهو ما انعكس بصورة واضحة في قدرة الصحافة الخليجية على إثارة موضوعات وقضايا كانت محظورة في السابق مثل: الفساد، الديمقراطية، حقوق الإنسان، البطالة والمرأة، كما أصبح ينظر إلى الصحفيين والإعلاميين في دول المجلس بجدية واحترام إلى درجة أن أوكلت لهم مهمة الرقابة الذاتية بعد أن تم إلغاء مهمة الرقيب.

ومن مؤشرات التطور الذي شهده الإعلام الخليجي تلك التشريعات والقوانين التي تم إصدارها أو تحديثها لدفع منظومة العمل الإعلامي، ففي البحرين تم إدخال العديد من التعديلات على القانون رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٢ بهدف إزالة أي مواد تعوق حرية الرأي والتعبير، حيث تضمنت التعديلات إلغاء عقوبة حبس الصحفيين وغيرها من القرارات، كما وافقت البحرين في

أكتوبر ٢٠٠٣ على تحويل جمعية الصحفيين إلى نقابة مستقلة بهدف الدفاع عن حقوق الصحافة والصحفيين ودعم حرية العمل الإعلامي.

كما شهدت الصحافة العمانية تطورًا وتحديثًا ملموسين سواء في أدائها أو في مواكبتها للقفزة الهائلة في العمل الصحفي، وذلك وفقًا لما يوفره قانون المطبوعات والنشر من ضمانات تعزز حرية الصحافة، حيث ارتفع عدد الصحف الصادرة هناك إلى نحو ٣٦ صحيفة ومجلة، كما وافقت الحكومة العمانية في ٢٣ نوفمبر عام ٢٠٠٤ على إنشاء أول اتحاد للصحفيين في البلاد بهدف نشر الوعي بالمهنة وتشجيع المعايير المهنية لها وكذلك الدفاع عنها وعن حقوق منتسبيها(٣٨).

وحققت الكويت وقطر والإمارات تطورات هائلة في مجال العمل الإعلامي، فهناك ٨٠ صحيفة تصدر في الكويت على سبيل المثال، فيما أصبحت الصحافة في قطر والإمارات تحتل مرتبة متقدمة بين الصحافة العربية، وفي السعودية أسست الحكومة اتحادًا للصحفيين عام ٢٠٠٣ بهدف تشجيع دور الصحافة ورسالتها، ومنح الصحفيين مزيدا من الثقة والأمن وإحساسًا بالمسؤولية نحو بلدهم وشعبهم، وقد جرت انتخابات الهيئة الإدارية للاتحاد في يونيو ٢٠٠٤ وتم انتخاب تسعة أعضاء بينهم خمسة من رؤساء تحرير الصحف السعودية الرئيسية وامرأتان.

وبصفة عامة فقد أثبتت منظومة الإعلام الخليجي أنها قادرة على خوض المنافسة رغم حداثة عهدها، وأن لديها القدرة على مواكبة حركة التطور التي شهدها العالم في مجال الإعلام والمعلومات وتكنولوجيا الاتصال، الأمر الذي تأكد من خلال النجاح الذي حظيت به بعض القنوات

الفضائية الخليجية خلال السنوات الأخيرة مثل دبي، الجزيرة، العربية؛ حيث أصبحت تجذب الانتباه لما تقدمه من برامج إخبارية فورية تتمتع بهامش واسع من الحرية.

وبالرغم من ذلك التطور الذي شهده قطاع الإعلام في الخليج، والذي تجلى في إلغاء وزارة الإعلام في بعض تلك الدول وكان آخرها دولة الإمارات؛ إذ ألغيت الوزارة من الحكومة التي صدر أمر بتشكيلها من الشيخ "خليفة بن زايد آل نهيان" رئيس الدولة في ٢٠٠٦/٢/١٠ إلا أنه يظل كباقي الإعلام العربي يعاني من بعض الإشكاليات التي تحد من قدرته وفاعليته على مخاطبة الآخر وعلى التأثير في الساحة الدولية، بل وحتى المحلية، ومن ذلك أنه لا يزال إعلامًا يتبنى خطابًا رسميًا في معظمه يركز على القضايا التي تهم الحكومات ويدافع عن سياستها ويتجاهل الآراء الأخرى، وبالتالي لا يجد الاهتمام المناسب، ولذلك فإن تفعيل دور الإعلام الخليجي ومنحه هامشاً أوسع من حرية التعبير وإبعاده عن الخطاب الرسمي للدولة من شأنه أن يؤهله للقيام بدوره المأمول في عملية الإصلاح والتطوير والانتقال إلى مزيد من الديمقراطية داخل تلك الدول[٣٩].

(٤) الطائفية في دول الخليج:

الطائفية سمة قديمة ومظهر من مظاهر التنوع في دول الخليج، إلا إنها لم تبرز، ولم تنل اهتمامًا إلا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وتغير النخبة السياسية المسيطرة في العراق وانتقال مقاليد الحكم هناك إلى الطائفة الشيعية التي تم تهميشها خلال عهد حزب البعث ونظام الرئيس الراحل "صدام حسين".

ويعود الاهتمام بتلك المسألة نظرًا لما ترتب عليها من تداعيات أمنية وسياسية في العراق واندلاع الحرب الطائفية بين الشيعة والسنة وقلق دول الخليج ودول الجوار الأخرى للعراق من انتقال تأثير ما يحدث في العراق إليها، وتسود في دول الخليج بصفة عامة الطائفتان الرئيسيتان السنية بمذاهبها الأربعة، وهي التيار الرئيسي ذو الأغلبية الواسعة في تلك الدول – باستثناء البحرين – والطائفة الشيعية بتياراتها المختلفة (الإثنى عشرية، الإسماعيلية، الزيدية..) والتي تتباين نسب وجودها من دولة لأخرى، ورغم عدم وجود بيانات أو أرقام رسمية محددة حول أعداد الشيعة في دول الخليج إلا أن بعض المصادر تقدرهم بنحو ١٢% من سكانها الأصليين البالغ تعدادهم نحو ٣٢ مليون نسمة(٤٠).

وتحتل البحرين المركز الأول من بين دول الخليج؛ حيث تبلغ نسبة الشيعة فيها ما بين ٦٠: ٧٠% من السكان، تليها الكويت بنسبة تتراوح بين ٢٥: ٣٠%، ثم السعودية بنسبة بين ١٥: ٢٠%، ثم قطر بنسبة ١٦%، والإمارات بنسبة ٦%، أما عمان فلا توجد أرقام محددة حول نسبة وجود الشيعة بها، ويلاحظ أن العلاقة بين الطائفتين الرئيسيتين في المنطقة ظلت مثار تجاذبات وجدل واسع امتد لقرون طويلة ولا يزال، ورغم أن سمة التعايش والتسامح كانت هي المميزة لهذه العلاقة لفترات طويلة إلا أن ذلك لم يمنع من بروز بعض التوترات والخلافات.

وكان للتطورات التي شهدها العراق منذ احتلاله عدة تداعيات في دول الخليج أهمها تصاعد أصوات الشيعة المطالبة بالإصلاح، ومن ذلك ما حدث في السعودية عندما وقع أكثر من ٤٥٠ مثقفًا شيعيًا على وثيقة طالبوا فيها

بنبذ كافة أشكال العنف والإقصاء التي تمارس – ووفقًا لما يقولونه– ضدهم، ودعوا إلى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في الوظائف الإدارية والسياسية العليا، وفي الكويت برزت العديد من المطالب بزيادة نسبة التمثيل الشيعي في البرلمان إلى ما بين ٢٥: ٣٠% لتتناسب مع عددهم بالنسبة لإجمالي عدد السكان؛ حيث تقتصر النسبة الحالية على ١٠% فقط من بين أعضاء البرلمان(٤١).

كما عمدت بعض الطوائف الشيعية في المنطقة وبعد احتلال العراق إلى النزوع إلى الاحتفالات الاستعراضية لأعيادها، فلقد خرج –على سبيل المثال– الآلاف من الشيعة في البحرين والكويت للاحتفال بذكرى عاشوراء، وفي نفس الوقت ظهرت بوادر للخلاف بين الشيعة والسنة في دول الخليج؛ ففي الكويت بدأ الشيعة منذ الأسابيع الأولى لسقوط نظام صدام في توزيع منشورات بعضها معاد للسنة وتروج لأفكار متطرفة. كما شهد البرلمان البحريني خلافًا بين النواب الشيعة والسنة حول إصدار بيانات تتعلق بما يجري في العراق، واعتمدت الحملات الانتخابية في جانب كبير منها خلال الانتخابات النيابية والبلدية التي شهدتها البحرين في شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٦ على البعد الطائفي أكثر من اعتمادها على البرامج الانتخابية، ويثير ذلك مخاوف بعض المراقبين من أن توقظ تلك التطورات أحلام الشيعة في المنطقة، والتي قد تتطور إلى حد تهديد الأمن، بل ومستقبل كيان الدول الخليجية.

ورغم إدراك دول الخليج لخطورة هذه القضية وتحذيرها المستمر من أية محاولات لإثارة الفتنة الطائفية تبقى معالجة المسألة بكافة أبعادها

وتداعياتها رهنًا بقدرة هذه الدول على إيجاد إطار سياسي ومجتمعي يكرس مفهوم المواطنة لدى كافة فئات المجتمع وطوائفه، ويعلي من قيم الولاء والانتماء للدولة على حساب الانتماءات الطائفية الضيقة، وهو ما لن يتحقق إلا من خلال تبني خطوات إصلاحية ديمقراطية جادة يشعر في إطارها الجميع بأنهم مواطنون لهم ذات الحقوق والفرص وعليهم ذات الواجبات بصرف النظر عن انتماءاتهم الطائفية والمذهبية(٤٢).

رابعًا ـ البيئة الداخلية لدول الخليج: المستقبل والمحددات

بعد استعراض واقع البيئة الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي يمكن - بناء على ذلك - استشراف مستقبل تلك البيئة ومدى توجهها نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي خلال السنوات المقبلة، وكيف سيكون واقع تلك البيئة عام ٢٠٢٠، وهو ما يتوقف على عدة عوامل ومحددات لعل أهمها:

أ ـ استمرار الضغوط الداخلية والخارجية الدافعة إلى الإصلاح؛ حيث تعتبر التطورات التي شهدتها، وتشهدها، دول المجلس على صعيد عملية الإصلاح الاقتصادي والسياسي خلال السنوات الأخيرة محصلة لمجموعة من العوامل والمتغيرات، منها وجود ضغوط داخلية وخارجية دفعت في اتجاه العملية الإصلاحية، وبخاصة في أعقاب حرب الخليج الثانية ثم تزايدت هذه الضغوط، وبالذات النابعة من البيئة الخارجية، إثر هجمات ١١ سبتمبر، والتي ترتب عليها حدوث نوع من التغيير في توجهات الولايات المتحدة تجاه ملف الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي.

كما أدى ظهور نخب من المثقفين والمهتمين بالشأن العام في دول الخليج ومطالباتهم بتحقيق المزيد من الإصلاح وتعزيز الديمقراطية إلى

تكثيف الضغط على النظم الحاكمة باتجاه التحول الديمقراطي، ومن المؤكد أن استمرار هذه الضغوط أو تزايدها خلال المستقبل المنظور يعتبر من المحددات الهامة لمستقبل الإصلاح السياسي والديمقراطي في تلك الدول، فوجود تلك الضغوط يعكس تنامي الطلب الداخلي والخارجي على الإصلاح مما يقلص من قدرة الحكومات على تجاهل هذا الأمر أو الالتفاف عليه[٤٣].

ب ـ ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة بشكل غير مسبوق والذي يرجح معه أن يكون له انعكاساته على التطور الاقتصادي ومن ثم السياسي في دول الخليج، فلما كانت معظمها تواجه بعض المتاعب الاقتصادية وبخاصة فيما يتعلق بالعجز في الميزانية وارتفاع معدلات البطالة وزيادة المديونية الداخلية والخارجية؛ فإن ارتفاع الأسعار وبالتالي الزيادة في عائداتها النفطية سوف توفر لها فرصة لمواجهة هذه المتاعب.

والسؤال هنا يدور حول الانعكاسات المحتملة لارتفاع عائدات النفط على عمليات الإصلاح السياسي التي تشهدها تلك الدول، ورغم أن هناك من يعتقد أن هذه الطفرة في أسعار النفط سوف توظف بأشكال مختلفة من أجل تجميد عملية الإصلاح السياسي عند حدود دنيا في أفضل الأحوال، إلا أن فريقًا مهمًا يرى أن عملية الإصلاح تلك أصبحت مرتبطة في جانب منها ببعض العوامل والمتغيرات الأخرى، وعلى رأسها العوامل الداخلية والخارجية السابق الإشارة إليها[٤٤].

ج ـ الإرادة السياسية لدى النظم الحاكمة في دول الخليج، فهذه الإرادة تمثل أيضًا محددًا مهمًا من محددات مستقبل الديمقراطية في دول الخليج؛ إذ تتفاوت هذه الإرادة المتوفرة لتحقيق المزيد من الإصلاح السياسي من دولة

لأخرى، فنجدها تتسم بالقوة وسرعة الخطى في دول مثل الكويت والبحرين بينما في دول أخرى مثل السعودية والإمارات نجدها تتسم بقدر كبير من التريث والتحفظ، وذلك يعود في جانب كبير منه إلى الخصوصية الكبيرة التي تتمتع بها مجتمعات تلك الدول المتريثة وتركيبتها القبلية والعشائرية وكذلك ثوابتها الثقافية والدينية المتعلقة بالشأن السياسي والمرأة على وجه الخصوص، إلا أنه وبالرغم من ذلك يمكن القول إنه كلما ازدادت قناعة الأسر الحاكمة بالتحول الديمقراطي وتحقيق المزيد من إجراءات الإصلاح السياسي؛ زاد معدل هذا التحول في المستقبل وبخاصة في ظل ما تتمتع به تلك الأسر من شرعية واستقرار واستقلالية كبيرة في اتخاذ قراراتها..

خامسًا ـ السيناريوهات المستقبلية:

انطلاقًا من الواقع الحالي للبيئة الداخلية في دول الخليج وما حققته من إصلاحات سياسية وتوجه نحو تعزيز الديمقراطية، ووعيًا بالمحددات التي سبق عرضها، يمكن استشراف السيناريوهات المستقبلية للتطور الديمقراطي في تلك الدول كما يلي:

١ـ السيناريو الأول:

استمرار عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي بمنهجية تدرجية ومنضبطة، ويتوقع في هذه الحالة أن تستمر حالة الانفتاح السياسي في دول المنطقة وذلك من خلال انتظام بعض الدول في إجراء الانتخابات المحلية والبرلمانية ومواصلة عملية تطوير بعض التشريعات والقوانين ذات الصلة بالحياة السياسية وإقرار الحقوق السياسية للمرأة في الدول التي لم تمنحها هذه الحقوق بعد، كما قد يتم السماح بتأسيس أحزاب سياسية بالشكل

المتعارف عليه عالميًا في بعض الدول مثل البحرين والكويت فضلاً عن تحسين أوضاع حقوق الإنسان بصفة عامة وإقرار المزيد من حريات الرأي والتعبير وتخلي وسائل الإعلام عن تبني الخطاب الرسمي للدولة، وكذلك توسيع هامش وحيز العمل الذي تتمتع به منظمات المجتمع المدني ومنحها المزيد من حرية الحركة، وهناك العديد من العوامل والفرص المتاحة التي تعضد من إمكانية تحقق هذا السيناريو، **أهمها:**

١) تزايد الوعي بمفهوم المواطنة والمطالبة بأداء مقتضياتها من حقوق وواجبات كرد فعل مواكب لانتشار التعليم وسهولة المعرفة واحتكاك المواطن الخليجي بالعالم من خلال السفر والتجارة وبعثات التعليم ووسائل الإعلام.

٢) تزايد استخدام مصطلح الديمقراطية في الخطاب الرسمي للحكومات والنظم الحاكمة، حيث يدور الحديث في هذا الخطاب عن تحول النظم الأساسية للحكم والدساتير المؤقتة إلى دساتير دائمة تقيم مجالس الشورى ومجالس نيابية وبلدية منتخبة تشارك فيها المرأة، كما أن هذا الحديث يتداول مصطلح الديمقراطية حتى وإن كان ينصرف في جانب كبير منه إلى الناحية الشكلية إلا أنه يدل على مراجعة الحكام لنظم حكمهم واعتبار مشاركة الشعوب لهم بأنها مصدر من مصادر الشرعية، وهذه المراجعة التي فرضها العصر وزاد من ضرورتها وعي الشعوب ومطالبة الأفراد بحقوق المواطنة واستعداد بعضهم لتحمل واجباتها تمثل إمكانية للانتقال من الديمقراطية اللفظية التي تسود الخطاب الرسمي إلى الديمقراطية الحقيقية تدريجيًا.. فلقد أصبحت الديمقراطية مقبولة، ولو ظاهريًا، على المستوى

الرسمي، وبالتالي فإن المطالبة بها لم تعد خيانة أو كفرًا الأمر الذي يزيل حاجزًا وينمي إمكانية من إمكانيات التحول للديمقراطية.

٣) **التوجه العالمي نحو الديمقراطية:** والذي يقدم فرصة يمكن أن يستفيد منها كل شعب من الشعوب الساعية للانتقال نحو الديمقراطية، فهذا التوجه سوف يحد من تأييد الدول الأجنبية للدول غير الديمقراطية، كما أن المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية أصبح لها دور من خلال ما تصدره من تقارير وما توجهه من انتقادات لهذه الدول، وهو ما يعزز من موقف القوى الداخلية المطالبة بالإصلاح والتحول الديمقراطي.

٤) **التغيرات الاقتصادية وتراجع دعم الدولة؛** حيث تشهد دول الخليج تغيرات اقتصادية وسكانية أدت إلى تراجع نصيب الفرد من ريع النفط، الأمر الذي سوف يؤدي إلى عجز الحكومات عن توفير وظائف للمواطنين في القطاع العام ويقلص من دعمها للخدمات، وهو ما يحد من قدرة الدولة على الاستمرار في استخدام آلية الضبط السلطوي – الريعي، ومن ثم فقد تواجه النظم الحاكمة أوضاعًا مختلفة لن تجدي أساليب الحكم السابقة في مواجهتها، علاوة على أن عدم رضا المواطنين عن تراجع دعم الدولة سوف يزيد من الحاجة إلى قيام تنظيمات أهلية تطرح اهتماماتهم وتدافع عن مصالحهم، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى قيام نقابات وتنظيمات سياسية وجمعيات حقوق الإنسان وبروز نواة حركات ديمقراطية تحقق الانتقال السلمي إلى الديمقراطية(٤٥).

٥) **وجود تجمعات غير رسمية تسهم في تشكيل الرأي العام،** وبرز تأثيرها في البحرين قبل وبعد الاستفتاء على الميثاق الوطني، وأهم هذه

التجمعات غير الرسمية المجالس والملتقيات التي أصبحت تلعب دورًا ثقافيًا وسياسيًا متصاعدًا في بلدان المنطقة ومن أمثلتها الديوانية في الكويت والمسجد والمجلس في بقية الدول، هذا إلى جانب وجود محسوس لتيار ديني إسلامي وتيارات ليبرالية وقومية واجتماعية ووطنية، فضلاً عن وجود مشاركات خارجية للمواطنين في نشاطات خيرية وثقافية ومهنية وأكاديمية وإنسانية على مستوى العالم، بالإضافة إلى المستويين العربي والإقليمي، وهذه التحركات الشعبية على المستوى الأهلي ومن خلال منظمات المجتمع المدني والصلات الخارجية لمواطني دول الخليج، سوف تزيد من حرية التنظيم وتفسح مجالات أرحب لحرية التعبير عن طريق البحث العلمي والدراسات وعن طريق كتابة الآراء والمساهمات في اللقاءات، الأمر الذي سوف يساعد على تقارب الأفراد والجماعات وبلورة قواسم للعمل المشترك مما يعزز من التوجه نحو مزيد من حرية التعبير والتنظيم كخطوة رئيسية نحو تحقيق الديمقراطية.

٦) الاعتبارات الدينية والتقليدية في علاقة الحكام بالمحكومين؛

فالحكومات الخليجية تعطي تصرفاتها بعدًا دينيًا ومظهرًا تقليديًا قبليًا وعائليًا، وهذه الدرجة من المجاملة التي تحظى بها الاعتبارات الدينية والتقليدية تتيح إمكانية من الممكن تعزيزها؛ حيث إن تفعيل تلك الاعتبارات، والتركيز على مبادئ الشورى و المساواة والعدل والإنصاف وكرامة الإنسان التي جاء بها الدين الإسلامي إلى جانب إبراز حقوق المواطن وتماسك المجتمع عبر الأجيال تشكل كلها إمكانات ثقافية يمكن أن تضاف إلى إمكانيات الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية.

ويضاف إلى هذه الاعتبارات العقائدية اعتبارات تقليدية تتعلق بالتاريخ الاجتماعي والسياسي لتلك البلدان وبروز الأسر الحاكمة فيها نتيجة توافق الأفراد والجماعات وقيامهما بمساندة مؤسسي تلك الأسر- بعد اختيارهم في أغلب الأحيان – في الوصول للسلطة وفق مفهوم يحفظ كرامة السكان ويحقق مصالحهم ويقوم على مشاركتهم في القرارات وفي خيرات البلاد.

٢ـ السيناريو الثاني:

ويتمثل هذا السيناريو في تراجع أو جمود عمليات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في دول الخليج بسبب تمسك الأسر الحاكمة بما تتمتع به من مزايا سياسية واقتصادية كبيرة وخوفها من آثار تلك الإصلاحات والتداعيات التي قد تترتب عليها أمنيًا وسياسيًا، وكذلك وجود تيارات رجعية في الدول الخليجية تستند على مبررات دينية مؤولة تصور الديمقراطية بأنها تناقض الإسلام، وتقلل من شأن المرأة وتحرم الأحزاب السياسية، وتعتبر أي خطوات للإصلاح مفروضة من الدول الغربية ومناقضة لثوابت وموروثات وخصائص المجتمع الخليجي..

كما قد يسهم ازدياد عائدات النفط في تأخير عملية الإصلاح نظرًا لما يحدثه من شعور بالرضا عن الذات لدى حكام بعض هذه الدول، وهكذا يمكن أن يراهن هؤلاء الحكام على عامل الوقت وينتظرون الظروف الملائمة والكفيلة بتخفيف حدة الأضرار التي ستنجم عن إصلاح الأنظمة السياسية، في بلادهم، ويرى البعض أن ازدياد عائدات النفط قد أدى بالفعل إلى حدوث تراجع ملحوظ في حماسة الأنظمة الحاكمة لتطبيق الإصلاحات السياسية وأصبح بعضها يتخذ من بعض المشاكل الصغيرة ذريعة لتأجيل اتخاذ أي

قرار بإدخال أي إصلاحات جديدة إلى فترات طويلة[٤٦]، وفي حقيقة الأمر فإن هناك عدة عوامل تعزز من إمكانية تحقق هذا السيناريو وتمثل في ذات الوقت عقبات تواجه عملية الإصلاح السياسي في دول الخليج، **وأهمها:**

١) **عدم وجود معارضة سياسية منظمة وفاعلة؛** وهو الأمر الذي حال دون ظهور قيادات سياسية تتمتع بقواعد شعبية راسخة وترك المجال خاليًا لظهور الزعامات الطائفية والقبلية والعائلية، كما أنه – أيضًا– الأمر الذي أدى إلى غياب الضغط الشعبي والذي قد يبرر للسلطة السياسية عدم الاستجابة لدعوات الإصلاح السياسي.

٢) **ضعف مستوى المؤسسية؛** إذ إن الشخصانية والانفراد بالقرار السياسي يطغيان على عمل الهياكل السياسية، وتسيطر السلطات الحاكمة على آلية القرار السياسي، ورغم وجود مؤسسات برلمانية يفترض أن يكون لها الدور الأكبر في وضع التشريعات العامة المختلفة فإن دورها في ذلك ضعيف في عدد من هذه الدول؛ حيث إن معظم مشروعات القوانين تأتي كمقترحات من الحكومة، وفي هذه الحالة تضغط الحكومات على الكتل البرلمانية لتمرير ما تريده من مشروعات قوانين.

٣) **ضعف مستوى الثقافة الديمقراطية؛** إذ إن بنية الأنظمة السياسية والاجتماعية أبوية رعوية تقليدية ذات أبعاد سلطوية، يكون الأمر والنهي فيها إما لكبير الأسرة أو القبيلة وإما للدولة، فعلى سبيل المثال في دولة الكويت وهي الأعرق خليجيًا في التجربة البرلمانية والبلدية المنتخبة تعكس الاستقطابات القبلية والطائفية نفسها في بناء المؤسسة الديمقراطية المنتخبة المتمثلة في مجلس الأمة والمجالس البلدية؛ حيث يتم خوض الانتخابات ليس

من قبل مجموعات سياسية حديثة، بل في الأغلب من قبل تضامنيات تقليدية، وهناك تقليد راسخ وهو إجراء الانتخابات الفرعية من قبل ناخبي القبيلة، لتصفية المتنافسين ثم تبني القبيلة لمرشح واحد في الدائرة المعنية.

٣ــ السيناريو الثالث:

ويتمثل هذا السيناريو في حدوث طفرة ديمقراطية في دول الخليج بشكل متسارع يتم الوصول فيها إلى نظم حكم ديمقراطية بشكل كامل على أساس النظم الملكية الدستورية،وتستمر فيها الأسر الحاكمة على رأس السلطة التنفيذية بشكل شرفي مع تفويض السلطات لحكومات منتخبة بشكل ديمقراطي كامل، ويمنح هذا السيناريو المرأة حقوقها السياسية والإنسانية كاملة، وكذلك تحرير الإعلام وانفصاله عن التوجهات السياسية للدولة، ومنح الحرية لمنظمات المجتمع المدني والسماح بقيام الأحزاب بالشكل المتعارف عليه عالميًا، وقيام سلطة تشريعية منتخبة وتعديل دورها، بحيث تصبح صاحبة الدور الرئيسي في سن وتشريع القوانين ووضع السياسات بالاشتراك مع السلطة التنفيذية، وينتج عن ذلك بالتبعية التغلب تمامًا على مشكلة الطائفية، حيث سيتم تذويب كافة الانتماءات الطائفية والمذهبية والقبلية في إطار الانتماء للدولة في ظل مبدأ المواطنة والمساواة بين المواطنين.

ومع صعوبة تحقق هذا السيناريو إلا أن بعض المراقبين يرون أنه وارد خلال الفترة التي تمتد حتى عام ٢٠٢٠، وذلك يستند في مجمله إلى نفس الأسباب التي يستند إليها السيناريو الأول، والتي تصب ناحية احتمالات تعزيز التحول الديمقراطي، بالإضافة إلى سبب آخر قوي يتمثل في انهيار العقد الاجتماعي القائم بين الأنظمة الحاكمة والمحكومين في دول الخليج، إذ

إن أنظمة الحكم ستجد صعوبة متزايدة في تحقيق دورها في الاتفاق الضمني مع شعوبها والمتمثل في تقديم الأمن الاقتصادي والمادي مقابل تخلي الشعب عن حقوقه الديمقراطية، وانهيار العقد الاجتماعي – إذا ما تحقق– قادر على إحداث تغيير سياسي رئيسي في بلدان المنطقة (٤٧).

وبالتالي فإنه في ضوء هذا السيناريو يمكن أن يتجه هذا التغيير السياسي نحو الديمقراطية الكاملة، خاصة إذا واكب ذلك تزايد الضغوط الخارجية من قبل الدول الرئيسية الفاعلة في النظام الدولي، وذلك بافتراض تراجع مستوى علاقة الصداقة القوية القائمة بين الأنظمة الخليجية الحاكمة وتلك الدول، وكذلك تزايد الضغوط من جانب المنظمات الدولية المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان، فضلاً عن نمو التيارات الداخلية المطالبة بالديمقراطية وتأثرها بالنمط الغربي منها تحديدًا.

سادسًا. ملاحظات ختامية: السيناريو الأفضل والسيناريو المأمول

١. **السيناريو الأول** هو أقرب السيناريوهات لتحقيق إصلاحات سياسية وتحول ديمقراطي تدريجي أو منضبط في دول الخليج، ويعد هذا السيناريو هو الأفضل في ذات الوقت من بين السيناريوهات الثلاثة.

٢. **السيناريو المأمول** أو الذي يجب على دول الخليج السعي نحو تحقيقه هو درجة متطورة من ذلك السيناريو، بمعنى أن تتوجه نحو الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي التدريجي، ولكن بدرجة أكبر مما هو حاصل الآن؛ بحيث تصل بحلول عام ٢٠٢٠ إلى مستوى لائق من الديمقراطية ولا نقول تحقيق الديمقراطية الكاملة، ولكن على الأقل أن تصبح في غضون تلك الفترة كل المجالس التشريعية بالانتخاب، وأن يتم منحها صلاحيات رقابية

وتشريعية حقيقية ولا يقتصر دورها على إضفاء ديمقراطية شكلية على نظم الحكم مع تعزيز وضع المرأة ومنحها المزيد من الحقوق والحريات، فلا يعقل أن تظل المرأة التي هي نصف المجتمع وتشكل وتربي نصفه الآخر متجاهلة تمامًا في بعض دول الخليج العربية، استنادًا إلى تفسيرات وتأويلات خاطئة للنصوص الشرعية والموروثات الثقافية، فالإسلام لم يكن أبدًا يومًا نقيضًا للديمقراطية أو هاضمًا لحقوق المرأة، وهو الأمر الذي لن يتحقق إلا بتبني إصلاحات ديمقراطية حقيقية تذيب الفوارق الاجتماعية التي تستند إلى الانتماءات القبلية والمذهبية، بحيث تصبح المواطنة والانتماء إلى الدولة هي الأولوية الأولى للمواطن الخليجي.

٣. لابد أن تدرك النخب الحاكمة في الخليج أن التحول نحو الديمقراطية قادم لا محاله سواء في دولهم أو على مستوى العالم ككل، وبالتالي فإن أخذ تلك النخب بزمام المبادرة سيضفي المزيد من الشرعية على نظم الحكم وسيعضد من موقفها أمام شعوبها، وسيمنح العقد الاجتماعي بينها وبين تلك الشعوب مزيدًا من الاستقرار والاستمرارية، كما أن على تلك النظم التخلي عن رفض الإصلاحات السياسية بحجة أنها مفروضة من الخارج، فلا يعيب تلك النظم أبدا إذا أخذت بتلك الإصلاحات ما دامت تحقق مصلحة الشعوب، وخاصة أنها تمثل مطلبًا داخليًا وليس خارجيًا فقط.

وأخيرًا..فإن نجاح دول الخليج في تبني إصلاحات سياسية وديمقراطية سيؤمن لها بالتبعية مزيدًا من القدرة على التغلب على مشكلة الطائفية وتداعياتها على أمن واستقرار تلك الدول، وذلك لأن مثل هذه الإصلاحات ستمنح كافة أطياف هذه المجتمعات حرية العمل السياسي

والتعبير عن مصالحهم، وذلك استنادًا إلى حقوق المواطنة التي لا تميز بين المواطنين على أساس الجنس أو الدين أو المذهب، ويترتب على ذلك عدم شعور أية طائفة بالإقصاء والتمييز ضدها.

المراجع:

(١) عبد الرضا علي أسيري، معضلات الخلافة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة شوون خليجية، العدد ٤٨ شتاء ٢٠٠٧، ص ١٠.

(2) www.hukam.net

(3). Gharim Alnajjar, "The challenges facing Kuwaiti democracy", middle east journal, Vol. 54, No. 2, Spring 2000.

(٤) محمد عبيد غباش، "الدولة الخليجية: سلطة أكثر من مطلقة.. مجتمع اكثر من عاجز" موقع التجديد العربي، ٢٠٠٣/١٢/٢٧. في www. Arabrenewel.com

(٥)المرجع السابق.

(٦) محمد شحات عبد الغني، تجربة الاصلاح السياسي في سلطنة عمان: المنطلقات والمعوقات، محلة شوون خليجية، العدد ٢٥ ربيع ٢٠٠١، ص ٥١.

(٧) أحمد منيسي، الاصلاح السياسي في الخليج العربي: حالتا البحرين وقطر، ورقة مقدمة إلى موتمر قضية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز بحوث ودراسات الدول النامية القاهرة ٢٠٠٤، ص ٣-٥.

(٨) المجلس الاستشاري الخليجي العربي، واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي. سلسلة قضايا عربية، العدد ٣، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، أبريل ٢٠٠٤.

(٩) امين المشاقبة وشملان العيسى، الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي، بحث مقدم الى موتمر قضية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

(١٠) عبد الله عبد الكريم، مجلس التعاون الخليجي بعد ٢٥ عامًا من انشائه، مجلة شؤون خليجية. العدد ٤٦ صيف ٢٠٠٦، ص ٥٨-٦٣.

(١١) فتوح ابو الدهب، التجربة الديمقراطية الكويتية وخطوات الإصلاح السياسي، شوون خليجية، العدد ٢٥ ربيع ٢٠٠١.

(١٢) محمد مصطفى زرير، حقوق الانسان في الكويت، شؤون خليجية، العدد ٤٥ ربيع ٢٠٠٦.

(١٣) سمير فاروق - سماء سليمان، الانتخابات النيابية البحرينية.. النتائج والانعكاسات، شوون خليجية، العدد ٤٨ شتاء ٢٠٠٧، ص ٣٢.

(١٤) المجلس الاستشاري الخليجي العربي، مرجع سابق.

(١٥)وكالة الانباء الفرنسية، ٢٠٠٦/١١/٢٠.

(١٦)عبدالله عبدالكريم، مرجع سابق.

(١٧) المرجع السابق.

(١٨) الجزيرة نت، ٢٠٠٧/٤/١.

(١٩) وكالة الانباء الفرنسية، ٢٠٠٧/٤/٣.

(٢٠) صحيفة الشرق القطرية ٢٠٠٧/٤/٢.

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) المجلس الاستشاري الخليجي العربي، مرجع سابق.

(٢٣) عبدالله عبد الكريم، مرجع سابق.

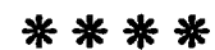
(٢٤) برنامج ادارة الحكم في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي www.pogan.org

(٢٥) الوطن السعودية، الشرق الأوسط، ٢٠٠٦/١٠/٢١.

(٢٦) عبدالله عبدالكريم، مرجع سابق.

(٢٧) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مرجع سابق.

(٢٨) البيان، الخليج، ٢٠٠٦/٨/١٦.
(٢٩) عبد الله عبد الكريم، مرجع سابق.
(٣٠) المجلس الاستشاري الخليجي العربي، مرجع سابق.
(٣١) سماء سليمان، المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي، شؤون خليجية، العدد ٣٩، خريف ٢٠٠٤، ص ٦٨.
(٣٢) وكالة الأنباء الفرنسية ٢٠٠٧/٤/٣.
(٣٣) المرجع السابق.
(٣٤) شملان يوسف العيسى، التاثيرات السياسية للعولمة في دول الخليج العربية - الخليج: تحديات المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٥، ص ١٢٣.
(٣٥) احمد فودة، المجتمع المدني في السعودية، شؤون خليجية العدد ٤٢، صيف ٢٠٠٥، القاهرة ص ٦٣.
(٣٦) ايمن السيد عبد الوهاب، الدولة والمجتمع المدني الخليجي، شؤون خليجية، العدد ٤٢، صيف ٢٠٠٥، القاهرة، ص ١٠٥.
(٣٧) شهيدة الباز، المنظمات الاهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: محددات الواقع وافاق المستقبل، القاهرة، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، ١٩٩٧، ص ١١٠-١١٣.
(٣٨) دراسة، الإعلام فى دول مجلس التعاون الخليجي.. رؤية تقييمية، مركز الخليج للدراسات السياسية، القاهرة، فبراير ٢٠٠٥.
(٣٩) المرجع السابق.
(٤٠) صلاح نصراوي، مستقبل الشيعة في عراق ما بعد صدام، السياسة الدولية، يوليو ٢٠٠٣.
(٤١) فتوح صادق، واقع التركيبة الطائفية فى دول الخليج العربي، شوون خليجية، العدد ٤٧، خريف ٢٠٠٦، ص ٧٨-٨٨.
(٤٢) المرجع السابق
(٤٣) حسين توفيق ابراهيم، الخليج الى اين.. رؤية استشرافية، مركز الخليج للابحاث، دبى، ٢٠٠٥، ص ٢٥٥.
(٤٤) المرجع السابق.
(٤٥) المرجع السابق.
(٤٦) د.جياكومولوشياني، الافاق المستقبلية لمنطقة الخليج، الخليج في عام ٢٠٠٤، مركز الخليج للابحاث، عام ٢٠٠٥، دبى، ص ٢٥٤.
(47) Nic 2000: Mapping the global future, available at



الفصل الثاني

البيئة الإقليمية: اتجاهات التغيير والسيناريوهات المحتملة

إبراهيم أحمد عرفات
باحث في الشؤون الإقليمية

تثير مسألة تناول البيئة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي عددًا من الإشكاليات والتساؤلات، التي تنطلق من ارتباط هذه الدول بالعديد من النظم والأطر الإقليمية، سواء على المستوى البنيوي أو المؤسسي أو الأيديولوجي، هذا إلى جانب كون هذه الدول تشكل فيما بينها إطارًا ونظامًا إقليميًا بذاته.. وتتعلق أبرز هذه الإشكاليات في تحديد السياق الجيو – استراتيجي الحاكم للعلاقة الجدلية بين دول المجلس والقوى الإقليمية الأخرى.. بمعنى آخر: ما هو الإطار الجغرافي والاستراتيجي للبيئة الإقليمية المراد الوقوف على مستقبلها؟ وما هي متغيرات العلاقة بين وحدات هذه البيئة الإقليمية ودول المجلس، وذلك من منظور توازنات القوى الإقليمية، بكل ما تنطوي عليه من تشابكات وتعقيدات تشمل اتجاهات العلاقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (الإثنية) والعسكرية.

ولقد شهدت هذه البيئة الإقليمية عدة متغيرات وتطورات على خلفية احتلال العراق في عام ٢٠٠٣، وذلك سواء على مستوى توازنات القوى أو على مستوى القضايا محور التفاعلات.

وارتبط المستوى الأول بمكونات البيئة الإقليمية ذاتها، والذي يعد أبرزها اختفاء قوى إقليمية (العراق في عقد البعث) وصعود قوى أخرى (إيران وتركيا وإسرائيل)، هذا بالإضافة إلى ما شهدته شبكة التحالفات سواء

على مستوى الدول أو الكيانات التنظيمية الداخلية في دول أخرى (مثل إيران وكل من حماس وحزب الله).

وارتبط **المستوى الثاني** بالمواجهات الفكرية والعقائدية التي تشهدها المنطقة سواء على المستوى الإسلامي – الإسلامي (مسألة التشيع والتجاذبات مع السنة)، أو على مستوى الصراع الغربي– العربي/ الإسلامي، ومسألة الحرب على الإرهاب.

هذه الصورة، تفرض بدورها ضرورة بيان واقع البيئة الإقليمية بملامحها ومرتكزات تفاعلاتها، بالقدر الذي يساعد بدوره على طرح العديد من السيناريوهات التي يمكن أن تتجه إليها بنية النظام الإقليمي العام (الذي سيتم تحديده جغرافيًا ودلالاته الاستراتيجية)، وانعكاسات ذلك على النظام الإقليمي الفرعي (الخليجي).

أولاً- الإطار الجيو- استراتيجي للبيئة الإقليمية: المعايير والمكونات

في البداية.. يعتمد ذلك الإطار على قاعدة مفادها؛ التعامل مع دول مجلس التعاون الخليجي على أنها وحدة دولية واحدة داخل إطار إقليمي جغرافي – سياسي، وتنطلق هذه القاعدة بدورها من اعتبارين أساسيين..يتمثل **الاعتبار الأول** في التوجه التكاملي لمجلس التعاون؛ والذي بدا واضحًا في أهداف المجلس – وفقًا للنظام الأساسي في ١٩٨١– وهي ضرورة العمل على(١):

– تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك: الشؤون الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، إلى جانب شؤون التعليم والثقافة، والشؤون الاجتماعية والصحية، والشؤون الإعلامية والسياحية، وأخيرًا الشؤون التشريعية والإدارية.

- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

أما الاعتبار الثاني: فيجسده الاتصال والمتاخمة الجغرافية، والتي فرضت بدورها أشكال التفاعل الخليجي البيني، وذلك من منطلق وحدة الهدف والمخاطر؛ فقد ساهمت العديد من العوامل في الدفع نحو بلورة إطار إقليمي يعمل على تعزيز وتدعيم قدراتها المختلفة في التفاعلات الإقليمية والدولية على السواء.. ومن أبرزها [٢]: الضعف الديموجرافي والبنيوي لبعض دول المجلس مقارنة بدول إقليمية أخرى مثل إيران.. وقد تجلى ذلك الواقع الديموجرافي بوضوح في القدرات العسكرية لدول المجلس ــ من منظور القدرات البشرية العاملة في القوات المسلحة ــ بكل ما أثاره من إشكالية (ظهرت جليًا في الاجتياح العراقي للكويت في بداية التسعينيات) تعبر عن الخلل والتفاوت في الميزان العسكري بينها وبين دول المنطقة، وخاصة

فيما يتعلق بتنفيذ عمليات ميدانية واسعة النطاق لمواجهة التهديدات العسكرية البرية الخارجية.

ومن هذا المنطلق؛ فإن التعامل مع دول مجلس التعاون الخليجي كوحدة واحدة في منظومة إقليمية يعد أمرًا منطقيًا، ولكن لأن هناك تداخلاً بنيويًا وجغرافيًا وأيديولوجيًا بين دول المجلس والعديد من الأطر الإقليمية؛ **وهو ما يتجلى على سبيل المثال في**: كونها أحد أبرز وحدات "النظام الإقليمي العربي" عبر عضويتها في جامعة الدول العربية، كما أنها تنتمي إلى "منظمة المؤتمر الإسلامي" التي تضم دولاً أخرى مثل إيران وباكستان؛ فضلاً عن انتمائها للمحيط الآسيوي، وذلك بحكم موقعها الجغرافي، ويضاف إلى ذلك تلك العلاقة العضوية بين دول الخليج وبين مدركات القوى الكبرى للنظام الشرق الأوسطي، سواء بحدوده التقليدية التي عبرت عنها الرؤى الغربية منذ تسعينيات القرن الماضي، أو بأطروحته الحالية ــ الأمريكية ــ التي تسمى بـــ "الشرق الأوسط الكبير"، **علمًا أن معايير تحديد الإطار الجيو ــ استراتيجي للبيئة الإقليمية لدول الخليج، والتي يمكن حصرها في:**

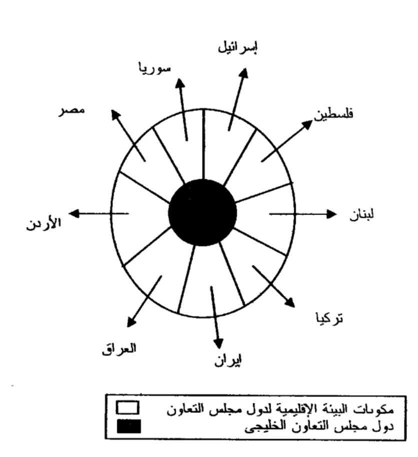
ــ الامتداد والاتصال الجغرافي للمحيط أو الإطار الخليجي.

ــ الارتباط والتشابك النوعي، وذلك من منظور وحدة القضايا الإقليمية ذات الاهتمام وتأثير تداعياتها المختلفة سواء على دول المجلس التعاون أو الأطراف الأخرى المكونة للبيئة الإقليمية.

ــ كثافة التفاعلات بركنيها الصراعي والتعاوني..

وعلى ضوء المعايير السابقة؛ يمكن تحديد البيئة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي في ذلك ***الإطار الجغرافي الذي يضم:*** مصر، وسوريا، والعراق، والأردن، ولبنان، وفلسطين وإسرائيل، وإيران، وتركيا.. **(انظر الشكل التالي)**

شكل توضيحي لمكونات
البيئة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي



وبإعمال المعايير السابقة يتضح ما يلي:

ــ أن هناك اتصالاً جغرافيًا بين مجلس التعاون وهذه الوحدات الدولية؛ خاصة وأن معظمها يعد دول جوار جغرافي بكل ما يعنيه ذلك من ارتفاع وتيرة التأثير المتبادل لسلوك أي من هذه الوحدات تجاه الأخرى.

ــ أن هناك ارتباطًا ثقافيًا وتاريخيًا وإيديولوجيًا؛ ولاسيما بالنسبة للدول العربية المكونة للبيئة الإقليمية لدول الخليج، وهو ما يشير إلى ثمة علاقة عضوية بينهما وخاصة في جانبها الأمني، وذلك في إطار التفاعل مع الوحدات الأخرى غير العربية (ولاسيما إيران)، والتي تحكمها تقديرات وحسابات توازنات القوى الإقليمية.

ــ تنوع وجدلية التفاعلات الحاكمة لوحدات البيئة الإقليمية؛ حيث إن هناك العديد من القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، مثل: القضية الفلسطينية، والمسألة العراقية، والملف النووي الإيراني والإسرائيلي، والأزمة اللبنانية.. وهو ما انعكس بدوره على اتجاهات العلاقة لتتنوع ما بين صراعية ــ تعاونية.

وعلى ضوء ما سبق؛ يمكن الوقوف على موقع **ومكانة دول مجلس التعاون في البيئة الإقليمية..** فمن منظور علم الجغرافيا السياسية (Geo-politics) تعتبر دول المجلس منطقة "مركز" أو "منطقة القلب" (Heart Land)، وهو ما يعود في جانب كبير منه إلى عدد من العوامل، *يتمثل أهمها في*: **الواقع الجغرافي**؛ حيث تتحكم دول الخليج في أهم الممرات المائية

التجارية والاستراتيجية (الاقتصادية والعسكرية)، والمتمثلة في "الخليج العربي" والذي يعد الممر الأساسي لناقلات النفط في العالم.

هذا بالإضافة إلى ارتفاع **نسبة احتياطي النفط لدى دول الخليج مقارنة بالاحتياطي العالمي**؛ حيث تشير آخر الإحصائيات إلى أن نسبة احتياطي المنطقة يصل تقريبًا إلى ٤٣,٣% بما يعادل ٤٧١,٣ مليار برميل من الاحتياطي العالمي، وذلك وفقًا لآخر تقديرات عام ٢٠٠٥، وذلك بواقع ٢٤,٨% للمملكة العربية السعودية، و٩,٣% لدولة الإمارات المتحدة، و٩,٢% لدولة الكويت. في حين بلغت القدرة الإنتاجية لهذه الدول ١٤ مليون برميل يوميًا، وذلك من إجمالي ٥٤,٣٥ مليون برميل يوميًا تقوم على إنتاجها ١٣ دولة، من بينها ثلاث دول من أكبر المستوردين للنفط في العالم وهي: الولايات المتحدة الأمريكية؛ الصين؛ بريطانيا.

كما أن التقديرات المتوقعة لاعتماد الاقتصاد العالمي على نفط الشرق الأوسط، حسب وكالة معلومات الطاقة، سيتزايد خاصة بعد عام ٢٠١٠ بسبب النضوب المتوقع لعدد من حقول النفط في بعض المناطق (وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، والتي تنضب حقولها بمعدل يتراوح ما بين ٤,٢% و٩,٦% في السنة)، وهو ما قد يترافق معه ارتفاع الإنتاج العالمي من ٥٤,٣٥ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٠٥، إلى ١٢١,٣ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٣٠، أي بزيادة إجمالية تبلغ ٦٦,٩٥ مليون برميل يوميًا وأن الشرق الأوسط سيستحوذ وحده على ما يعادل ٦٧% من إجمالي هذه الزيادة النفطية (٣).

وبإعمال أحد أبرز نماذج الجغرافيا السياسية في تحديد المناطق الجيو استراتيجية وتفريعاتها الجيوبولوتيكية والصادر في عام ١٩٨٢ (٤)، يتضح أن دول منطقة الخليج وبيئتها الإقليمية المحددة سلفًا، تأتي ضمن ما يعرف بـ "الحزام المهشم" أو (Shatter Belt)، وقد استند هذا النموذج في هذا التحديد على عدد من الخصائص، يأتي أهمها: سهولة اختراق هذه المنطقة، فضلاً عما تشهده من توترات واضطرابات بين الحين والآخر، بالإضافة إلى كونها تعد منطقة مصالح وصراع للقوى الكبرى؛ الأمر الذي يشير إلى طبيعتها المتغيرة، والتي تتحكم في تفاعلاتها ما يمكن تسميته "استقطابات خارجية".

من هنا؛ تبدو هناك ضرورة للوقوف على واقع البيئة الإقليمية، لما تطرحه من تصور عام حول اتجاهات التأثير المتبادلة بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي.

ثانيًا ـ واقع البيئة الإقليمية: اتجاهات التغير والتأثير

يعتمد رصد واقع البيئة الإقليمية وما شهدته من تغيرات على الفترة الزمنية البادئة منذ احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ وحتى نهاية عام ٢٠٠٦؛ وقد تم اعتماد هذه الفترة الزمنية لعدة أسباب، يأتي أهمها في: كون احتلال العراق هي الأولى من نوعها في المنطقة العربية والشرق الأوسط؛ حيث جسدت فعليًا استخدام الأداة العسكرية في تحقيق أهداف السياسة الأمريكية؛ وذلك في سياق استراتيجية الحرب العالمية على الإرهاب، بكل ما يعنيه ذلك من توافر صفة المشروعية ــ لدى واشنطن ــ للتدخل العسكري في أية دولة تحت دعاوى محاربة الإرهاب وتدعيم الديمقراطية.

وفي هذا الإطار؛ دفعت التطورات الإقليمية وما شهدته من تغير على خلفية احتلال العراق وانعكاساته، إلى اعتبارها مرحلة تمثل طورًا جديدًا في سياق تطور، بل وإعادة بناء النظام الإقليمي، سواء من حيث إطاره الجغرافي، أو وحداته الفاعلة وطبيعة تحالفاته وقضايا تفاعلاته.. وتستند تلك النتيجة إلى الطرح الأمريكي السابق على الحرب في العراق، والمتمثل في "بناء شرق أوسط جديد"، يضم إسرائيل وتركيا وإيران بدون آيات الله.

وهنا يمكن القول أن تغير البيئة الإقليمية قد استند بالأساس علي **تغير موازين القوى الإقليمية** في الشرق الأوسط لصالح بعض الدول مثل إيران وتركيا وإسرائيل بعد احتلال العراق، بالشكل الذي أفضى إلى ما يمكن اعتباره تحجيمًا لأدوار العديد من الدول العربية الفاعلة علي المستوى الإقليمي، مثل: مصر وسوريا.. وهو ما يعد بمثابة تغير منطقي لمكونات البيئة الإقليمية سواء بالنسبة للهيكل الإقليمي أو طبيعة الأدوار والوظائف التي تقوم بها الوحدات الإقليمية المكونة للنظام.

وفيما يتعلق **بانعكاسات استخدام القوة العسكرية الأمريكية ضد العراق**؛ فقد جاءت بمثابة أداة ضاغطة على بعض الدول في الإطار الإقليمي، خاصة تلك التي صنفت من قبل الإدارة الأمريكية على أنها "دول مارقة" (Rouge states) مثل سوريا وإيران. وقد دفع هذا الضغط بدوره في إحداث تغير ملموس في سياسات ومواقف بعض منها تجاه قضايا بعينها، وهو ما يتجلى بدوره في موقف سوريا من التواجد العسكري في لبنان، وانسحابها في عام ٢٠٠٥.

وترتيبًا على ما سبق، انعكست تلك التطورات أيضًا على طبيعة التحالفات الإقليمية من ناحية، ومستوى التوافق الإقليمي من ناحية ثانية، بالإضافة إلى إعادة ترتيب أجندة القضايا الإقليمية، وخاصة فيما يتعلق باستئناف عملية السلام على مستوى الصراع الإسرائيلي ــ الفلسطيني من ناحية ثالثة، بكل ما انطوت عليه من محفزات لاضطرابات المنطقة.

فقد شهدت التفاعلات الإقليمية عقب الحرب تقاربًا سوريًا إيرانيًا واضحًا، عبر في مجمله عن توافق في الرؤى السياسية والمواقف تجاه العديد من القضايا، ولاسيما الحرب على العراق، والموقف من عملية السلام.. في المقابل، أخذت العلاقات المصرية ــ السعودية صيغة استراتيجية عبرت عنها حالة التنسيق السياسي عالي المستوى إبان العمليات العسكرية وتطور العملية السياسية داخل العراق، بدت واضحة في التأكيد المتبادل على وحدة العراق، وتدعيم لقاءات ومؤتمرات دول الجوار الجغرافي له.

وقد ساعد على تغير شبكة التحالفات السياسية العديد من التطورات السياسية في الداخل الفلسطيني، والتي تمثلت في تشكيل حركة "حماس" للحكومة الفلسطينية، وما لحقه من التوجه السياسي لحركة المقاومة الإسلامية نحو إيران وسوريا. هذا بالإضافة إلى الخروج السوري العسكري من لبنان استجابة للضغوط الأمريكية والدولية، في ظل تواتر التقارير حول محاولات النظام السوري تأكيد التبعية اللبنانية لسوريا، من خلال الاستنهاض التدريجي لحزب الله على الساحة الداخلية والإقليمية، لاستمرار حالة التوتر السياسي الذي قد تضمن من خلاله سوريا استمرارًا لدورها الإقليمي.

وقد انطوت هذه التطورات وما تبعها من تفاعلات إقليمية على العديد من <u>الدلالات سواء على مستوى توازنات القوى، أو واقع التغير الجيوبولوتيكي في المنطقة</u>:

وتتمثل الدلالة الأولى؛ في اختفاء موازن استراتيجي إقليمي مجابه لتصاعد النفوذ والقوى الإقليمية غير العربية في المنطقة مثل إيران وإسرائيل. **فبالنسبة لجمهورية إيران،** فقد بدا جليًا تزايد النفوذ وفاعلية الدور الإقليمي الإيراني في الشرق الأوسط والمنطقة العربية، استنادًا على معطيات البيئة العراقية بعد سقوط نظام البعث العراقي، وصعود الدور السياسي للقوى الشيعية الموالية لطهران.. فقد ساهم الواقع السياسي للعراق بعد الاحتلال في دعم النفوذ الإيراني الإقليمي، والذي انعكس على دوره في التفاعلات الإقليمية المرتبطة بالعملية السياسية داخل العراق، بالقدر الذي ساعد على اتساع هامش المناورة السياسية للنظام الإيراني، وخاصة فيما يتعلق بتحقيق بعض المكاسب الاستراتيجية، والتي تعتبر أهمها بلورة نظام سياسي عراقي لا تتعارض مواقفه ــ في حدها الأدنى ــ مع المصالح الإيرانية وأهدافها الإقليمية.

وفي هذا السياق؛ أشارت إحدى الدراسات(*) إلى أن الاستراتيجية الإيرانية بالعراق قد أخذت أبعادًا سياسية، واستخباراتية ــ أمنية، وأيضًا دينية؛ وقد ترجمت هذه الأبعاد بدورها الواقع الاستراتيجي في التعامل الإيراني مع الأزمة العراقية من منظور تعظيم المكاسب على المدى الطويل، بالقدر الذي يسهم بدوره في بلورة دور فاعل من شأنه إعادة صياغة النظام

الإقليمي (العربي والشرق أوسطي) بتفاعلاته المختلفة سواء بين وحداته، أو تلك المتعلقة بحدود الدور الخارجي في المنطقة.

ومما يدعم هذه النتيجة، ما أفرزته تطورات الأوضاع الداخلية بالعراق من انعكاسات إقليمية ودولية، ساهمت إلى حد كبير في تغيير المعادلات الحاكمة للعلاقات الإيرانية بدول المنطقة العربية عمومًا ودول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، بالإضافة إلى علاقاتها مع الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد؛ إذ تواترت العديد من التقارير والتصريحات، بل والوقائع، التي تدفع باتجاه الاعتقاد بتزايد النفوذ والتغلغل الإيراني في الوضع الأمني والسياسي في العراق؛ حيث اعتبرت هذه التقارير أن هذا النفوذ بمثابة آلية للصراع مع الولايات المتحدة، وذلك لإدارة عدد من القضايا الكبرى التي تتمثل أبرزها في: الملف النووي، والمسألة اللبنانية، والعلاقة مع سوريا.

على الجانب الآخر؛ ذهبت بعض التحليلات إلى أن الملف العراقي بالنسبة لطهران، يعد آلية لاختراق النظم الإقليمية المختلفة (النظام الإقليمي العربي، والنظام الإقليمي الخليجي) ، بالقدر الذي يسهم في إعادة ترتيب المنطقة، ويعمل على تأكيد الصعود الإقليمي لإيران.

وما بين هذه التحليلات، وما انطوت عليه من دلالات هامة، تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من المداخل (وفق ما جاء في هذه الدراسة) التي اعتمد عليها الدور الإيراني في العراق، والتي جاءت أبرزها في الارتباط الديني ـــ المذهبي بين الجانبين، وأيضًا عامل الارتباط الأمني الجيو ـــ

استراتيجي بكل تعقيداته وتشابكاته التي تتجاوز في تأثيرها حدود الدولتين إلى الأطر الإقليمية والخارجية.

كما برز الصعود السياسي للقوى الشيعية وحدود تأثيرها على التفاعلات الداخلية بأبعادها المختلفة، لتطرح أبرز أدوات هذا الدور، خاصة إذا أخذ في الاعتبار سلوكها المسلح الذي يمثل عامل ضغط على قوات التحالف عمومًا، والولايات المتحدة على وجه الخصوص. وبناءً على ما سبق، جاء التكتيك الإيراني متسقًا مع معطيات الواقع من ناحية، وأدواتها المتوفرة من ناحية أخرى.

أما إسرائيل، فقد جاء احتلال العراق بمثابة عامل حاسم في انتفاء أحد أهم مصادر التهديد المباشرة لأمنها القومي؛ إذ تشير التفاعلات التاريخية إلى أنه مثل دائمًا تهديدًا وهاجسًا أمنيًا لإسرائيل، خاصة مع بداية اعتماد النظام البعثي خطوات تطوير البرنامج النووي العراقي في بداية عقد الثمانينيات، والذي أفضى في النهاية إلى قيام الطائرات الإسرائيلية بضرب المفاعل النووي العراقي قبل اكتمال العمل فيه نهائيًا. كما أن الخطاب السياسي العراقي خلال فترة حكم البعث، دائمًا ما كان يعتمد صيغة التهديد المباشر لأمن إسرائيل، والتي بلغت مرحلة التنفيذ خلال حرب الخليج الثانية، وذلك بإطلاق ٤٠ صاروخ "سكود" على المدن الإسرائيلية [٦].

وما بين انتفاء أحد أهم مصادر التهديد المباشر للأمن القومي الإسرائيلي، والاتجاه الإسرائيلي الاستراتيجي نحو توسيع نطاق علاقاتها مع الدول العربية ـــ انطلاقًا من مساعيها لتطبيع علاقاتها مع النظام العراقي

الجديد – يظل زوال فكرة الجبهة الشرقية العربية لمواجهة إسرائيل، أحد أبرز المكاسب الاستراتيجية من احتلال العراق.

فقد أضحى العراق طرفًا أساسيًا في الصراع العربي الإسرائيلي مع نهاية عقد السبعينيات، وذلك بعد الاتفاق الاستراتيجي بين سوريا والعراق لتشكيل جبهة مواجهة عربية شرقية مع إسرائيل. وقد جاء ذلك الاتفاق بعد انسحاب مصر فعليًا من دائرة الصراع المسلح عقب توقيع اتفاقية "كامب ديفيد" في عام ١٩٧٩، وبالرغم من عدم تنفيذ هذا الاتفاق واقعيًا، إلا أن الإدراك الإسرائيلي للعراق ظل معتبرًا إياه طرفًا أصيلاً للصراع [٧].

أما الدلالة الثانية؛ فتعبر عن واقع النظام الإقليمي العربي وامتداده (النظام الخليجي الفرعي) وقدرته على الاستمرار وتحقيق أهداف وحداته المكونة له. فقد جسدت الحرب الأنجلو أمريكية على العراق، مدى التراجع في قدرة هذا النظام على حماية أطرافه وتحقيق أمن واستقرار المنطقة العربية؛ حيث شهدت التفاعلات التي سبقت الحرب على العراق، انقسامًا واضحا بين الدول العربية بين مؤيد ومعارض. وهو ما تجلى بدوره في موقف الكويت المؤيد تمامًا للحرب وإسقاط نظام "صدام حسين" على خلفية العلاقات الصراعية البينية. هذا بالإضافة إلى موقف الدول العربية الذي لم يتجاوز حاجز التنديد والمطالبة بضرورة انتهاج الولايات المتحدة للوسائل السلمية، في الوقت الذي تباينت فيه ردود أفعال القوى والوحدات الإقليمية الأخرى ما بين محايد ورافض لهذه الحرب.

والجدير بالذكر، أن هذه الأزمة لم تقتصر على النظام الإقليمي العربي، وإنما امتدت إلى نظم إقليمية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي ــ مع تفاوت حجم الأزمة استنادًا على الممارسات الفعلية والفاعلة له ــ[8] ولكن يظل موقف الدول العربية كل على حدة تجسيدًا واضحًا للاختلالات الهيكلية في البيئة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وتتجلى الدلالة الثالثة؛ في ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وفاعل إقليمي بتواجد ملموس على الأرض، وذلك عبر وجودها العسكري في منطقة الخليج. فالقوات الأمريكية تتمتع بشبكة واسعة من التسهيلات العسكرية التي تتيح لها الحضور أو التحرك "بشكل ما" في أراضي وأجواء ومياه كل دول الشرق الأوسط تقريبًا باستثناء إيران، وربما سوريا.

وتشير التقارير إلى أن خريطة تمركز أو تحرك الوحدات العسكرية التابعة للقيادة المركزية الأمريكية تتضمن ما يزيد عن ٦٣ موقعًا عسكريًا في ١١ دولة من دول ما يسمى أمريكا الشرق الأدنى في منطقتي الخليج و"الوسط" التي تضم دول دائرة الصراع العربي- الإسرائيلي، والقرن الأفريقي، تضاف إليها التسهيلات واسعة النطاق الممنوحة لتلك القوات على مسرح شمال أفريقيا في تونس والمغرب والجزائر، وكذلك الحضور المكثف لوحدات كبيرة منها في وسط وجنوب آسيا حول وداخل أفغانستان، فمجال عمل تلك القيادة يشمل ٢٥ دولة تقع على المساحة الممتدة بين باكستان شرقًا والمغرب غربًا[9].

لذا، يمكن القول إن أمريكا أصبحت قوى إقليمية متاخمة لكل من إيران وسوريا وتركيا ودول مجلس التعاون، بكل ما ينطوي عليه ذلك من دلالات

تتعلق بقدرتها على توجيه أي ضربة عسكرية لهذه الدول وخاصة إيران وسوريا، إلى جانب قدرتها على القيام بممارسات من شأنها الضغط على هذه الدول لتعديل مواقفها تجاه بعض القضايا، بحيث تتحقق في النهاية المصالح الأمريكية.

وتتجسد الدلالة الرابعة؛ في انعكاس التوترات التي تصاحب العملية السياسية داخل العراق ومحاولة بناء الدولة، على موقع القضية الفلسطينية في إدراك القوى الإقليمية والدولية المعنية على السواء؛ فقد حازت المسألة العراقية ــ إذا جاز التعبير ــ على معظم التفاعلات السياسية الإقليمية والدولية، وذلك منذ الإعداد للحرب وحتى بدء العملية السياسية لإعادة بناء الدولة. وقد انعكس ذلك الأمر على المحاولات السابقة الدولية والعربية ــ وآخرها المبادرة العربية للسلام ــ في استئناف عملية السلام على المسار الفلسطيني؛ الأمر الذي ساهم في بلورة واقع جديد لبيئة الصراع، امتد إلى إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية، وخاصة من الجانب الفلسطيني بعد وصول "حماس" إلى سدة الحكم.

فقد اتجهت حكومة حماس إلى طلب الدعم السياسي والمادي من إيران وسوريا، بكل ما يمثله ذلك من تغيرات تكتيكية، لها من الانعكاسات الاستراتيجية في المستقبل ما قد يهدد عملية السلام برمتها؛ حيث من شأن إدخال الجانب الإيراني كطرف أصيل في معادلة الصراع ــ حتى في ظل البرجماتية السياسية لإيران ــ تأسيس قاعدة نفوذ إقليمي إيراني، يهدد طبيعة التوازنات الإقليمية القائمة.

ملامح الصورة السابقة ودلالاتها المختلفة، تفرض ضرورة الوقوف على **اتجاهات تأثير البيئة الإقليمية الحالية على دول مجلس التعاون الخليجي**؛ وذلك من منظور التأثير المتبادل بين الوحدة الدولية ومحيطها الخارجي وتحديدًا الإقليمي؛ وهو ما يمكن تحديد ملامحه عبر مستويين رئيسيين، يمكن من خلاله تحديد طبيعة التوازن القائم في المنطقة:

المستوى الأول: سياسي؛ ويرتبط بتزايد الضغوط الخارجية على دول المنطقة بشأن مجموعة من القضايا، أهمها: مكافحة الإرهاب، والتحول الديمقراطي، وحقوق الإنسان.. وفي هذا السياق؛ أشارت إحدى الدراسات الأمريكية الصادرة عن مؤسسة "راند للأبحاث" أحد أبرز مراكز الفكر في الولايات المتحدة **(RAND)** التي تناولت موضوع "**العلاقات المدنية – العسكرية ومستقبل البيئة الأمنية في الشرق الأوسط**" وذلك من منظور رصد حالة التطورات السياسية في منطقة الشرق الأوسط (والتي تضم الإطار الجغرافي للبيئة الإقليمية موضع الدراسة)، إلى بروز اتجاهات داخلية في دول الشرق الأوسط من شأنها تهديد الاستقرار الداخلي والإقليمي*. وقد خلصت الدراسة في سياق الإجابة على تساؤل محوري مفاده ما هي احتمالات الاستقرار الأمني – السياسي في الشرق الأوسط في المستقبل المنظور؟ إلى عدد من النتائج، تمثلت أبرزها في[10]:

– أن نمط الحكم الذي تشهده الدول العربية قد فرض عليها العديد من الضغوط السياسية الداخلية والخارجية، دفعت نحو تحول ديمقراطي منقوص

* القضايا الأمنية سوف يتم تناولها تفصيلا في الفصل الثالث.

لا يتوافق مع ضغوط ومطالب الإصلاح، بالشكل الذي يزيد من حالة الإحباط الشعبي العام، والذي قد ينعكس على سلوك الأفراد في التعبير عن مطالبهم.

ــ قد يسهم استمرار التدهور الاقتصادي في اتساع الفجوة بين الحكومات والرأي العام، بالقدر الذي من شأنه أن يثير التوترات الأمنية الداخلية في ظل زيادة معدلات الفقر والبطالة.

ــ هذه التوترات الناجمة عن النتيجتين السابقتين من شأنها دفع النظم الحاكمة نحو الاعتماد على الأجهزة الأمنية الداخلية في قمع المعارضة أو الآراء التي من شأنها تهديد وضع هذه الأنظمة ذاتها.

ــ في ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، يمكن أن تمثل هذه الطفرة التكنولوجية مدخلاً لانعكاسات أمنية سلبية على البيئة الداخلية، من منطلق توجه العديد من الفئات المقهورة سياسيًا واجتماعيًا نحو اعتناق فكر وأيديولوجيات راديكالية، قد تؤثر على سلوكهم العام تجاه النظم الحاكمة.

ودون الخوض في جدال حول مدى موضوعية واتساق هذه النتائج مع الواقع الإقليمي؛ رصدت دراسة أخرى حالة الاستجابات العربية للضغوط الخارجية بشأن عمليات الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان، وقد أكدت على أنها بدت كمحاولة للتكيف مع ما أفرزته التغيرات الدولية من ضغوط. وفى هذا الإطار؛ استندت الدراسة على مجموعة من الاعتبارات والمؤشرات

الخاصة بعملية التحول نحو الديمقراطية لتأكيد هذه النتيجة*، ومن هذه الاعتبارات[١١]:

ـ أن كل دولة تتحرك بعيدًا عن الحكم التسلطي تعتبر في حالة تحول ديمقراطي.

ـ أن التحول الديمقراطي يتم على مراحل تدريجية، تبدأ بمرحلة الانفتاح والليبرالية، تليها مرحلة التحولات الكبرى، وأخيرًا مرحلة التثبيت ورسوخ التحول. بمعنى أن تعرض عملية التحول لموجات من الانتكاس أو التراجع يعد مقبولاً وواردًا وفقًا للمراحل الثلاث السابقة.

ـ تعد الانتخابات التعددية مدخلاً وخطوة أساسية نحو الإصلاح السياسي.

ـ التقليل من أهمية السياق المجتمعي والثقافي والاجتماعي على تجارب التحول الديمقراطي؛ حيث إن المحدد الرئيسي في عملية التحول الديمقراطي يرتبط بتوافر الإرادة واتخاذ القرار من جانب النخبة الحاكمة.

والجدير بالذكر؛ أن إحدى الدراسات العربية المتخصصة قد أكدت على أن هذه الضغوط تعد أحد أبرز مصادر التهديد الخارجي للدول العربية (ولاسيما دول الخليج)، وذلك لما تفرضه من ضغوط وتحديات من شأنها

* قضايا الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي في دول مجلس التعاون سبق تناولها في الفصل الأول وأكد التناول على عدد من المبادئ التي لا تتناقض مع الاعتبارات والمؤشرات التي جاءت في دراسة مؤسسة "راند للأبحاث".

الدفع نحو تقديم تنازلات للقوى الكبرى ــ وخاصة للولايات المتحدة ــ والتي قد تمتد مستقبلاً لسيادتها ومصالحها الحيوية[١٢].

أما المستوى الثاني: فيرتبط بانعكاسات البيئة الأمنية الإقليمية على دول مجلس التعاون؛ فكما مثلت الحرب الأنجلو ــ أمريكية على العراق محددًا مفصليًا في حركة وواقع البيئة الأمنية الداخلية، والتي عبرت عنها أعمال العنف المسلح خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٦؛ انعكست أيضًا على طبيعة ونمط الترتيبات الإقليمية على المستويات الأمنية والعسكرية؛ حيث دفعت البيئة الأمنية الراهنة إلى تصاعد اتجاهات التصعيد بين إيران والولايات المتحدة، سواء على الجانب السياسي أو العسكري، والتي مثلت بدورها عاملاً محوريًا في تصاعد المخاوف من احتمالية نشوب حرب إقليمية أخرى قد تمتد آثارها إلى كافة دول المنطقة.. وفي هذا الإطار؛ أشار الكتاب السنوي لــ "سيبري"[١٣] إلى أن الشرق الأوسط يمثل المنطقة ذات الزيادة الأعلى نسبيًا في الإنفاق خلال عام ٢٠٠٥ وتقديرات عام ٢٠٠٦، وقد أرجع التقرير هذه الزيادة إلى ارتفاع الميزانية الدفاعية للمملكة العربية السعودية، كما أكد على أنه كان يمكن أن يكون الإنفاق العسكري في المنطقة هو الأعلى لو لم تستثن العراق وقطر لعدم توافر البيانات اللازمة **(انظر الجدول رقم (١)**.

الجدول رقم (١)

الإنفاق العسكري بحسب البلد للفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦ (مليون دولار)

البلد	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
تركيا	١٠٧٠٣	١٠١٠٨	٩٠٣٠	٨٢١٢	٨٩٠٧	١١٧٦٢
البحرين	٣٤٥	٣٤٠	٤٦٨	٤٥٦	--	--
مصر	١٨٣٠	١٩١٤	٢٠١٢	٢٠٧٠	٢٢٠٥	٢٦٠٨
ايران	٦٢٢٥	٥٠٢٦	٥٨٩٤	٦٧٧٢	٧٠٣٥	٨٤٧٤
العراق	--	--	--	--	--	--
اسرائيل	٩٤٨٩	١٠٤٨٤	١٠٨١٦	١٠٠٩٨	٩٥٧٩	٩٩٤٣
الأردن	٧٨٤	٧٩٠	٩١٥	٨٩١	٩٢٠	٩٧٥
الكويت	٢٨١٥	٢٩٢٨	٣٧٧٧	٤٢٨٠	٤٣٠٠	٤٦٣٨
لبنان	٩٤٥	٨٢١	٧٨١	٧٩٣	--	--
عمان	٢٣٩٧	٢٤٧٧	٢٦٢٢	٢٩٦٠	٢٩٦٦	٢٩٨٦
قطر	--	--	--	--	--	--
السعودية	٢١٢٢٧	١٨٦٣٥	١٨٧٧٢	٢٠٨٢٤	٢٥٢٠٦	٢٥٣٩٣
سوريا	٥٨٠٠	٥٨٢٧	٦٦٢٨	٦٦٢٦	--	--
الامارات	٢٥٤٣	٢٥٦٦	٢٥١٧	٢٣٢٧	٢٢٥٤	٢٤٩٩

المصدر: تم تجميع البيانات بواسطة الباحث من الكتاب السنوي السادس لمعهد "ستوكهولم لابحاث السلام الدولي".

والجدير بالذكر؛ أن الميزانية الدفاعية لدول المنطقة عمومًا ودول مجلس التعاون على وجه الخصوص، قد مثلت نسبًا تتراوح ما بين ٢,٤% كحد أدنى، و١٢% كحد أعلى من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وذلك وفقًا لتقديرات عام ٢٠٠٤ **(انظر الجدول رقم (٢))**.. وهو ما يعد بدوره امتدادًا لنتيجة هامة مفادها: ارتفاع مستوى الارتباط بين النظام الإقليمي الخليجي والإطار الإقليمي، وذلك من منظور القدرة على احتواء الأزمات والتأثير في حركة النظام والبيئة الإقليمية الكبرى.

جدول رقم (٢)
نسبة الإنفاق العسكري بحسب البلد
من إجمالي الناتج المحلي، في الفترة من ٢٠٠١ – ٢٠٠٤(%)

البلد	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
تركيا	٥,٠	٤,٤	٣,٨	٣,١
البحرين	٤,٢	٤,٠	٤,٩	٤,٤
مصر	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨
إيران	٥,٧	٣,٨	٤,٤	٤,٥
العراق	—	—	—	—
إسرائيل	٨,٥	٩,٦	٨,٩	٨,٧
الأردن	٨,٥	٨,٢	٩,٢	٨,٢
الكويت	٧,٩	٧,٥	٨,٢	٧,٩
لبنان	٥,٤	٤,٤	٣,٩	٣,٨
عمان	١٢,٢	١٢,٣	١٢,١	١٢,٠
قطر	—	—	—	—
السعودية	١١,٥	٩,٨	٨,٧	٨,٣
سوريا	٦,٤	٦,٣	٧,٢	٦,٦
الإمارات	٣,٦	٣,٥	٣,٠	٢,٤

المصدر: تم تجميع البيانات بواسطة الباحث من الكتاب السنوي السادس لمعهد "ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي".

على الجانب الآخر؛ جاء مردود تغيرات البيئة الإقليمية على الأمن الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي (من زاوية تزايد معدلات العنف والعمليات الإرهابية)، ملموسًا بشكل جعل هناك صعوبة في إغفالها.. فقد بدا واضحا أن الخلايا الإرهابية تعتبر نتاجًا طبيعيًا لتطورات الأوضاع في المنطقة العربية، والتي بدأت إرهاصات ظهورها الأول مع تداعيات أحداث ١١ سبتمبر، والتي تمثلت في الحرب الأمريكية على الإرهاب، وما تبعها من: احتلال أفغانستان والعراق، وتزايد الضغوط الغربية والأمريكية على الدول العربية من أجل الإصلاح، مرورًا بالتصعيد الأمريكي ضد إيران،

وانتهاءً بتطورات الأوضاع على الساحتين الفلسطينية واللبنانية وخضوع القيادات العربية للإملاءات الأمريكية.

وقد كان التأثير الأكبر؛ في ذلك التوجه التكتيكي لجماعات العنف المسلح نحو استهداف المنشآت النفطية، وخاصة بعد دعوة زعيم تنظيم "القاعدة" في عام ٢٠٠٤ إلى "استهداف منشآت النفط في الخليج" وخاصة تلك الموجودة بالسعودية والكويت (حليفتي الولايات المتحدة الأمريكية البارزتين في المنطقة). وفي هذا السياق، يعتبر عام ٢٠٠٦ بداية ظهور مثل هذه التهديدات لبعض دول الخليج، فعلى سبيل المثال، تواترت الأنباء في ٢٠٠٦/١٠/٢٨ عن وجود تهديدات تستهدف **منشآت نفطية كويتية**، وهو ما تبعه قيام وزارة الداخلية الكويتية بتشديد إجراءاتها الاحترازية لحماية المناطق الحساسة والحيوية في البلاد، وخصوصًا، المنشآت النفطية؛ برًا وبحرًا وجوًا. كما تم رفع درجة جاهزية القوات المكلفة بحماية المنشآت النفطية لتكون مستعدة لمواجهة أية أخطار محتملة.. وقد ترافق مع هذه الإجراءات، وقوع انفجار في منشأة نفطية بميناء "الشعيبة" استبعدت "شركة النفط الوطنية الكويتية" أن يكون عملاً إرهابيًا، وتم فتح تحقيق لتحديد أسباب الحادث ولم يعلن حتى الآن عن أسبابها.

ولكن ظلت المحاولة الأهم والتي عبرت عن تجاوز التهديدات الإرهابية إلى مرحلة التنفيذ، متمثلة فيما شهدته المنطقة الشرقية بالسعودية في فبراير ٢٠٠٦، من تحرك لبعض عناصر "تنظيم القاعدة في جزيرة العرب" من أجل تنفيذ عملية انتحارية في **منشأة "البقيق"**، أكبر منشآت النفط

السعودية، والتي يناط إليها معالجة ٥,٥ مليون برميل من النفط يوميًا، أي ما يعادل أكثر من ٦٠% من إنتاج المملكة النفطي[١٤].

وما بين الانعكاسات السياسية والأمنية، **شهدت البيئة الإقليمية (وفق التحديد السابق) تغيرًا على المستويين المادي والنوعي**؛ بمعنى أن هذه التغيرات قد امتدت إلى مكوناتها وتركيباتها، وهو ما أسهم في تعدد مصادر التهديد لأمن دول مجلس التعاون؛ والتي عبر عنها تصاعد مخاطر العمليات الإرهابية المسلحة، وتزايد الإنفاق العسكري، فضلاً عن بلورة ضغوط خارجية من أجل اتخاذ مزيد من الإصلاحات.. وقد دفعت هذه التوترات أيضًا إلى صعود قضايا للتفاعلات الإقليمية تمثلت أبرزها في: الإرهاب، الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، الأمن الإقليمي/الجماعي، مستقبل العراق، القضية الفلسطينية...

وعلى كل؛ يمكن القول إن البيئة الإقليمية لدول المجلس تعبر عن "توازن ضعف" أكثر منه "توازن قوة"

وهو ما يستند إلى ارتفاع مستوى الضغوط الخارجية والداخلية لوحداتها المكونة لها (بما فيها الدول الخليجية)، والتي تتحدد وفق اتجاه العلاقة مع الولايات المتحدة والغرب (سواء كانت صراعية ــ تعاونية أم تعاونية ــ صراعية).. وبالتالي؛ فإن توصيف المنطقة بالحزام المهشم، يعد أمرًا منطقيًا، كما يعد دلالة استرشادية يمكن من خلالها الوقوف على مستقبل البيئة الإقليمية لدول مجلس التعاون، في ظل ما تحمله من مؤشرات دافعة لتغيرها بنيويًا وسياسيًا..

ثالثا ـ البيئة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي ٢٠٢٠: سيناريوهات مستقبلية

يبدو من العرض السابق؛ أن البيئة الإقليمية لدول الخليج قد حملت العديد من السمات والخصائص، التي تساعد على طرح تصورات لمستقبلها في عام ٢٠٢٠، وتتمثل أبرز هذه السمات في:

* كثافة وتنوع التفاعلات بين وحداتها؛ وهو ما يعبر عنه تعدد القضايا والمشكلات التي تنطوي عليها، مثل: القضية الفلسطينية، والمسألة اللبنانية، والأزمة العراقية، والملف النووي الإيراني، والملف الكردي.

* أنها تعد منطقة نفوذ وصراع للقوى الكبرى؛ وهو ما يستند على مقوماتها النفطية وموقعها الجغرافي، والذي يعد محورًا للتفاعلات الدولية بكل ما ينطوي عليه من تسارع وتيرة الأحداث والتغيرات التي قد تشهدها حتى عام ٢٠٢٠.

* أن وحداتها تشهد في معظمها توترات داخلية سياسية وعرقية، تدفع نحو الاعتقاد بسرعة تغيير بنيتها وهياكلها السياسية في المستقبل المنظور، وتبدو هذه الصورة جلية في العديد من الشواهد التي تشير إلى صعود وتيرة المعارضة السياسية وخاصة الدينية (مصر والأردن سوريا) في بعض منها، هذا بالإضافة إلى حكم هذا التيار الديني في البعض الآخر (إيران)، الأمر الذي بلور معضلة رئيسية حكمت اتجاه العلاقة بين هذه الوحدات والقوى الغربية (وخاصة الولايات المتحدة)، وذلك من منظور التوجه الغربي العام نحو تحقيق شروط الديمقراطية والحكم الجيد في هذه الدول عبر زيادة هامش الحرية والحركة للمعارضة، والخوف في ذات الوقت من صعود التيار الديني كنتاج لهذه الديمقراطية، بالقدر الذي قد يهدد مصالحها الحيوية في المستقبل.

* تجاوز آليات التنافس الإقليمي الأبعاد السياسية والعسكرية إلى البعد المذهبي ــ العقائدي؛ وهو ما يتجلى في ما أثارته مسألة التشيع والاختراق الإيراني لدول المنطقة عبر نشر المذهب الشيعي، بكل ما ينطوي عليه من مخاوف صعود الدور الإقليمي لطهران على تأييد ودعم مادي ومعنوي من شعوب دول المنطقة، الأمر الذي يفرض نموذج الهيمنة الإيرانية على مقدرات المنطقة في حال نجاح مثل هذه المخططات.

هذه الصورة؛ بكل ما تطرحه من تناقضات وإشكاليات يمكن الاستناد عليها للوقوف على مستقبل البيئة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٢٠، وذلك عبر مستويين رئيسيين:

١ ــ **المستوى الأول: هيكلي ــ بنيوي**؛ ويطرح عدة سيناريوهات لمستقبل هيكل البيئة الإقليمية في ٢٠٢٠، على النحو التالي:

(١) **السيناريو الأول: ويفترض وجود بيئة مضطربة ذات طابع صراعي داخلي وتشهد تصاعد حدة التوترات والصراعات داخل الوحدات المكونة للبيئة الإقليمية خلال عام ٢٠٢٠**، ويستند هذا السيناريو على عدد من المؤشرات التي تطرح بدورها شروط الوصول إليه؛ **وذلك كما يلي:**

* تصاعد حدة الجدال بين القوى المعارضة والأنظمة الحاكمة داخل العديد من دول البيئة الإقليمية، وخاصة من جانب التيارات الدينية ولاسيما في مصر والمملكة الأردنية وسوريا.

* استنهاض العديد من القوى الإثنية المعارضة في العديد منها مثل (عرب الأهواز والبلوش في إيران، والأكراد في تركيا) في ظل تواتر التقارير حول وجود دور خارجي داعم لها في مواجهة أنظمتها.

* تزايد حدة الصراعات الداخلية في كل من لبنان وفلسطين، بين التيارات السياسية المختلفة، والتي تتباين في تحالفاتها السياسية الخارجية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

* استمرار تراجع الملف الأمني في العراق، في ظل ما يشهده من نزاعات طائفية بين السنة والشيعة، أفضت إلى الاعتقاد بوجود حرب أهلية فعلية.

وفي هذه الحالة، قد تفضي هذه البيئة إلى صعود تيارات وقوى المعارضة إلى سدة الحكم، بالشكل الذي يستتبعه تغير العديد من النظم الحاكمة في دول المنطقة.. حيث إن أية تغيرات قد تتم في ظل حالة حراك سياسي ذات سمة فوضوية، ستدفع إلى استمرار حالة التجاذب والاستقطاب السياسي وخاصة على المستوى الخارجي، بالقدر الذي قد تصل معه هذه التغيرات إلى حد اللجوء إلى العنف المسلح بين التيارات المعارضة.

ومن زاوية التأثير المتوقع على دول الخليج؛ فسوف تتأثر بهذه التوترات، إذ يمكن أن تنتقل هذه الحالة إليها، وذلك لعدة أسباب؛ أهمها: حالة الارتباط العضوي بينها وبين العديد من هذه الدول، وخاصة الدول العربية، هذا بالإضافة إلى أن أحد الدول المرشحة لمثل هذه التغيرات وهي الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لها من العلاقات والتأثير ما قد يدفع نحو

تصدير هذه التوترات، وذلك في ظل الارتباط المذهبي بين شيعتها وشيعة الخليج.

(٢) **السيناريو الثاني: ويفترض وجود اضطرابات اقتصادية وسياسية كنتيجة لحرب إقليمية أخرى**؛ حيث إن هناك العديد من المؤشرات التي تدفع نحو الاعتقاد باحتمالية نشوب حرب إقليمية أخرى، أحد طرفيها الولايات المتحدة والطرف الآخر، إما سوريا أو إيران، وإن كانت الأخيرة هدفًا أصيلاً للإدارة الأمريكية.. وفي هذا السياق؛ فإن تطبيق هذا السيناريو يتوقع أن يأخذ عدة تكتيكات:

* قيام واشنطن أو تل أبيب بتوجيه ضربة عسكرية نوعية إلى منشآت إيران النووية، يتوقع أن يتبعها رد صاروخي يستهدف الأراضي الإسرائيلية، يلحق به تحرك سياسي ودبلوماسي مكثف من أجل فرض عقوبات دولية على طهران.

* تمرير الولايات المتحدة لقرار في مجلس الأمن يقضي بمزيد من العقوبات الاقتصادية على طهران، قد يصل إلى حد فرض الحظر الجوي على بعض مناطقها.

* إحكام الحصار التكنولوجي، وخاصة في مجال الطاقة النووية وتكنولوجيا السلاح، لتقويض مقدراتها ومقومات قوتها.

* فتح قناة اتصال بين الإدارة الأمريكية وقوى المعارضة الإيرانية في الخارج، لترتيب الأوضاع بعد سقوط النظام الإسلامي، هذا فضلاً عن استنهاض قوى المعارضة المسلحة والمتمثلة في حركة "مجاهدي خلق"،

والجماعات الأذرية والبلوشية المسلحة، وذلك للاعتماد عليها كقوة هجومية أمامية في حالة اتخاذ قرار الغزو، وهو ما من شأنه تقليل الخسائر العسكرية المادية في الأيام الأولى من المواجهة بين الجانبين.

* تكرار نموذج عراق ما بعد "صدام" في المنطقة، بمعنى انتشار الفوضى السياسية والأمنية في المنطقة وذلك لكون جيش الحرس الثوري ينتشر بين المواطنين في إيران وله من الخبرات القتالية غير المنظمة ما يضمن استمرار المواجهات العسكرية وبلورة توترات، سواء الداخلية أو الإقليمية.

تجدر الإشارة؛ إلى أن التركيز على الطرف الإيراني دون الجانب السوري، له ما يبرره في ظل صعوبة تطبيقه على الحالة السورية، وذلك لعدة اعتبارات يأتي أهمها في: تزايد حدة المخاوف من صعود التيار السياسي الإسلامي المتمثل في الإخوان المسلمين، وهو ما من شأنه تشكيل محور إقليمي "إخواني" – إذا جاز التعبير – يعمل على دعم وتقوية مقدرات نظيراتها في المنطقة، مما يمثل تهديدًا واضحًا للمصالح الأمريكية.. ومما يدعم هذه المبرر ارتباط الصعود السياسي لجماعة الإخوان المسلمين (وخاصة في مصر) بالنجاح السياسي الملموس لهم في كل من المملكة الأردنية، وفي فلسطين متمثلة في حركة المقاومة الإسلامية "حماس".

وفي حال الوصول إلى هذا السيناريو؛ فيتوقع أن تتجاوز تداعياته حدود التوتر السياسي والأمني العام للمنطقة أو البيئة الإقليمية، وذلك لتواتر التقارير حول وجود ما يسمى "خلايا نائمة" للحرس الثوري في العديد من

دول المنطقة، يمكن استنفارها للقيام بعمليات تخريبية تستهدف المصالح الأمريكية، بكل ما ينطوي عليه من مخاطر قد تهدد مستقبل هذه الدول ذاتها.

ومن منظور التأثير العكسي على دول الخليج؛ فإن تداعيات مثل هـذا السيناريو قد تدفع نحو استهداف المصالح الأمريكية في دول الخليج، وخاصة المنشآت النفطية منها، بكل ما لها من تداعيات اقتصادية وسياسية وأمنيـة، تهدد كيان ومستقبل دول مجلس التعاون ذاتها، وتدفع نحو نشوب مزيد مـن الحروب الإقليمية، لا يمكن تحديد مداها أو تداعياتها على الأمـن الإقليمـي والدولي على السواء.

(٣) **السيناريو الثالث**: **ويفترض تغير مكونات البيئة الإقليمية؛ بمعنى ظهور دول واختفاء أخرى من البيئة الإقليمية**، وهو ما يدعمه تزايد وتيرة العنف في العراق، والتوجهات الانفصالية للأكراد، هذا بالإضافة إلى المخططات الدولية (والتي يتم تسريبها بين الحين والآخر) حول تقسيم دول المنطقة إلى دويلات صغيرة، وذلك في سياق بناء نظام إقليمي جديد محوره إسرائيل.

وهنا؛ يتوقع أن تشهد المنطقة حالة من الفوضى السياسية والأمنية، وذلك لما تطرحه من بيئة مناسبة لظهور الجماعات الإسلامية وغير الإسلامية المسلحة، تكون من شأنها تهديد المصالح الغربية والأمريكية على وجه التحديد.. لذلك فبالرغم من واقعية مثل هذا السيناريو إلا أن حسابات التكلفة والعائد لدى القوى الكبرى، تدفع نحو السعي إلى الحيلولة دونه، وذلك من خلال التعامل وفق المصالح وليس الأهداف المعلنة، خاصة إذا أخذ في

الاعتبار سابقة تعاون كل من واشنطن وطهران في الحرب الأمريكية في أفغانستان.

(٤) **السيناريو الرابع**: **ويفترض تزايد حدة الاستقطاب الخارجي للدول المنطقة؛** وهو ما بدت ملامحه في استخدام روسيا للملف الإيراني في التعامل مع الولايات المتحدة، هذا إلى جانب السعي نحو توطيد العلاقات مع المملكة العربية السعودية، بكل ما طرحه من أطروحات تشير إلى ثمة إرهاصات لحرب باردة أخرى تبدأ من الشرق الأوسط..

وفي هذا الإطار؛ فإن تطبيق مثل هذا السيناريو يتطلب توافر عدة شروط، أهمها: استعداد موسكو لتحمل تكلفة الاعتماد على قوى إقليمية في إدارة علاقاتها مع واشنطن، وذلك في ظل التوجه الأمريكي نحو نشر بطاريات صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية في إطار مشروعها المسمى بـــ "الدرع الصاروخي"؛ حيث إن مثل هذا التوجه يعد تجريد لأحد آليات الضغط غير المباشر على الدول الغربية.. ويضاف إلى ما سبق؛ قدرة القوى الإقليمية وخاصة المناوئة لواشنطن على تقديم محفزات لموسكو تدفع نحو هذا النهج.

وما بين التصورات الهيكلية لمستقبل البيئة الإقليمية لدول المجلس، وتعقيداتها المختلفة، يمكن الوقوف على **المستوى الثاني من السيناريوهات.**

٢ ــ المستوى الأيدلوجي ــ السياسي: وينطوي بدوره على سيناريوهين، على النحو التالي:

(١) **السيناريو الأول**: **التوجه نحو إقامة تحالفات مذهبية؛** بحيث يقوم تحالف سني تقوده السعودية، ويضم الدول العربية (مصر والأردن) السنية وتركيا في مواجهة الهلال الشيعي بقيادة إيران ويضم "حزب الله" في لبنان، وسوريا والعراق؛ حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أن عمليات التشيع تتجاوز الإطار الديني ــ المذهبي لتحقيق أهداف سياسية قومية (إيرانية)، من شأنها

إثارة النزاعات الطائفية وتفكيك الدول العربية، لاسيما دول الخليج؛ خاصة إذا أخذ في الاعتبار الواقع الديموجرافي للشيعة في دول مجلس التعاون (حيث يتجاوز نسبة الـ ٥٠% في بعض منها) والذي يعد أبرز عوامل تزايد المخاوف من هذه السياسات.

وقد أكدت على هذه المخاوف تصريحات ومواقف الرؤساء والملوك العرب من الدور الإيراني في المنطقة العربية ـ بعد احتلال العراق وحدود تأثيره في تطور العملية السياسية هناك ـ حيث بدا أن إيران أصبحت عنصرًا فاعلاً في معادلة الأمن الإقليمي بعد ما طرحته البيئة الاستراتيجية من فرص تساعد على تعظيم مكاسبها، في ظل الصعود السياسي لشيعة العراق وأيضًا لبنان، بل والصعود السياسي للإسلام السياسي في المنطقة بشكل عام.

وأمام هذا.. ذهبت العديد من التحليلات إلى اعتبار التشيع عملية ذات جانبين أساسيين: أحدهما ديني والآخر سياسي؛ مؤكدةً أن الثاني يعني الموالاة لإيران، وذلك من منظور الاستقطاب الإقليمي الذي تقوم عليه توجهاتها السياسية منذ عام ٢٠٠٣.

كما جاءت بعض التقارير لتشير إلى أن عمليات التشيع تأخذ مسارين: **الأول**؛ يتجه نحو الدول السنية الخالصة لبناء معارضة دينية ذات تحالفات خارجية، أما **المسار الثاني**؛ فيعمل على إعادة توزيع الخريطة الديموجرافية، وخاصة في الدول التي يمثل فيها الشيعة أقلية.. وما بين عوامل نجاح هذه الاستراتيجية ومساراتها المختلفة، تبدو مخاطر التهديد للأمن القومي العربي في الاستخدام السياسي لهم من قبل طهران لمواجهة مواقف دولهم تجاه قضايا الأمن الإقليمي التي تمس الدولة الإيرانية.

وفي هذه الحالة.. سوف تبدو انعكاسات مثل هذا التحالف على دول الخليج جلية في زيادة التوترات السياسية والأمنية الداخلية، وذلك من خلال

التحرك نحو إثارة مسألة المواطنة وانتهاكات حقوق الأقليات، وهو ما قد ينتج عنه الاستعانة بالقوى الخارجية في إطار ما يعرف بالدعم المادي والمعنوي للقوى الحقوقية في الدول النامية، والتي تضطلع بها العديد من مؤسسات التمويل الدولية للمنظمات غير الحكومية، والتي تتحرك وفق توجهات سياسية لحكوماتها.

(٢) **السيناريو الثاني: تغير المعادلات الحاكمة لعلاقات القوى الإقليمية؛** بمعنى التغير الإيجابي للتوجهات السياسية الحاكمة لعلاقات القوى الإقليمية [illegible] بعضها البعض، وخاصة بالنسبة للدول العربية وإسرائيل، بحيث يتم تنفيذ [illegible] العربية للسلام، وهو ما قد يسبقه نجاح الضغوط الأمريكية على إسر[illegible] بشأن تسوية القضايا العالقة بينها وبين الدول العربية (وخاصة القضية الفلسطينية والمسألة السورية)، وذلك في سياق تعظيم المكاسب الاستراتيجية لتل أبيب؛ حيث إن تطبيع العلاقات العربية ــ الإسرائيلية من شأنه أن يدعم العلاقات البينية، وخاصة في جانبها الاقتصادي، وهو ما قد يدفع نحو إعادة بلورة النظام الإقليمي من خلال بناء "شرق أوسط جديد" تكون محوره إسرائيل.

على الجانب الآخر؛ يحمل هذا السيناريو بين طياته العديد من المثالب بالنسبة لدول الخليج، وخاصة تلك التي لها ثقل سياسي وديني مثل السعودية، بحيث يعتبر هذا التصور مدخلاً يمكن من خلاله أن تستخدمه القوى الإقليمية المناوئة (إيران) لإثارة التوترات السياسية الشعبية الداخلية، بدعوى تخلي الدول العربية عن مبدأ الجهاد ضد العدو الصهيوني، وهو ما من شأنه تهديد الأمن الوطني والإقليمي لدول المنطقة، في مقابل دعم المكانة الإقليمية لدول أخرى.

وأخيرًا؛ يتضح من العرض السابق أن البيئة الإقليمية تحمل بين طياتها عوامل التوتر والاضطراب، وهو ما أسهمت فيه طبيعتها الجغرافية والسياسية، واتجاه علاقاتها مع الدول الغربية، والقوى الكبرى في

المنطقة.. وقد ساعدت هذه العوامل على إكسابها صفة المرونة تجاه أية تطورت داخلية أو إقليمية أو دولية، بالقدر الذي باتت معه مرشحة للتغير بين الحين والآخر، سواء إيجابًا أو سلبًا، وهي الصفة التي حملتها السيناريوهات المختلفة، والتي تخلص في مساراتها إلى التوصية بضرورة تبني دول المجلس لسياسات إقليمية توازنية تخفف من حدة احتمالات الصراعات الإقليمية وتضاعف من احتمالات التفاهمات الإقليمية تجنبًا لمحاذير ولمحظورات ترسل إرهاصاتها الآن وقد تدق أبواب دول المجلس على مشارف ٢٠٢٠.

المراجع:

١ - فتوح ابو دهب هيكل، "مجلس التعاون.. التاسيس ومراحل التطور"، **مجلة شوون خليجية**، ع٤٦، صيف ٢٠٠٦.

٢ - أشرف سعد العيسوي، "مجلس التعاون الخليجي.. المحور الأمني"، **مجلة شوون خليجية**، المرجع السابق.

٤ - **تهديد المنشآت النفطية الخليجية.. بين التهديدات الأمنية والانعكاسات الاستراتيجية المحتملة**، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦/١١/١٣).

٥ - يعتبر نموذج "كوهين" من أبرز نماذج علم الجغرافيا السياسية، حيث طرح للمرة الأولى في عام ١٩٧٢، ثم قام بمراجعته وتطويره في عام ١٩٨٢، وقد أضاف منطقة "حزام مهشم" آخر تمثلت في منطقة افريقيا جنوب الصحراء؛ انظر تفصيلاً:

- بيتر تيلور، وكولن فلنت (عبد السلام رضوان، ود. اسحق عبيد "ترجمة")، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر.. الاقتصاد العالمي، والدولة القومية، والمحليات**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، **سلسلة عالم المعرفة**، ع٢٨٢، ج١، يونيو ٢٠٠٢)، ص ص١١٢-١١٦.

٦ - انظر تفصيلاً آليات وتكتيكات الدور الإيراني بالعراق:

- **الدور الإيراني في العراق.. المنطلقات والتكتيكات وسيناريوهات المواجهة**، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، دراسة غير منشورة، يناير ٢٠٠٧)

٧ - أنظر تفصيلا:

- اكرم ألفي، "إسرائيل ونكبة العراق"، في، أحمد السيد النجار، **نكبة العراق: الآثار السياسية والاقتصادية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ٢٠٠٣).

٨ - احمد ابراهيم محمود، "حرب الخليج الثالثة: الانعكاسات الاستراتيجية على البيئة الاقليمية"، في، احمد السيد النجار، المرجع السابق، ص١٧٦.

٩- انظر تفصيلاً في انعكاسات احتلال العراق على النظام الإقليمي العربي وضرورات إصلاحه:

- د. حسن ابو طالب، "إصلاح الجامعة: معضلة التزام الدول العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، (القاهرة: موسسة الاهرام، ع١٥٣، يوليو ٢٠٠٣).
- د. محمد سعد أبو عامود، "الحرب الأمريكية على العراق والنظام الإقليمي العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، ع ١٥٣، المرجع السابق.

١٠ - د. محمد عبد السلام، **الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الاوسط: لماذا وكيف؟**، انظر:
www.swissinfo.com

١١ - نورا بنساهل، دانييل ل. بيمان، ريشا بروكس، **العلاقات المدنية - العسكرية ومستقبل البيئة الامنية في الشرق الاوسط**، تعليق لواء/ أحمد فخر، ترجمة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، **سلسلة ترجمات**، ع١٢، ديسمبر ٢٠٠٥). وايضا انظر الدراسة بالتفصيل باللغة الاجنبية على الموقع التالي:
- www.rand.org

12 - Thomas Carthorse, **The end of transition paradigm of democracy**, volume 13. no 1, January 2002. p.5.6

١٣ - انظر في هذا السياق، السيد يسين (محرر)، **المرصد الاجتماعي العربي ٢٠٠٤**، (الاسكندرية: مكتبة الاسكندرية، ٢٠٠٤)، تقرير غير منشور.

١٤ - الكتاب السنوي لـ "سيبري" يصدر عن معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي بالسويد، ويضمن موشرات حول التسلح والصراعات الاقليمية والدولية، وموشرات حول تحقيق الامن الجماعي؛ انظر:
- معهد ستوكهلم لابحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، والمعهد السويدي بالاسكندرية، **التسلح ونزع السلاح والأمن ٢٠٠٦**، (بيروت: دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤) ص٤٥٢.

١٥ - انظر تفصيلا حول تهديد المنشآت النفطية الخليجية:
- **المنشات النفطية الخليجية.. بين التهديدات الامنية والانعكاسات الاستراتيجية المحتملة**، مرجع سبق ذكره.



الفصل الثالث

الخليج والبيئة الدولية: التطورات والتحديات

كريستيان اولرشسين
باحث في الشؤون الدولية

بعد انتهاء الحرب الباردة في ١٩٨٩ وانهيار الاتحاد السوفيتي في ١٩٩١، برزت الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة على المشهد الدولي.وبعد النجاح العسكري الحاسم في حرب الخليج الأولى التي دارت رحاها في ١٩٩١، بدأ مسؤولون بوزارة الدفاع في وضع الخطط الرامية لفرض الهيمنة الأمريكية على المنطقة. وفي مارس ١٩٩٢ قدّم وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسات بالبنتاجون "بول وولفويتز" دراسة خاصة بالتخطيط التوجيهي للدفاع وكان مؤداها أن المهمة الموكلة لواشنطن في أعقاب الحرب الباردة تتمثل في العمل على ضمان عدم السماح لأية قوة دولية أخرى أن تنازع الولايات المتحدة سواء على مستوى غرب أوربا أو قارة آسيا أو دول الاتحاد السوفيتي السابق، وهو ما يتناقض مع فكرة التعاون الدولي الجماعي القائم على تبادل المنفعة في المجالين السياسي والاقتصادي، تلك الفكرة التي ظلت السمة المميزة للبيئة الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية(١).

وقد تعرضت هذه الرؤية لهزة عنيفة عندما خسر الجمهوريون الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٩٢.. ومع ذلك استطاعت - رغم النتيجة التي أسفرت عنها الانتخابات المشار إليها سلفاً أن تضع صياغة الأسس الأيديولوجية التي قامت عليها الحركة التي اصطلح على تسميتها بـ"المحافظين الجدد".

وفي مطلع العام ١٩٩٧ عاد مشروع القرن الأمريكي الجديد ليطل برأسه، فحُشدت لذلك مجموعة من الأمريكيين والمحافظين الجدد من المسيحيين والصهاينة وانصهروا جميعًا في بوتقة حركة أيديولوجية كرست جهودها من أجل الترويج لـ" الأيقونة الأمريكية" والتبشير بها.

وفي يونيو ١٩٩٧ أصدرت الحركة بيان المبادئ الخاص بها مشمولاً بتوقيع ٢٥ من أبرز المحافظين الجدد، وكان من بين من وقعوا على البيان عدد من أبرز الوزراء والمسؤولين الذين لعبوا أدوارًا محورية في وقت لاحق في ظل إدارة "جورج بوش"بعد سنة ٢٠٠٠، ومن بين هؤلاء "دونالد رامسفيلد" و" وولفويتز " و"زالماي خليل زاد". وجاء البيان متبنيًا مجموعة من المبادئ التوجيهية للسياسة الخارجية الأمريكية، فقرر أن الهيمنة الأمريكية، على العالم تعتمد على "جيش قوي ومستعد لمواجهة التحديات القائمة والمستقبلية"، فضلاً عن اعتمادها على "سياسة خارجية تروج المبادئ الأمريكية في العالم بإصرار وجرأة"(٢).

وفي ١٩٩٨ كتب "وولفويتز" و"رامسفيلد" إلى الرئيس "كلينتون" يحثانه علانية على اتخاذ قرار أحادي الجانب بقيام الجيش الأمريكي بعمل عسكري للإطاحة بنظام "صدام حسين" بما أن " السياسة الأمريكية لا يمكن أن تستمر مكتوفة الأيدي هكذا حيال إصراره على إعلان العداء لواشنطن داخل مجلس الأمن"(٣).

وفي عام ٢٠٠٠ صدر تقرير بعنوان "إعادة بناء النظم الدفاعية الأمريكية" وتنبأ التقرير بأنه "على المدى الطويل سيصبح خطر إيران على

المصالح الأمريكية مماثلاً وربما يتعدى حجم الخطر المتمثل في العـــراق"، وأنه حتى إذا شهدت العلاقات الأمريكية- الإيرانية تحـــسنًا فمـــا زال مـــن الضروري أن تحتفظ الولايات المتحدة بقدر من قواتها على أهبة الاســـتعداد في المنطقة كجزء من الاستراتيجية الأمنية التي تعتمدها من أجـــل حمايـــة المصالح الأمريكية في المنطقة. كما تنبأ التقرير بحدوث تحول بطيء طويل الأجل لتلك الاستراتيجية العدائية أُحادية الجانب، ما لم تقع أحداث كارثيـــة – مثل حادث ميناء " بيرل هاربور" الذي ما إن وقع حتى أثار ضـــجة وأثـــار الرأي العام على المستويين السياسي والعسكري(٤).

وعلى ذلك اكتملت العناصر الرئيسية لمنهج المحافظين الجدد، وقد بدأ التنفيذ بمجرد أن أصدرت المحكمة الأمريكية العليا قرارها بفـــوز "جـــورج بوش" بالرئاسة في ديسمبر ٢٠٠٠، وهو ما منح المحافظين الجـــدد القيـــادة القومية التي أقرت الدور العالمي للولايات المتحدة، ووفرت لهـــم الأســـاس الأيديولوجي، وسرع من هذه الخطوات أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والتـــي مثلت نموذجًا "للأحداث الكارثية" التي أحدثت تحولاً جوهريًـــا فـــي العقيـــدة الأمنية الأمريكيـــة، كمـــا أطلقـــت إشـــارة البـــدء أمـــام اســـتخدام القـــوة العسكرية.وإعلان الحرب على الإرهاب"، والتي وضعت الإطار العام لغزو أفغانستان في أكتوبر ٢٠٠١ ومن بعده غزو العراق في مارس ٢٠٠٣. وذلك انطلاقًا من الخطاب الذي ألقاه "بوش" أمام الجلسة المشتركة في الكـــونجرس بعد ٩ أيام فقط من أحداث ١١ سبتمبر وقال فيـــه" إن عـــدونا شـــبكة مـــن المتطرفين الأصوليين وكل حكومة تقدم دعمها لهم".

وعلى هذا الأساس فمن المنتظر ألا تنتهي تلك الحرب إلا بالانتهاء من إيقاف نشاط وهزيمة وتصفية كل جماعة إرهابية في متناول آلة الحرب الأمريكية على الساحة الدولية، بل وأي دولة تقدم دعمًا أو تؤوي هذه الجماعات(٥).

وفي سبتمبر ٢٠٠٢ صيغت استراتيجية جديدة للأمن القومي اعتمدت أسلوب توجيه الضربات العسكرية الاستباقية " بهدف مواجهة التهديدات الأكثر احتمالية وخطرًا على الأمن القومي". و"بهدف القضاء على التهديدات المحدقة بالولايات المتحدة أو حلفائها أو الدول الصديقة"(٢٣).

ومع ذلك فإن استمرار النظام العالمي أحادي القطبية الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة يتعرض حاليًا لتهديد خطير، تمثله الصعوبات التي تواجهها واشنطن في أفغانستان والعراق، إضافة إلى بزوغ مراكز نفوذ وقوى وانبعاث روسيا من جديد وبزوغ الصين والهند كلاعبين عالميين أساسيين، وهو أمر من شأنه أن يهدد القوة النسبية لواشنطن ويحول المشهد الجيوسياسي الدولي.

وهذا بدوره سيحول بشكل جذري ديناميكيات العولمة ويضع "واجهة غير غربية" عليها بينما تتنافس أسواق جديدة على موارد نادرة خاصة الطاقة، كما سيضع المنظمات العالمية المتواجدة بالفعل مثل الأمم المتحدة تحت وطأة توتر شديد وسيجبرها على التهيؤ لأن تعكس تحول ميزان القوى في حقبة ما بعد عام ١٩٤٥، إذا كانت هذه المنظمات تريد أن تظل مناسبة للقرن الواحد والعشرين(٢٤).

وبينما يستمر الطلب على الطاقة في زيادة سريعة في ظل تزايد النزعة الصناعية لبعض الدول، من المتوقع أن تصبح البيئة الدولية حول الخليج العربي أكثر تعقيدًا؛ لاسيما في ظل وجود منافسة ذات أطراف متعددة على طلب موارد الطاقة، وهو ما يمثل تحديًا متزايدًا وتقويضًا للوضع الحالي للسيطرة الأمريكية، وأبرز هذه الأطراف هي روسيا والصين والهند.

أولا ـ نهضة روسيا والصين والهند:

إن بزوغ روسيا والصين والهند كلاعبين كبار في منطقة الخليج يعد انعكاسًا مباشرًا للدور الذي ستلعبه الطاقة في المراوغات الجيواستراتيجية في الحقبة التي ستسبق عام ٢٠٢٠ وما بعدها. ومن المتوقع أن يزيد الاستهلاك العالمي الإجمالي للطاقة في عام ٢٠٢٠بنسبة ٥٠% مما كان عليه في عام ٢٠٠٠. وفي حالة الصين والهند ستعني موارد الطاقة المحلية غير الكافية أن ثمة حاجة لضمان الوصول إلى موردين أجانب، مما سيمثل عاملاً كبيرًا يشكل السياسات الخارجية للدولتين.

وسوف تقودهما محاولاتهما الرامية لتنويع موارد الطاقة إلى اتخاذ مواقف أكثر حزمًا تجاه الشرق الأوسط، بينما تتنافسان مع بعضهما البعض ومع المستهلكين الكبار من أجل حصص في أسواق النفط والغاز(٨).

ومن جانبها ستتبع روسيا سياسة طاقة أكثر حزمًا في ظل سعيها لتوسعة نفوذها العالمي وتمكين نفسها كمصدر بديل للنفوذ عوضًا عن الولايات المتحدة.

ومن ثم سيصبح التنافس على طلب الطاقة من منطقة الخليج سمة مميزة لهذه المنطقة في عام ٢٠٢٠ في ظل تنافس دول غير غربية مع الولايات المتحدة و"قوى عجوزة" أخرى مثل اليابان والاتحاد الأوروبي، على الوصول لنفس الموارد. ومن ثم ستتسم الحقبة التي تسبق عام ٢٠٢٠ بالتحول من البيئة الدولية أحادية القطبية إلى أخرى متعددة الأقطاب تخلف آثارًا إيجابية وسلبية على منطقة الخليج.

وهو الأمر الذي يشير ضمنيًا إلى النمو المستقبلي الذي سيطرأ على النفوذ الروسي والصيني والهندي على الصعيد الدولي والتقدم الذي سوف يشهده هذا النفوذ تجاريًا وسياسيًا بالتزامن مع ما سيطرأ على المنظمات الإقليمية كمجلس التعاون الخليجي من نمو نحو تحقيق التكامل الاقتصادي. ومع ذلك لم يتضح الموقف حتى الآن فيما يتعلق بما إذا كان من الممكن أن تنعكس التعددية المأمولة في مراكز القوى في العالم على النفوذ الذي يتمتع به كل من مجلس الأمن والأمم المتحدة من قوة وصلاحيات، خاصة أن هناك ممارسات من الدول الأعضاء تمنع الأمم المتحدة ومجلس الأمن من القيام بدورهما، وهو ما سيعمل على إكساب روسيا والصين موقفًا أكثر صلابة؛ حيث ستمثل كل منهما ثقلاً مضادًا لنفوذ الولايات المتحدة، وخير دليل على ذلك الموقف الأمريكي أثناء عمليات التفاوض حول فرض عقوبات على طهران بسبب برنامجها النووي.

كما تجدر الإشارة إلى أن روسيا تحت قيادة الرئيس "بوتين" استطاعت أن تستعيد السيطرة على الموارد الاستراتيجية للطاقة بها، كما اتخذت بعض السياسات الخارجية التي من خلالها استطاعت توظيف هذه الموارد في

توسيع نفوذها إلى الخارج، وتدعيمًا لهذه السياسات صرح "بوتين" على الملأ أنه يستهدف جعل روسيا واحدة من أكبر القوى العظمى للطاقة في القرن الواحد والعشرين(٩)، مما أثار مخاوف الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا، وقد ضاعف تلك المخاوف ما اتخذته روسيا التي تمتلك ربع إجمالي موارد الغاز الطبيعي في العالم، من مواقف دبلوماسية تعتمد على وسائل الضغط التي توظفها بشأن موارد الطاقة؛ حيث قررت موسكو رفع أسعار الغاز الطبيعي في تعاملاتها مع: جورجيا، بيلاروسيا وأذربيجان في شتاء ٢٠٠٦-٢٠٠٧، علاوة على شراء النصيب الأكبر المتحكم في مشروع "ساخالين ٢" للبحث والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي من شركة "شل" الهولندية الملكية عبر شركة "غازبروم"، وهو الأمر الذي يبرز الاتجاه الذي تلتزم روسيا باتباعه والمشار إليه بـ "تأميم موارد الطاقة"، وهو أيضًا ذلك النهج الذي استطاعت من خلاله أن تؤكد على ملكيتها و سيطرتها الفعلية على الموارد الطبيعية للطاقة التي يتم التأكيد في الوقت الحالي على أهمية تحمل القطاع الخاص مسؤولية إدارتها، وهو ما وصفته مجلة "ناشيونال إنترست" المهتمة بالشؤون الدولية بـ "أخطر تهديد للهيمنة الأمريكية منذ الحرب الباردة"(١٠).

وفي هذه الأثناء تعمل كل من الصين والهند على تطوير بعض البدائل التي تضعهما في صف الدول ذات النفوذ المميز على مستوى العالم، تلك البدائل المتمثلة في تحقيق القوة التجارية والإقليمية؛ حيث تقوم كل منهما بالسعي المستمر نحو تحقيق النهضة الصناعية بسرعة فائقة وتسجيل أعلى المعدلات السنوية للنمو الاقتصادي، وهو ما ترتب عليه فشل صناعة النفط الصينية في السيطرة على الطلب المحلي للطاقة لتصبح من أكبر مستوردي

النفط في عام ١٩٩٣ ومنذ ذلك الحين تحولت الصين من مصدرٍ للنفط في الثمانينيات إلى أكبر مستورد بعد الولايات المتحدة.

وبعد ازدياد الطلب الصيني على النفط بنسبة ٧٥% في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤، أصبحت الصين تعتمد بشكل كبير على نفط الشرق الأوسط، حيث تحصل منه على حوالي ٤٠% من استهلاكها[١٢].

وينطبق ذلك أيضًا على **الهند** التي تبنت برنامجًا صناعيًا مماثلاً تزامن مع زيادة في حجم الاستثمارات وزيادة موازية في حجم الاستهلاك المحلي بالإضافة إلى تحقيق أعلى معدلات النمو في سوق السيارات، والذي أحرزته الهند في إطار هذا البرنامج الصناعي الشامل.. ترتب على ذلك ما ورد في إحدى الدراسات الاقتصادية لـ "جولدمان ساشز" الذي توقع وصول حجم النمو الاقتصادي السنوي إلى ٨% حتى عام ٢٠٢٠ إذا ما التزمت الهند بالخطط المحكمة الملزمة لتنمية الاستثمارات الضرورية في مجالات التعليم، وسوق العمالة والإصلاحات الهادفة للقضاء على البيروقراطية[١٣].

وتعاني الهند من نقص في الموارد الثابتة المستقرة للطاقة؛ حيث لا يكفيها الإنتاج المحلي الذي تقدمه هذه الموارد؛ حيث تستورد ٧٠% من استهلاكها من النفط[١٤].. لهذه الأسباب التجارية وغيرها من الأسباب الاستراتيجية والديموجرافية (العوامل الخاصة بالسكان وعلاقتهم بالمنطقة التي يعيشون بها) توجه الهند اهتمامًا كبيرًا لأمن واستقرار منطقة الخليج، وذلك لأنها تعتمد على هذه المنطقة كدرع استراتيجي يقيها من التعرض

لأزمات الطاقة ومورد مستقر غير منقطع للنفط وغيره من مــوارد الطاقــة كالغاز الطبيعي(١٥).

ومن الثابت تاريخيًا أن الهند وجنوب شرق آسيا ومنطقة الخليج تعتبر كلها من المناطق التي تربطها علاقات استراتيجية تاريخية وتفاعلات دوليــة قديمة، مما جعل المناطق الثلاث تشترك بشكل طبيعي فيما بينها في العديــد من المصالح، علاوة على اشتراكها في مواجهة نفس الأخطار ومصادر القلق والتهديد التي تتعرض لها كل واحدة منها.

وبالرغم من أن الهند قد أظهرت في الفترة الأخيرة وبشكل مكثــف أن لديها اهتمامًا بموارد الطاقة في آسيا الوسطى، إلا أن الاضطرابات المستمرة في أفغانستان على سبيل المثال تجعل التفكير في إقامة خط أنابيب بين الهند وآسيا الوسطى ضربًا من المستحيل(١٦). كما تعترض الأزمة التــي يــسببها الملف الإيراني والتي تقوض العلاقات بين إيران ومعظم دول الغرب طريق الرغبة الإيرانية في أن تقتحم الأروقة الخلفية لتلعب دور المصدر الأساســي الذي يمكن للهند الاعتماد عليه لواردتها من النفط، وبالتالي فلازال الخلــيج يلعب الدور التجاري الرئيسي في المنطقة ويحتل المكان الأول من الأهميــة بالنسبة للهند(١٧).

مما سبق يمكن الوصول إلى أن ظهور مراكز القوى المتعددة في العالم من جديد بعد أن ساد النظام العالمي أحادي القطبية في الفترة الماضية، مــع ظهور الحاجة المتزايدة لموارد الطاقة سوف يؤديان إلى نقل ساحة المنافسات الاستراتيجية والتجارية الدولية إلى المناطق الغنية بموارد الطاقة، وهو الأمر

الذي يؤدي إلى إحداث تحول هائل في الاتجاهات الجغرافية السياسية؛ حيث تتحول عملية المنافسة في الأنشطة الهادفة إلى الحصول على موارد جديدة مستقرة للطاقة والسيطرة على هذه الموارد إلى جزء جوهري ومكمل من عملية التخطيط الاستراتيجي الجغرافي. ومن الأمثلة الحية على ذلك ما تقوم به الصين في الوقت الحاضر؛ حيث نستطيع أن نتتبع آثار أقدامها في أفريقيا، خلال السنوات القليلة الماضية، ولا يقتصر الأمر على أفريقيا، فلدينا أيضًا آسيا الوسطى الغنية بالموارد الطبيعية خاصة موارد الطاقة وهي المنطقة التي تتابعها كل من الصين وروسيا باهتمام شديد، كما تراقب كل منهما الأنشطة التي تقوم بها الأخرى في هذه المنطقة أملاً في أن تفوز إحدى الدولتين بمورد مستقر للطاقة والمتمثل في نفط كازاخستان، تركمانستان ومستودعات الغاز الطبيعي بأوزبكستان[١٨].

وسوف يكون لكل ذلك بالطبع إشارات ضمنية هامة إلى دول الخليج، والتي تعتزم أن تسهم بنسب كبيرة من الإنتاج العالمي بحلول عام٢٠٢٠ [١٩]، وبالتالي سوف تشكل دبلوماسية الطاقة وتصاعد المنافسات على مواردها جزءًا رئيسيًا من تحول أشمل وأوسع نطاقًا من النظام العالمي الذي يحتوي على قطب واحد للقوة يتمثل في الولايات المتحدة إلى نظام عالمي جديد تتعدد فيه مراكز القوى ذات النفوذ السياسي و التجاري.

- كما يوجد لدينا أيضًا واحد من أهم المتغيرات الرئيسية التي لها دور كبير بهذا الصدد، وهو ذلك المتغير الخاص بمناقشة الاستجابة المستقبلية المتوقعة من الولايات المتحدة تجاه التحديات الماثلة أمام هيمنتها. ويصح ذلك عند افتراض أن واشنطن سوف تظل على الأقل حتى المستقبل القريب هي

القوة العسكرية الرئيسية، ومن ثم لابد وأن تتمتع بالقوة والقدرة على الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج. كما تجدر الإشارة إلى أن أي محاولة من جانب الولايات المتحدة لتطبيق الحلول الفردية أحادية الجانب، بعيدا عن كونها القوة العسكرية الكبرى في المنطقة وهو ما سبقت الإشارة إليه، سوف تواجه بمقاومة عنيفة على المستويين الإقليمي والدولي وسوف تمثل مصدرًا حقيقيًا لانفلات الأمن وتقويض الاتجاه نحو الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة.

وعلى ذلك سوف تصبح الأفعال وردود الأفعال الأمريكية من أخطر المتغيرات المسؤولة عن تحديد طبيعة المنافسة المفتوحة بين القوى الدولية المختلفة في إطار البيئة الدولية التي تتضمن العديد من المصالح المتعددة لهذه القوى.. وهي تلك المصالح التي ستكون منطقة الخليج مسؤولة عن القدر الأكبر منها بحلول عام ٢٠٢٠. وبالرغم من التركيز على دور واشنطن والآثار والنتائج المترتبة على السياسات التي تتبعها في الشرق الأوسط، يوجد عدد من الأدوار لا تقل خطورة عن الدور الأمريكي وهي الأدوار الدولية التي تتمثل في ممارسات كل من روسيا والصين والهند والتي ستكون أيضًا مسؤولة إلى حدٍ بعيد عن تحديد مدى قوة أو ضعف المجتمع الدولي فيما يتعلق بقدرته على التكيف مع طبيعة التغيرات السريعة التي أضحى الموقف الدولي يتسم بها في الوقت الحالي.

وعمومًا فإن المنافسات الداخلية بين أعضاء مجلس الأمن قد تقوض محاولات الأمم المتحدة ومساعيها نحو التكيف، وكذلك من الممكن أن تؤدي عمليات المنافسة على الحصول على مصادر الطاقة الكامنة بمنطقة الخليج

إلى إضافة أحد العوامل الهدامة إلى منظومة العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، على العكس من ذلك من الممكن أن تؤدي المساعي الهادفة لبناء الشراكة الفعالة بين هذه الدول (القوى) إلى زيادة المكاسب التجارية الناتجة عن التعاملات مع منطقة الخليج، وهو ما يدعم تعددية القوى الدولية.

وعلينا ألا نسقط من حسابنا في هذا التحليل، ما ذكرته الوكالة الدولية للطاقة في تقاريرها حيث أكدت على أن النفط سوف يظل هو الوقود الوحيد الذي يقع على أكبر جانب من الأهمية؛ حيث يعتمد عليه ما يزيد على ثلثي الوسائل المستخدمة في قطاع النقل على مستوى العالم وسيظل الطلب عليه في ازدياد بسبب الضغط على استخدام المركبات التي تعمل بمشتقاته وعدم توافر الأنماط البديلة من الوقود، والتي إذا ما توافرت نجد أنها باهظة التكلفة مقارنة بالوقود النفطي. ولكل تلك العوامل سوف يزداد الطلب على النفط بصورة غير مسبوقة خلال الفترات القادمة"[٢٠]، وما عادت لتؤكد عليه الوكالة الإعلامية الأمريكية لشؤون الطاقة والتي صرحت بأن واردات أمريكا الشمالية من النفط الخليجي سوف تتضاعف في الفترة ما بين ٢٠٠٢ إلى ٢٠٢٥[٢١]. ومن المتوقع في نفس الفترة أن تأتي أمريكا الشمالية في المركز الثاني بعد الصين من حيث حجم وارداتها من النفط من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ حيث تتجه الصين إلى الاعتماد الكلي تقريبًا في وارداتها من النفط على هذه المناطق[٢٢].

ثانيًا- مجلس التعاون الخليجي والبيئة الدولية عام ٢٠٢٠:

هناك العديد من العقبات التي تواجه تحرك دول مجلس التعاون الخليجي الست باتجاه المزيد من التكامل والوحدة الاقتصادية والنقدية والمقرر

حتى الآن تحقيقه بحلول عام ٢٠١٠، فإعلان عمان في ديسمبر عام ٢٠٠٦ أنها لن تكون قادرة على الالتزام بالموعد النهائي للمشروع ألقى الضوء على البطء في التقدم باتجاه التكامل الاقتصادي، وأثار إمكانية أن يتأخر تحقيق الوحدة النقدية إلى ما هو بعد عام ٢٠١٠، يعزز من ذلك إعراب كل من عمان والبحرين عن قلقهما تجاه صعوبات التعامل مع المعايير الخاصة بالتضخم والدين العام وسعر الفائدة، وكذلك تعبير الأمين العام للمجلس "عبد الرحمن بن حمد العطية" عن رؤيته الشخصية في أن المشروع يجب أن يتطور بشكل تدريجي، بداية بإنشاء سلطة نقدية، وحينئذ يتم التحرك إلى الأمام باتجاه الهدف النهائي[٢٣].

وتتمثل قضية أخرى تواجه الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في التطوير السلمي للطاقة النووية؛ حيث انتهت قمة المجلس، والتي عقدت بالرياض في ديسمبر عام ٢٠٠٦ باتفاق على دراسة كيفية إقامة برنامج مشترك للطاقة النووية، والتأكيد على أن "لدول المنطقة الحق في امتلاك تكنولوجيا الطاقة النووية للأغراض السلمية"[٢٤] في إطار معاهدة حظر الانتشار النووي، والتي تعترف بالحق الذي لا يمكن التفريط فيه للدول الموقعة عليها في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

والحصول على الطاقة النووية سوف يعزز مشروعات توليد الطاقة لدول الخليج، ويساعد في تلبية الطلب المتزايد بشكل سريع على الكهرباء دون الاعتماد على الإمدادات النفطية المخصصة للتصدير.

ورغم ذلك يعكس الإعراب عن الاهتمام بامتلاك برنامج سلمي للطاقة النووية قلقًا إقليميًا تجاه برنامج إيران النـــووي وتجـــاه ســـجلها التوســـعي، والهادف إلى التدخل في شؤون المنطقة في الماضي، وهو ما يمكن أن يصبح مصدرًا محتملاً آخر لعدم الاستقرار في منطقة الخليج، وأساسًا لأي ســـباق تسلح نووي مستقبلي، وسوف تزيد احتمالات حدوث هذا السيناريو في حالة حصول طهران على قدرات متعلقة بالأسلحة النووية، وقد اعترف الملك "عبد الله"، ملك الأردن، علنًا بالتحول في المناخ السياسي، والذي أدى إلى إعراب الدول العربية عن اهتمام أكبر بالتكنولوجيا النووية. [٢٥]

وعلى المستوى الجغرافي الاستراتيجي بشكله الأوسع، سوف تـــستمر الأهمية الاستراتيجية والتجارية للخليج في التزايد حتى حلول عـــام ٢٠٢٠؛ حيث سيظل نفط وغاز المنطقة – وكما سبق القول– هو المحرك الرئيـــسي الذي يوجه الاقتصاد العالمي.

وبالتزامن سوف تعني الاقتصادات الخليجية النشطة ودفعهـــا باتجـــاه الوحدة النقدية والمزيد من التحرر والتنوع الاقتـــصادي أن قلـــب الـــشرق الأوسط سوف يظل هو الخليج، وسوف يقضي ذلك بوجود درجة من التنسيق في السياسات بين دول مجلس التعاون والدول الأعضاء في الجامعة العربية بهدف تحقيق أقصى درجات ممكنة من الاستفادة من أجندة سياسية واقتصادية متعددة الأبعاد وسوف تتزايد أهميتها في بيئة دولية تشهد المزيد من التكتـــل والاندماج من جانب التكتلات التجارية الإقليمية والمزيد من التكتل لمراكـــز القوة الفاعلة.

وكل ذلك يتصل ببعد استراتيجي آخر، فالقيمة التجارية للخليج تعني أن الحفاظ على الاستقرار والأمن الإقليميين سوف يستمر في موقع مرتفع على أجندة المجتمع الدولي، وقد كانت الولايات المتحدة حتى الآن هي الضامن للأمن الإقليمي بشكل كبير، إما بشكل مباشر من خلال تمركز وجود عسكري أمريكي في الخليج، وإما بشكل غير مباشر من خلال علاقات سياسية وثيقة مع دول المنطقة.. وفي الوقت الذي تصارع دول الخليج مشكلات إحلال الاستقرار في العراق وإيجاد حل دبلوماسي للأزمة النووية الإيرانية، ربما يجعل دور الولايات المتحدة في التسبب في سقوط العراق الكارثي في حرب أهلية وفي تصعيد التوترات مع إيران هذه الدول أقل رغبة في الاستمرار في الاعتماد على واشنطن فيما يتصل بأمنها في المستقبل.. ولعل التحدي الذي سوف يواجه دول الخليج إذا سعت إلى خفض اعتمادها على الحماية العسكرية الأمريكية هو كيفية تكوين بديل إقليمي أو عربي يكفي لسد تلك الفجوة التي كانت توفرها أكثر القوى العسكرية تقدمًا في العالم، إلا أن هذا يظل هدفًا مرغوبًا؛ لأن ترتيبًا عربيًا أو إقليميًا سوف يقلل من عوامل عدم الاستقرار التي تعصف بمنطقة الخليج حاليًا، وسوف يمكن دول الخليج من تحقيق تقدم في التعامل مع التهديدات المشتركة المتمثلة في الإرهاب العابر للحدود الوطنية للدول والحرب غير المتسقة من جانب لاعبين من غير الدول (مثل المنظمات الإرهابية).

ثالثًا- السيناريوهات المستقبلية:

في ضوء وجود عصر يتسم بدرجة كبيرة من عدم الوضوح ويتسم بتعدد مصادر عدم الاستقرار الإقليمي، تعد أي محاولة للتنبؤ بشكل البيئة الدولية عام ٢٠٢٠ بالضرورة رهينة لعوامل الحظ، إلا أنه يمكن تحديد بعض الخيوط المشتركة التي يمكن من خلالها التنبؤ بشكل البيئة الدولية في ذلك الوقت، فعلى المستوى الإقليمي بشكله الأوسع تعتمد البيئة الدولية المستقرة

عام ٢٠٢٠ على أحداث سياسية مهمة مثل نجاح عملية السلام العربية- الإسرائيلية، والحل السلمي للأزمة النووية الإيرانية، وإيجاد عراق مسالم ومستقر، فالنجاح في حل هذه القضايا سوف يؤدي إلى خفض التوترات العرقية والطائفية، بين السنة والشيعة، ويخفض التهديد الذي يفرضه الإرهاب العابر للحدود الوطنية عن طريق معالجة جذور التطرف والعزلة، ويسهم بطريقة مفيدة في ضمان الأمن الإقليمي وأمن الطاقة بالنسبة لهذا الشريان الاستراتيجي والتجاري المهم للعالم.

بيد أنه بالنسبة لكل هذه القضايا يمكن أن يتجه الموقف للتدهور قبل أن يبدأ في التحسن، والعامل المشترك الذي تتسم به النظرة التشاؤمية الحالية يتمثل في استمرار إدارة "بوش" في السلطة حتى عام ٢٠٠٩، فمن المرجح أنه حتى هذا التوقيت سوف تستمر الإدارة، رغم الهزة التي تعرضت لها بهزيمتها العسكرية والسياسية في العراق، في دعمها الذي لا يمل لإسرائيل وفي إعاقة الجهود الدولية لإنهاء العزلة الدولية المفروضة على السلطة الفلسطينية وإعاقة عملية إيجاد طريق مشترك إلى الأمام يمكن الجانبين من القيام بالتزاماتهما الدولية بموجب "خارطة الطريق" للسلام في الشرق الأوسط.

وفي العراق أيضًا أكدت إدارة "بوش" إصرارها على السعي للوصول إلى حل عسكري على حساب المسار السياسي، وهو ما اتضح في إطار التعامل مع تقرير لجنة بيكر-هاميلتون.. وهذا الرفض للتعامل البناء مع إيران يعني أن إنهاء التوترات معها من غير مرجح حدوثه خلال فترة ولاية الإدارة الأمريكية الحالية، وسوف يظل الطريق المسدود للأزمة النووية مصدرًا لعدم الاستقرار بشكل خطير، مع تقييمات إسرائيل بأن طهران سوف تعبر عتبة المجال النووي قبل حلول عام ٢٠٠٩ ما لم يتم اتخاذ إجراءات ضدها.

ومن الممكن أن تتبلور منظورات البيئة الدولية بالخليج في عام ٢٠٢٠ لتتخذ سيناريو من ثلاثة سيناريوهات مختلفة

١- **السيناريو الأول** ويفترض تواجد أعداد كبيرة من القوات الأمريكية في العراق والقواعد الأخرى المنتشرة في الخليج بما يعني أن قضايا الأمن الإقليمي واستقرار المنطقة ما زالت تعتمد على تصرفات وسياسات الولايات المتحدة. وإذا ساد هذا السيناريو وإذا لم يعقب تغيير رئيس الولايات المتحدة فى عام ٢٠٠٩ إعادة تقييم لسياسة واشنطن في المنطقة وإعادة التعهد بوجود عملية سلام عادلة ومستمرة في الشرق الأوسط، فإن استمرار سيادة واشنطن على المنطقة قد يظل عاملاً خارجيًا مزعزعًا للاستقرار، وقد يعوق محاولات خلق بدائل إقليمية قابلة للتطبيق فيما يخص قضايا الأمن والاستقرار بالمنطقة. وبالإضافة إلى هذا، فإن تواجد أفراد وعتاد الجيش الأمريكي في الخليج واستمرار التوتر الناتج عن احتلال إسرائيل لأراض فلسطينية وعربية أمران سيزيدان من تهديد الإرهاب الدولي والتهديدات التي يواجهها الأمن الداخلى بدول المنطقة، والتي قد تنتج عن أي استهداف محتمل للبنية التحتية المالية والهيدروكربونية لهذه الدول.

٢- **السيناريو الثاني** ويفترض أن الإدارة الأمريكية الجديدة في ٢٠٠٩ سوف تقوم بالانسحاب من العراق وعندئذ سوف يتحتم على دول العالم العربي أن تضطلع بالدور الفعال في إرساء الأمن والاستقرار في هذا البلد الذي افتقد هذين العاملين منذ زمن بعيد، كما يناط بهذه الدول مسئولية العمل على إحداث التكامل في المنطقة العربية في ضوء إطار عمل اقتصادي سياسي واضح. كذلك لابد للدول العربية أن تسعى للحفاظ على وحدة العراق من خلال تدعيم الأجهزة الأمنية والحكومية بهدف تجنب الخطر الطائفي والعرقي على المستوى الإقليمي والذي من الممكن أن ينتج عن تمزق كيان الدولة.

ولأن الولايات المتحدة أقدر الدول على التدخل لحل قضية النزاع العربي – الإسرائيلي، حيث هي الدولة الوحيدة التي يمكنها التأثير في إجراءات وردود أفعال الإسرائيليين، فإن هذا السيناريو سوف تكتمل أبعاده إذا عمدت واشنطن إلى إحراز تقدم في هذه القضية مما سيعمل بدوره على ترسيخ مصداقيتها بين دول الخليج، وهو الأمر الذي سيدفع بدوره هذه الدول إلى مزيد من التعاون الإقليمي بينها وبين الدول الإقليمية الأخرى.

٣– **السيناريو الثالث** ويتمثل في الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب والقوى الدولية، وفي هذه الحالة سوف تتمكن جميع دول العالم من جني ثمار التعددية الدولية خاصةً فيما يتعلق بالإشباع غير المسبوق لحاجات دول العالم من النفط والغاز. ومن الطبيعي أن يؤدي الإشباع المشار إليه إلى النمو الاقتصادي الذي بدوره سيعمل على إرساء السلام والاستقرار في المنطقة. ومع ذلك لا يمكن الجزم بأن هذا السيناريو سوف يتحقق بالصورة المتفائلة من تلقاء نفسه أو بشكل طبيعي، بل تعتمد عملية تحقيقه، على أرض الواقع على الدور المنوط بالولايات المتحدة بالإضافة إلى الممثلين الجدد للقوى الدولية في منطقة الخليج، على رأسهم روسيا، والصين والهند، وهي تلك الدول التي لابد لكي تحقق السيناريو المشار إليه أن تعمل في إطار تعاوني بدلاً من الصدام المستمر.

٤– **السيناريو الرابع والأخير**، حيث يشير إلى الصراع بين القوى الدولية العظمى والذي لن يتخذ الشكل التقليدي المتمثل في الصراعات المسلحة والحروب، بل سيصبح مجموعة من التحديات والاتجاهات المتعارضة في الميادين السياسية، الاقتصادية، الاستراتيجية والدبلوماسية حيث هناك بالفعل العديد من الخلافات والصراعات والتحديات بين القوى العظمى، وهذا السيناريو لن يساعد في إيجاد خليج مستقر وآمن، ولن يتيح فرصة للتحرك نحو المزيد من النمو والإصلاح في منطقة الخليج.

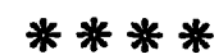
وفي المقارن الترجيحي لهذه السيناريوهات فإن الأقرب للحدوث أن يظل الصراع العربي- الإسرائيلي دون حل، وأن يستمر بمثابة عامل يتسبب في الشقاق والراديكالية والتطرف في المنطقة ككل، وهو ما سيقوض أي تقدم نحو إزالة مصادر الخطر الخارجي على الخليج من العراق وإيران، ويؤدي إلى بقاء التهديد الذي يفرضه الإرهاب على أمن الطاقة وعلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لدول الخليج.

وفي هذه البيئة سوف تكون المنطقة عرضة لعوامل داخلية وخارجية يمكن أن تؤثر على الثقة الدولية في أمن المنطقة، وسوف يصح هذا على وجه التحديد في التهديد الذي تفرضه الأعمال الإرهابية والمتطرفة على المنشآت النفطية ومنشآت الغاز في دول الخليج، والخطر الذي يواجه دول الخليج هنا هو أن استمرار الوجود العسكري الأمريكي، والدعم لإسرائيل، يمكن أن يضفي الشرعية على هذه التصرفات في عيون العناصر الراديكالية والمتطرفة في المجتمع، وسوف يكون لذلك عواقب وخيمة على الاستقرار الطائفي في الخليج إذا نجحت جماعات الإرهاب العابر للحدود الوطنية مثل "القاعدة" في نشر عنفهم العرقي والطائفي عبر حدود العراق إلى الدول المجاورة، وسوف يؤخر ذلك ويعقد مهمة الإصلاح السياسي والتنويع الاقتصادي التي تتجه إليه دول الخليج في تكيفها مع النظام العالمي الآخذ في التغيير.

المراجع:

1- Patrick E. Tyler, "US Strategy Plan Calls for Insuring No Rivals Develop A One-Superpower World," The New York Times, 7 March 1992.
2- Project for the New American Century: Statement of Principles, 3 June 1997, http://www.newamericancentury.org/statementofprinciples.htm (accessed 13 March 2007).
3- Project for the New American Century: Open Letter to President Clinton, 26 January 1998, http://www.newamericancentury.org/iraqclintonletter.htm (accessed 13 March 2007).
4- "Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces and Resources For a New Century," September 2000, http://www.newamericancentury.org/RebuildingAmericasDefenses.pdf (accessed 13 March 2007).
5- Address to a Joint Session of Congress and the American People," 20 September 2001, http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/09/20010920-8.html (cited 24 August 2006).
6- The National Security Strategy of the United States of America, 20 September 2002, http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html (cited 24 August 2006).
7- "Mapping the Global Future," Report of the National Intelligence Council's 2020 Project (December 2004).
8- Ibid. p.62.
9- Vladimir Putin's speech to the 43rd Munich Conference on Security Policy, 10 February 2007, cited in Vladimir Putin, "Unilateral force has nothing to do with global democracy," The Guardian, 13 February 2007.
10- Julian Evans, "Resource nationalism," Jane's Intelligence Review, March 2007, p.64.
11- "A cushion of black gold," The Economist, 2 December 2006.
12- E.S. Downs, "China's Quest for Energy Security," RAND Corporation paper MR-1244-AF (2000).
13- "India on fire," The Economist, 3 February 2007.
14- "India may stop importing LPG from '09'," Economic Times, 13 March 2007.
15- Stephen Blank, "India and the Gulf After Saddam," Strategic Insights, April 2004.
16- Jasjit Singh, "Enhancing Peace and Cooperation in West Asia: An Indian Perspective," The Emirates Occasional Papers No. 27, The Emirates Center for Strategic Studies and Research Abu Dhabi, 1998: 7.

17- C. Raja Mohan, "India and the Balance of Power," Foreign Affairs (July/August 2006).
18- Ibid. p.11.
19- Michael Knights, "Gulf states face new security challenges," Jane's Intelligence Review, May 2006, p.32.
20- International Energy Agency, World Energy Outlook 2005, Middle East and North Africa Insights, OECD/IEA (Paris, 2005), p.45.
21-Energy Information Administration, Annual Energy Outlook 2005, Department of Energy, Washington DC, figure 41, p.41.
22-Anthony H. Cordesman & Khalid R. Al-Rodhan, The Changing Dynamics of Energy in the Middle East (Centre for Strategic and International Studies, 2006), p.179.
23- Shafik Hebous, "On the Monetary Union of the Gulf States," The Kiel Institute for the World Economy, February 2006, p.17.
24- Hassan M. Fattah, "Arab Nations Plan to Start Joint Nuclear Energy Program," New York Times, 11 December 2006.
25- Daniel Dombey & Andrew England, "Gaffe reveals fears of Mideast nuclear arms race," Financial Times, 2 February 2007.



الفصل الرابع

إشكاليات الأمن الجماعي
واقع التحديات وسيناريوهات المستقبل

ريمون قلته
باحث في الشؤون الأمنية

منذ إنشاء مجلس التعاون عام ١٩٨١ ودوله تواجه تحديات عديـدة، فلا تكاد تنتهي أزمة إلا وتتولد أخرى(*)، فخلال ٢٢ عامًا هي عمر المجلس حتى العام ٢٠٠٣، شهدت المنطقة ثلاث حروب خليجية طاحنة، الأولى بين العراق وإيران (١٩٨٠-١٩٨٨)، والثانية هي حرب تحرير الكويـت مـن الغزو العراقي (١٩٩١)، والثالثة هي الغزو الأنجلـو- أمريكـي للعـراق (٢٠٠٣).

وهذه الحروب كان لها الأثر الأكبر في إحداث تحولات جوهرية فـي مفهوم الأمن الجماعي لدى دول مجلس التعاون الخليجي، أما السنوات الأربع الأخيرة فقط من عمر المجلس، وبالأخص منذ سقوط نظام "صـدام حـسين" وتفاقم الأزمة النووية الإيرانية، فقد شهدت فيها المنطقة حالة متشابكة ومعقدة من السيولة والفوضى الأمنية، تنذر إرهاصاتها بتحول فارق في مفهوم الأمن بصفة عامة في المنطقة خلال الأعوام المقبلة، وقد تضفي عليها أيضًا أشكالاً جديدة من تنافسيات النفوذ والمصالح سواء الإقليمية أو الدولية، الأمر الـذي يرجح احتمال وقوع عملية إعادة ترتيب لـشبكات التحـالف والمنظومـات الإقليمية التي تضمن ــ إلى حد بعيد ــ إرساء حالة الأمن والاستقرار لكـل دول المنطقة.

(*) وهذا ما يؤكد ما انتهى إليه الفصل السابق في وصف منطقة الخليج بأنها..الحزام الهش.

ولملامسة هذه الترجيحات الافتراضية، يتطلب الأمر الوقوف على مكامن الخلل والقوة التي تتحكم في تطورات الأحداث في منطقة الخليج على هذا النحو المتسارع، استنادًا إلى قراءة واقع المعطيات التي تتحكم في رسم مفهوم الأمن الجماعي في ضوء التحديات المتباينة بهدف الخروج بالسيناريوهات المستقبلية المحتملة فيما يتعلق بـ "الأمن الجماعي" لدول مجلس التعاون الخليجي، والوقوف في نهاية الأمر - على الخيارات المرجحة لتحقيق الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون بحلول العام ٢٠٢٠.

أولاً- أمن الخليج: التحديات الراهنة ومعطيات التحول:

تعيش منطقة الخليج هذه الأيام واقع أمني متوتر وبالغ التعقيد جاء كمفرزات لتحولات خطيرة شهدتها البيئة الدولية عمومًا والإقليمية خصوصًا خلال السنوات الست الماضية.

فعلى مستوى البيئة الدولية جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ التي تعرضت لها الولايات المتحدة ـ وما ارتبط بها من الحملة الأمريكية ضد "الإرهاب" ـ لتشكل مأزقًا أمنيًا جديدًا لدول مجلس التعاون، **لاعتبارات عديدة، مثل:**

١- أن الأسماء الواردة في القائمة التي نشرتها جهات التحقيق الأمريكية للمتهمين في الحادث معظمها لمواطنين خليجيين (سعوديين بالأساس) [١].

٢- تعرضت دول مجلس التعاون، وخاصة السعودية، لحملة إعلامية ضارية وموجة حادة من الانتقادات العنيفة في الصحف الأمريكية والغربية أثرت في صورتها ومكانتها وعلى علاقتها السياسية مع الولايات المتحدة، فقد

اتهمت وسائل الإعلام هذه الدول بأنها مصدر التطرف والإرهاب، وكان نتيجة ذلك أن أصبحت دول المجلس مستهدفة إعلاميًا وسياسيًا وثقافيًا وتعليميًا، وباتت مُطالَبة بإدخال إصلاحات سياسية وإعادة النظر في مناهجها الدراسية، وسياساتها التعليمية، وقناعاتها الفكرية[٢].

٣- أن أحداث سبتمبر، وما تبعها من حرب دولية بقيادة أمريكية على أفغانستان، فجرت سلسلة جديدة من أعمال العنف والهجمات الإرهابية في دول الخليج بعد توقفها لفترة، ففي المملكة العربية السعودية، وقع حادث انفجار في السوق التجارية بمدينة الخبر يوم السادس من أكتوبر ٢٠٠١، أسفر عن مقتل اثنين أحدهما أمريكي وإصابة أربعة، في حين شهدت الكويت حوادث عنف متكررة ضد الوجود الأمريكي، كان أهمها حادث "فيلكا" نهاية عام ٢٠٠١، والذي أسفر عن مقتل أحد عناصر المارينز وإصابة آخر، ونفذه شخصان تبين لاحقًا أنهما ينتميان لجماعة إسلامية متشددة قريبة من تنظيم "القاعدة"، فيما تعددت عمليات إطلاق النار على القوات الأمريكية في الكويت، لدرجة أن وزير الخارجية حذر مما سماه طابورًا خامسًا لـ"القاعدة" في بلاده، ففي نوفمبر من عام ٢٠٠٢ ضبطت أجهزة الأمن الكويتية ثلاثة أشخاص اعترفوا بتمويل ناشطين إسلاميين في اليمن بمبالغ مالية من أجل إنشاء معسكر للجهاد.

٤- اتهام الجمعيات الخيرية الخليجية بدعم وتمويل الجماعات الإرهابية، وقد طلبت الولايات المتحدة من دول المجلس في هذا الخصوص ضرورة مراقبة هذه الجمعيات، وخاصة فيما يتعلق بمصادر تمويلها، وأوجه إنفاقها، وجاءت خطورة هذا الأمر من اعتبارين، **أحدهما** هو كثرة الجمعيات

الإسلامية في دول مجلس التعاون، والدور الذي تقوم به داخل دولها وخارجها، والشعبية التي تحظى بها، والآخر هو موقع هذه الجماعات كجزء أساسي من المجتمع المدني أو الأهلي في دول المجلس، ومن شأن التضييق عليها أن يضر بحركة هذا المجتمع، وربما يدخله في صراعات مع السلطات.

ونتيجة لذلك كله، اكتسب أمن دول مجلس التعاون الخليجي بعد هذه الأحداث أبعادًا جديدة، فقد تصدرت الاعتبارات الأمنية قائمة الأولويات الوطنية الخليجية، وبدأت هذه الدول تعيد تركيزها على البيئة الداخلية وكيف يمكن أن تشكل تهديدًا محتملاً لأمنها، وخاصة بالنسبة لقضايا مثل التطرف الداخلي، وبعض جوانب البنية التعليمية والثقافية التي تؤدي لإحياء أفكار الغلو والتطرف وتنعش بيئة الإرهاب، وبرزت دعوات لاستبدال البنية التعليمية التقليدية ببنية عصرية تكرس العلوم التكنولوجية على حساب العلوم الدينية، وواجهت دول الخليج ضغوطًا شديدة في هذا الاتجاه.

وارتباطًا بأحداث الحادي عشر من سبتمبر أثارت الولايات المتحدة الأزمة العراقية، وحاولت وضع العراق على أجندة أهدافها في "الحرب ضد الإرهاب"، وسعت منذ الوهلة الأولى للأحداث لربطه بها سواء باتهامه بدعم الإرهاب الدولي أو لعلاقته بتنظيم "القاعدة" أو لتطوير برنامجه النووي؛ الأمر الذي مثَّل مأزقًا آخر لدول المجلس التي كانت علاقاتها بالعراق بدأت تتحسن قبل وقوع هذه الأحداث بأشهر قليلة، وكان عليها اتخاذ موقف يوائم بين المطالب الشعبية الداخلية الرافضة لاستهداف العراق عسكريًا من جانب

الولايات المتحدة، وبين الضغوط الأمريكية للمشاركة في الإطاحة بنظام "صدام حسين"، ومطالبتها بتقديم كافة التسهيلات اللازمة لشن الحرب.

وعلى مستوى البيئة الإقليمية جاءت حرب الخليج الثالثة لتكمل مثلث الحروب في منطقة الخليج، ولتفاقم من المأزق الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي، ولتدخل المنطقة في مرحلة جديدة من عدم الاستقرار بصورة أكثر حدة عن أي فترة مضت، خاصة أن هذه الحرب لم تؤدّ إلى انتفاء التهديد العراقي لدول الخليج، بل أدت إلى اختلاف طبيعته، من تهديد عسكري إلى تهديد أمني، فالأوضاع (الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية) التي يشهدها العراق منذ بدء الاحتلال والتي تتسم بالانفلات والتدهور تمثل عاملاً لعدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة الخليجية بمفهومها الأوسع، وبوابة عبور أكثر اتساعًا لتسلل تهديدات أكثر تشابكًا وتعقيدًا وخطورة ما بين داخلية وإقليمية، **ومن بين هذه التهديدات**[٣]:

(١) تفجر مظاهر العنف والتطرف الأصولي، حيث مثّل سقوط بغداد في أبريل ٢٠٠٣ فرصة ذهبية للجماعات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيم "القاعدة"، لحشد العناصر الراديكالية وجمعها في هذا البلد تحت دعوى الجهاد ضد القوات الأمريكية المحتلة[٤].. ولم يقتصر هدف هذه الجماعات على نشر مظاهر العنف والتطرف داخل العراق فحسب، بل وتصديرها إلى باقي دول المنطقة، وخاصة دول الخليج التي ترتكز فيها قواعد عسكرية أمريكية.. **وظهرت إرهاصات هذا التهديد في العديد من المؤشرات، أهمها:**

أ ـ أنه بعد نحو شهر فقط من سقوط بغداد، بدأت سلسلة من التفجيرات وأعمال العنف في المملكة العربية السعودية، استهدفت أماكن

متفرقة وأهداف وشخصيات مختلفة، ما بين محلية وأجنبية.. وامتدت هذه العمليات الإرهابية أيضا إلى دول خليجية أخرى مثل الكويت التي غلب على أحداثها طابع استهداف القوات الأمريكية، وكذلك قطر التي شهدت أول هجوم من نوعه يستهدف مصالح غربية في التاسع عشر من شهر مارس ٢٠٠٥ ـ عشية ذكرى غزو العراق في ٢٠ مارس ٢٠٠٣ ـ حينما استهدفت سيارة مفخخة مسرحًا تابعًا لمدرسة بريطانية في الدوحة، وأسفر ذلك عن مقتل بريطاني وإصابة نحو ١٦ آخرين، هذا فضلاً عن بعض الحوادث المتفرقة الأخرى في البحرين وعُمان.

ب ـ **تصاعد عمليات التهريب المختلفة للأسلحة** التي تستخدم في تنفيذ بعض الأعمال الإرهابية في دول المنطقة؛ إذ أفادت بعض التقارير الاستخباراتية الخليجية بأن الأسلحة التي استخدمتها الخلايا الإرهابية في السعودية والكويت قد تم تهريبها عبر الحدود مع العراق، وتقاطعت تلك التقارير مع وقائع نجحت فيها أجهزة الأمن الخليجية بإحباط عمليات فعلية لتهريب الأسلحة.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه إلى عمليات تهريب مواد كيماوية وبيولوجية، وبدأت أولى هذه العمليات بعد سقوط بغداد بنحو خمسة أشهر فقط، حينما تمكن جهاز المباحث الجنائية الكويتية في نهاية سبتمبر ٢٠٠٣ من ضبط كميات من مواد كيماوية ورؤوس لأسلحة بيولوجية تبلغ قيمتها أكثر من ٦٠ مليون دولار كانت في طريقها إلى إحدى الدول الأوروبية عبر الكويت(٤).. فضلاً عن عمليات التهريب الأخرى، كالمخدرات والآثار والخمور، وغيرها من مظاهر الفوضى عبر الحدود.

ج ـ احتمال تكرار نموذج الأفغان العرب مرة أخرى في العراق، بعدما نجحت البؤر الإرهابية هناك في أن تضم في شبكاتها التنظيمية جنسيات عربية وخليجية مختلفة؛ حيث تشير بعض التقديرات إلى أن عددهم يتراوح بين ٣-٥ آلاف شخص. ومن هذه التنظيمات: جماعة "المجاهدون في جزيرة العرب" وتنظيم "الموحدون"، وتنظيم "الطائفة المنصورة"..إلخ[٦]، وهو ما يشكل تحديًا أمنيًا جديدا لدول مجلس التعاون الخليجي، التي باتت مهددة الواحدة تلو الأخرى، خاصة إذا ما نجح هؤلاء في العودة إلى بلدانهم وتنفيذ أيديولوجياتهم المتطرفة.

(٢) استمرار نظرة الشك والتوجس من جانب بعض دول المجلس (الكويت تحديدًا) تجاه نوايا مسؤولي عراق ما بعد "صدام" في إعادة إثارة الأطماع العراقية في الأراضي الكويتية، وهي المخاوف التي غذتها وتغذيها التصريحات الصادرة عن بعض المسؤولين العراقيين، مثل مطالبة نائب رئيس المؤتمر الوطني العراقي "مضر شوكت" في شهر يناير ٢٠٠٤ باستئجار جزيرتي "وربة وبوبيان الكويتيتين"، كما أثيرت مطالب مماثلة أخرى بعد شهر واحد من جانب الرئيس "الدوري" لمجلس الحكم العراقي الانتقالي (المنحل) "محسن عبد الحميد"، فيما دعت صحيفة "السيادة" العراقية، التي تصدر عن "التجمع الجمهوري العراقي"، في أغسطس التالي إلى عودة الكويت للعراق وعدم الاعتراف بالإجراءات التي اتخذها الرئيس الراحل "صدام حسين" في قضية ترسيم الحدود، وهي جميعها مطالبات اعتبرتها الكويت تكرارًا لسياسات النظام العراقي "السابق"، الأمر الذي من شأنه أن يضع الكثير من الحذر والحساسيات تجاه عودة التعاون العراقي ـ الخليجي المأمول[٧].

(٣) المخاوف من انتقال تنامي النفوذ الشيعي في العراق إلى دول الخليج، الأمر الذي يحمل معه تداعياته السلبية المحتملة على دول مجلس التعاون على المديين المتوسط والبعيد، **ومن ذلك:**

ـ ارتباط تصاعد النفوذ الشيعي في العراق باحتمالات تقسيم الدولة العراقية إلى دويلات طائفية[٨]، إحداها شيعية في الجنوب المتاخم لمنطقة الخليج، وهو ما يمكن أن يسيل لعاب بعض القوى الشيعية الموجودة في دول الخليج للاستقلال والحكم الذاتي، خاصة أن الشيعة يمثلون نسبة لا يستهان بها في التركيبة السكانية بجميع دول المجلس، كما يتضح من الجدول التالي:

نسبة الشيعة
إلى عدد السكان في منطقة الخليج (*)

الدولة	عدد السكان(مليون فرد)	نسبة الشيعة
إيران	٧٠	٩٠%
العراق	٢٧	٦٢%
الكويت	٢,٤	٢٥%
مملكة البحرين	٦٧٢,١٢٤	٦٠%
المملكة العربية السعودية	٢٢	١٥ ـ ٢٠%

(*) المصدر: د.عماد عواد، "الأمن الإقليمي الخليجي عام ٢٠٠٦..التحديات ومقترحات الحركة". مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٥.

ـ المخاوف من محاولات طهران استغلال تنامي النفوذ الشيعي في العراق بهدف التأثير في العناصر الشيعية الأخرى في دول الخليج، من أجل إثارة بعض القلاقل الداخلية في هذه الدول، من خلال بعض المطالب السياسية المبالغ فيها، وصولاً إلى الهدف الأكبر المتمثل في تعظيم النفوذ

الإيراني في المنطقة بشكل عام، والذي قد يرتبط، بشكل أو بآخر، بما دار من جدل حول مسألة إقامة "هلال شيعي" في المنطقة[٩].

(٤) **تنامي الخطر الإسرائيلي**، حيث مهد غزو العراق لتغلغل إسرائيلي غير مسبوق في العراق، وتحديدًا في الشمال منه، وهو ما قد يحمل تهديدًا أمنيًا جديدًا ــ مباشرًا أو غير مباشر ــ أمام دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة في ضوء ما أشيع عن دور إسرائيلي في هذه الحرب بمراحلها المختلفة سواء في التحريض أو التخطيط أو التنفيذ أو التمويل بالأسلحة، ولهذا أصبحت إسرائيل على قائمة التهديدات المحتملة التي تواجه أمن الخليج، **وذلك لأكثر من عامل**[١٠]:

أ ــ المساعي الإسرائيلية المستمرة لحث الولايات المتحدة على ممارسة الضغط والابتزاز على دول الخليج لإعادة النظر في موقفها من التطبيع السياسي والاقتصادي مع الدولة العبرية.

ب ــ أن دخول إسرائيل الأجندة السياسية والعسكرية في العراق سوف يعني بوضوح تفكيكًا كاملاً لمنظومة الأمن الخليجي، وإحداث هزة كبرى في معادلة الأمن القومي العربي والتوازن العسكري والاستراتيجي مع تل أبيب، خاصة في ظل سعي الولايات المتحدة لدمج إسرائيل في منظومة الترتيبات الأمنية الجديدة، بل وإقامة نظام أمني إقليمي جديد توكل لإسرائيل فيه مهمة دور الرادع الإقليمي، في ظل المشروع الأمريكي المطروح بشأن "الشرق الأوسط الجديد". وهو ما عبر عنه صراحة "جدعون عيزرا" نائب وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، بقوله: "إن أي نظام جديد سيحل في العراق

سيجعل من هذا البلد قاعدة سهلة للعمل ضد كل دولة تتحدى الولايات المتحدة وتهدد أمن إسرائيل".

ومن التهديدات الإقليمية الأخرى التي لا تقل خطورة عن سابقتها، المواجهة المشتعلة بين إيران والغرب وتحديدًا الولايات المتحدة، تارة باتهام طهران بالتدخل في الشأن العراقي الداخلي ودعم بعض جماعات المقاومة والميليشيات الشيعية، وتارة ثانية بسبب أزمة برنامجها النووي، التي وصلت تطوراتها إلى مراحل معقدة بين نقل الملف إلى مجلس الأمن الذي أوقع أولى عقوباته على طهران في ديسمبر ٢٠٠٦ بمقتضى القرار رقم (١٧٣٧) الذي استند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

فبالإضافة لما تمثله الجمهورية الإسلامية من مصدر تهديد تقليدي لأمن منطقة الخليج بصفة عامة، ابتداءً من اختلال موازين القوى العسكرية والدفاعية لصالحها، مرورًا بنزاعاتها الحدودية المتكررة مع بعض دول المجلس، وبالأخص دولتي الإمارات والكويت، ووصولاً إلى تنامي نفوذها السياسي والأيديولوجي، ولاسيما بعد سقوط عدوها اللدود وهو نظام "صدام حسين" في العراق، وتنامي قوة الشيعة في هذا البلد واحتمال تمدد هذه القوة إلى باقي دول المنطقة.. بالإضافة إلى كل ذلك، فقد جاءت أزمة البرنامج النووي الإيراني، والتي تفاقمت بشدة خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، ولاسيما في عهد الرئيس الأمريكي "جورج بوش"، لتمثل تهديدًا أمنيًا أكثر خطورة لدول مجلس التعاون، خاصة بعد تدويل الأزمة واتخاذها طابعًا سياسيًا وربما عسكريًا مستقبلاً[١١].

وبصفة عامة، فإن المخاوف الخليجية من تطورات أزمة البرنامج النووي الإيراني، يمكن تتبعها تصاعديًا من الأهدأ إلى الأخطر على عدة مستويات **كما يلي:**

- **مستوى المخاوف العادية**، ويُقصد بها المخاوف من الأخطار البيئية التي قد تترتب على الأنشطة النووية الإيرانية سواء كانت بغرض إنتاج الطاقة الكهربائية أو لأي أغراض أخرى، خاصة في ظل المخاوف من احتمال حدوث تسريبات إشعاعية قد تضر بالدرجة الأولى بالدول الخليجية الملاصقة لإيران، علمًا أن غالبية المفاعلات النووية الإيرانية منتشرة على الحدود مع دول الخليج.

- **مستوى المخاوف غير العادية (السياسية)**، ونعني بها التخوف الدولي الأعم والعربي العام والخليجي الخاص من استغلال إيران نشاطاتها النووية تحت ستار إنتاج الطاقة سلميًا والنجاح في امتلاك السلاح الفتّاك، ليصبح الخليج محاصرا نوويًا من إسرائيل غربًا، وإيران ومن ورائها باكستان، والهند، والصين شرقًا، وهو تخوف طبيعي ومشروع؛ لأنه سيغير كثيرًا من موازين القوى في منطقة الخليج ليس من خلال آلية الاستخدام المباشر، ولكن من خلال آلية "الردع" والتهديد غير المباشر عند حدوث أي توترات سياسية أو عسكرية بين إيران ودول الخليج في ظل وجود عدد من المشاكل الحدودية العالقة بين الطرفين، وأبرزها احتلال إيران لجزر الإمارات الثلاث: "طنب الصغرى" و"طنب الكبرى" و "أبو موسى"، فضلاً من مسألة "حقل الدرة" و"الجرف القاري" باعتبارهما من المسائل الشائكة والعالقة بين إيران والكويت(١٢).

- **المخاوف من وقوع عمل عسكري ضد إيران**، ففي حالة تصاعد التطورات فإنه من المحتمل قيام الولايات المتحدة أو إسرائيل أو كليهما معًا بتوجيه ضربة عسكرية استباقية ضد المنشآت النووية الإيرانية، كما تواترت حول ذلك الأنباء والدراسات والسيناريوهات، وكان أحدثها الزيارات التي قام بها مسؤولون أمريكيون لعدد من دول آسيا الوسطى شمال إيران (جورجيا، وأذربيجان تحديدًا) لبحث إمكانية استخدام أراضي هذه الدول في توجيه ضربات عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية.

إن القلق والمخاوف الخليجية في هذا الشأن حقيقية، ولها ما يبررها؛ لأنه سواء انطلقت هذه الضربات الاستباقية من القواعد الأمريكية في دول الخليج أو من تركيا أو من إسرائيل أو من دول آسيا الوسطى، فإن رد الفعل الإيراني المباشر والمحتمل سيكون ضرب الأسطول الخامس الأمريكي في الخليج العربي، وكذلك ضرب القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة في الخليج، وربما يصل التصعيد إلى ضرب المنشآت النفطية في المنطقة، وهو الأمر الذي لن يلحق كارثة فقط بدول الخليج، ولكن بالعالم أجمع، ومن هنا يستبعد الكثير من الخبراء حدوث مثل هذه الضربات على الأقل في الوقت الراهن.

ومن جملة التهديدات التي باتت تواجه دول مجلس التعاون، تلك التهديدات ذات الطابع الدولي، وهي ترتبط بالأساس بالاستراتيجية الأمريكية إزاء دول المنطقة، **والتي ترتكز على:**

ـ **ممارسة الضغوط السياسية من أجل الإصلاح**(*)؛ وهي الضغوط التي ظهرت بوضوح بصعود تيار المحافظين الجدد في إدارة الرئيس الأمريكي "جورج بوش"، والذي يزعم أن الأوضاع الداخلية العربية ـ الخليجية تحديدا ـ تعتبر هي المسؤولة عن بروز الفكر الديني المتطرف الذي كان وراء هجمات ١١ سبتمبر، ومن ثم فلابد من تعميم "النماذج الديمقراطية والعلمانية" في الدول العربية من أجل تفادي النزعات المتشددة والمتطرفة، هذا فضلاً عن التقارير الأمريكية المتواصلة، خاصة تلك المتعلقة بالحريات وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب والمخدرات، والتي غالبًا ما تقدم رؤى غير واقعية للأحوال في العالم العربي، وفي القلب منه دول مجلس التعاون.. وخطورة هذه التقارير أن بعضها يقضي بفرض "عقوبات معنوية" على بعض الدول التي لم تحقق الإنجاز المطلوب في المجالات التي ترصدها هذه التقارير.

ـ **إعادة هيكلة المنطقة وفق "مشروع الشرق الأوسط الكبير"**، الذي طرحته الولايات المتحدة كحقيقة واقعة في نهاية فبراير (٢٠٠٤)، ويهدف إلى تحقيق أهداف غير معلنة، أهمها: كسر شوكة التيارات الأصولية التي تفرخ فصائل العنف والإرهاب، والتي تضم وفق المنظور الأمريكي الجماعات التي تحمل لواء المقاومة للاحتلال وللسياسات الإسرائيلية في المنطقة، ودمج إسرائيل في المنطقة سياسيًا واقتصاديًا، بمعنى أن تكون الأسواق العربية مفتوحة أمام الصادرات الإسرائيلية بصرف النظر عن التقدم في مفاوضات التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل.

(*) سبق للفصل السابق أن توقف وبإشارات أمام هذا التهديد.

وخطورة هذا المشروع تكمن في مساعي واشنطن لإعادة تقييم علاقاتها وتحالفاتها بدول المنطقة، وفي تغيير الحلفاء القدامى لصالح حلفاء جدد قد يمكنهم خدمة مصالحها في المنطقة بشكل أفضل من الحلفاء القدامى الذين تم استهلاكهم وحان الوقت لتغييرهم(١٣).

وفي ظل هذه الرؤية فإن النظرة لدول المنطقة قد تشهد تغييرات جوهرية، فربما يمثل العراق دائرة الاهتمام الأولى بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية، وهو ما يعني تراجع الأهمية التي كانت تشكلها دول مجلس التعاون الخليجي في السابق، ولاسيما في ضوء المؤشرات التي ترجح تحول العراق إلى المركز الرئيسي للقواعد العسكرية الأمريكية بدلاً من دول الخليج، كما سيزداد الترابط الأمريكي بإسرائيل في المرحلة المقبلة، خاصة في ظل الدور المفترض أن تقوم به الأخيرة في الترتيبات الأمنية الشرق أوسطية والتي تخطط لها الولايات المتحدة، فيما قد يتراجع الاهتمام الأمريكي بتركيا لموقفها الأخير من حرب الخليج الثالثة، أما بالنسبة لإيران فستظل علاقاتها مع واشنطن يطغى عليها التوتر والصراع في ظل التوجهات المتشددة لإدارة الرئيس الأمريكي "جورج بوش".

وتتقاطع الرؤية الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط الكبير مع اعتبارات الأمن القومي العربي، وبالتبعية اعتبارات أمن مجلس التعاون في أكثر من زاوية؛ حيث الرؤية الأمريكية تقوم **بالأساس على**(١٤):

* تأمين استمرارية السيطرة التامة على منابع النفط في منطقة الخليج.

* فرض تسوية تستجيب لدواعي الأمن الإسرائيلي، مع إعطاء فرصة زمنية كافية لتل أبيب لانتظار المتغيرات الإقليمية القادمة، التي قد تتيح لها

فرض حل نهائي مناسب في صراعها مع العرب. وفي ظل هذه الرؤية من المنتظر قيام واشنطن بالضغط على دول المجلس لإقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع إسرائيل، ودفعها للقيام بدور ما في عملية التسوية.

* تشجيع مطالب الانفصال والحكم الذاتي، ومن ثم احتمالات إعادة تقسيم المنطقة من جديد إلى وحدات سياسية واقتصادية متكاملة بعد إجراء بعض التعديلات داخل هياكلها السياسية، وهذا قد يكون له تأثيره السلبي المحتمل على دول المجلس.

ويأتي في آخر قائمة التهديدات الأمنية لدول مجلس التعاون، تلك التهديدات الداخلية التقليدية، والتي تأخذ في ذات الوقت طابعًا "فوق قطري"، مثل قضايا المخدرات والجريمة وغسل الأموال، إضافة إلى ملف أكثر خطورة وهو "قضية العمالة الوافدة"، والتي أجمع العديد من الخبراء على أنها قنبلة موقوتة داخل دول الخليج في حالة عدم تنظيمها قانونيًا واجتماعيًا وسياسيًا والإغفال عن التحسب لمخاطرها المحتملة.

ثانيًا- الأمن الجماعي الخليجي: السيناريوهات المحتملة في ٢٠٢٠:

وفقًا لما سبق..فإن الأوضاع في منطقة الخليج العربي خلال العقدين الماضيين – على الأقل – لم تشهد حالة واضحة من عدم الاستقرار الأمني فحسب، بل توترًا مبعثه حالة التغير المتسارع في مفهوم الأمن لمجلس التعاون، الأمر الذي يطرح تساؤلاً بالغ الأهمية: حول الشكل الذي يمكن أن يتحقق في سياقه الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال العقد المقبل، وتحديدًا في العام ٢٠٢٠.

والإجابة على هذا التساؤل تستدعي صياغة رؤى استشرافية وبناء سيناريوهات مستقبلية، والصياغة والبناء معًا..هما عملية مركبة وليست بسيطة نظرًا للتعقد الشديد في المشهد الذي تعيشه منطقة الخليج، والذي هو نتاج لعوامل ومتغيرات عديدة، الأمر الذي يتطلب أن ترتكز أي عملية استشراف لمستقبل المنطقة على مجموعة من المعطيات والمتغيرات المستقلة التي لا يمكن إغفالها، **ومنها:**

١ ــ أن الولايات المتحدة أصبحت جارًا إقليميًا أو بالأحرى أحد أطراف أي نظام إقليمي خليجي جديد، بل هي الطرف الأقوى القادر على صياغة أي ترتيبات أمنية، ودلالة ذلك أن واشنطن أصبحت تتعامل مع قضية أمن الخليج باعتباره شأنًا داخليًا أمريكيًا ومصلحة أمنية استراتيجية، ومن ثم ستراعي في أية ترتيبات مستقبلية ضمان مصالحها بالأساس. ويؤكد ذلك بالفعل أن كافة الخيارات والتصورات المطروحة بعد حرب الخليج الثالثة لترتيب الأمن في المنطقة جاءت إما بمبادرة أمريكية أو لعبت الولايات المتحدة دورًا بارزًا فيها[١٥].

٢ ــ بروز إيران كقوة إقليمية جديدة على مستوى النظام الإقليمي الخليجي، ولاسيما في ضوء سقوط نظام "صدام حسين" في العراق وتدمير قدراته العسكرية والاقتصادية، وتحقيقها خطوات ملموسة على طريق إنشاء برنامج، أو بالأدق سلاح نووي.

٣ ــ أن التحديات التي تواجه أمن المنطقة لا يمكن فصلها عن بعضها البعض، فضلاً عن توافق أولويات أجندة المخاطر الأمنية بين كل دول المجلس.

وفي ضوء ذلك، يمكن طرح مجموعة من السيناريوهات لما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في العام ٢٠٢٠، وما يمكن أن يمثله أي من هذه السيناريوهات من تبعات على مفهوم الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي.

١ـ السيناريو المرجعي:

ويفترض هذا السيناريو أن الأوضاع السائدة حاليًا في المنطقة ستستمر كامتداد للواقع الحالي إلى العام ٢٠٢٠، **وهو ما يمكن أن يتحقق في ضوء العديد من الافتراضات المتشابكة والمعقدة، ومنها:**

أـ **التعايش مع عراق غير مستقر**(١٦)، حيث تشير التطورات التي شهدها ـ ويشهدها ـ العراق في الوقت الراهن إلى ترجيح استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني لسنوات قادمة، فعلى الرغم من الترتيبات الأمنية المختلفة (سواء الأمريكية أو العراقية) للسيطرة على الأوضاع المتدهورة، وآخر هذه الترتيبات الخطة الأمنية في العاصمة بغداد، إلا أن ذلك لن يقضي على عمليات المقاومة ومظاهر العنف والتطرف، وإن أضعفها لفترة من الزمن، وذلك ترتيبًا على الأوضاع السياسية غير المتوازنة التي أفرزتها فوضى ما بعد سقوط نظام "صدام" في ضوء التصاعد الشيعي والكردي على حساب الطائفة السنية وإن حاول السياسيون موازنة ذلك بالتوزيع الحصصي للسلطات الرئيسية الثلاث تحت شعارات التوافق.. والمشكلة هنا أن مثل هذا الخلل السياسي بين الطوائف العراقية، والمصحوب بجانب مسلح عبر الميليشيات والأجنحة المسلحة التابعة لأحزاب وقوى سياسية، يزيد من خطورة مثل هذه الأوضاع.

هذا فضلاً عن أن غالبية المؤشرات السياسية الحالية ترجح بقاء وسيطرة الشيعة لأطول فترة ممكنة على الأوضاع في العراق، سواء لخلفيات تاريخية وديمغرافية تبرر حصولهم على السلطة أخيرًا بعد "قمعهم" في ظل النظم البعثية السابقة رغم كونهم يمثلون الأغلبية في هذا البلد أو نتيجة تصاعد النفوذ الإيراني في العراق والذي ترتب عليه دعم الشيعة لأقصى درجة ممكنة.

في كل الأحوال يبدو أن هذه الصورة من شأنها أن تزيد من مخاوف دول مجلس التعاون بشأن احتمال تقسيم العراق وما قد يترتب عليه من إقامة دولة شيعية في الجنوب وهو ما تم توضيح مخاطره سلفًا.

وثمة عوامل أخرى ذات صلة بمستقبل الاستقرار السياسي، أو عدم الاستقرار في العراق، منها تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة معاناة قطاعات واسعة من العراقيين، وبخاصة في ظل بطء عملية إعادة الإعمار وعدم جديتها وافتقارها إلى الشفافية وتواضع نتائج عملية إعادة بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها التي فككتها سلطات الاحتلال وانتشار السلاح على نطاق واسع في البلاد.

أما بالنسبة للاقتصاد العراقي ـ بصورته الحالية ـ فهو بحاجة إلى سنوات كي يتعافى، وبخاصة في ظل استمرار تدهور الأوضاع الأمنية التي لحقت ببنية صناعة النفط، هذا فضلاً عن مشكلات الديون والتعويضات والبطالة وتدهور مستوى معيشة قطاعات واسعة من المواطنين وهي كلها عوامل تؤثر سلبًا على إمكانية نهوض الاقتصاد مرة أخرى بدون حل المعضلات السياسية والأمنية في عراق ما بعد "صدام".

ب ــ استمرار التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، إذ من المرجح استمرار حالة التأزم في العلاقة بين البلدين، وذلك على خلفية قضايا عدة منها الملف النووي، ودور طهران في الشأن العراقي حسبما تتصوره واشنطن وهو، وأيًا كان السيناريو المرجح لتحول شكل العلاقة بينهما في المستقبل المتوسط، فإن حالة التوتر وحسمها نهائيًا بين الطرفين سيمس بشكل أو بآخر أمن دول مجلس التعاون في ضوء ارتباطها سواء باتفاقيات أو مصالح مع كليهما وفي ضوء كون منطقة الخليج العربي بشكل عام ساحة صراع ونفوذ لكل من واشنطن وطهران، الأمر الذي يستدعي إعادة صياغة آليات الصراع ومعطياته بالشكل الذي يمنع ــ أو على الأقل ــ يحدّ من تبعات المواجهة بين الطرفين على أمن دول مجلس التعاون.

ج ــ استمرار النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج، فمن المتوقع أن يستمر هذا الدور خلال المستقبل المنظور وهذا يرتبط بمصالح استراتيجية يأتي في مقدمتها النفط الخليجي، وتطلع واشنطن إلى القيام بدور إمبراطوري على الصعيد العالمي، ومن ثم فهي تنظر إلى دورها المهيمن في الخليج كأحد المرتكزات الرئيسية لدعم نزعتها الإمبراطورية وبخاصة فيما يتعلق بإدارة علاقاتها مع قوى دولية أخرى مثل روسيا والصين واليابان والاتحاد الأوروبي.

ونظرًا لعدم وجود ما يدل على قرب التوصل إلى صياغة هيكل مستقر للأمن في الخليج يشمل جميع الدول الخليجية بما فيها إيران فالمؤكد أن دولاً خليجية عديدة سوف تظل تعتمد على واشنطن في مجال الأمن وذلك من خلال الاتفاقيات الأمنية وغيرها.

ويأتي في مقابل ذلك التحول الذي يمكن أن يحدثه الارتباط الأمريكي بالعراق واحتمال تحول الأخير نحو القاعدة المركزية الأمريكية في المنطقة ومن ثم تقليل الاعتماد على دول مجلس التعاون التي ظلت لأكثر من عقد ونصف المرتكز الرئيسي للقواعد العسكرية الأمريكية، الأمر الذي قد يضعف من الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج لدى واشنطن لصالح العراق.

وفي ظل هذه الظروف والمعطيات تبقى مسألة غياب هيكل مستقر للأمن في الخليج من المحددات الرئيسية لمستقبل الأوضاع في المنطقة، خاصة أن تعدد رؤى وتصورات الأطراف المعنية بهذا الشأن ووجود تعارض جوهري بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بخصوصه، يجعلان عملية التوصل إلى صياغة نظام أمني مستقر في الخليج مسألة صعبة إن لم تكن مستحيلة.

وترتيبًا على ذلك سوف تجد دول مجلس التعاون الخليجي نفسها أمام معطيات معقدة واختيارات صعبة، فعليها أن تتعايش مع عراق غير مستقر، وتتأقلم مع علاقات متذبذبة بين واشنطن وطهران وتتكيف مع حقيقة صعوبة التوصل إلى نظام أمني خليجي في المستقبل المنظور، وإزاء هذه الأوضاع ليس أمام النظم الحاكمة في هذه الدول سوى مواصلة تعزيز علاقتها بشعوبها بما يدعم من شرعيتها من ناحية وتكريس التعاون فيما بينها في إطار مجلس التعاون الخليجي على النحو الذي يجعله أكثر قدرة وفاعلية في التعامل مع التحديات والاستحقاقات الجديدة، من ناحية ثانية، فضلا عن إعادة صياغة علاقاتها الدولية وبخاصة مع بعض القوى الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي

والصين واليابان وروسيا بما يسمح لها بقدر أكبر من الاستقلالية وحرية الحركة على الصعيد الدولي.. من ناحية ثالثة(١٧).

٢ـ سيناريو استهداف إيران:

المؤشرات الحالية لا تستبعد وقوع مواجهة وشيكة بين إيران والولايات المتحدة، **وهو ما تؤكده المعطيات التالية:**

١) احتمال إقدام الرئيس "بوش" على حسم المواجهة مع إيران لتحقيق ما يمكن اعتباره إنجازًا بدلاً من الفشل الذي ظهرت عليه إدارته على صعيد الأوضاع في العراق، خاصة أنه لم يبق سوى إيران من ثالوث محور الشر بعد نجاح واشنطن في بدء مفاوضات مع كوريا الشمالية حول ملفها النووي.

٢) التحول الذي طرأ على موقف الديمقراطيين بعد سيطرتهم على الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب، تجاه إيران، وهو ما بدا واضحًا للغاية من تراجع الأعضاء الديمقراطيين في مجلس النواب عن فرض قيود على صلاحيات الرئيس "بوش" تمنعه من القيام بأي عمل عسكري ضد إيران دون الرجوع إلى الكونجرس أولا، وهو ما أكدته "نانسي بيلوسي" رئيسة مجلس النواب وفسرته على أنه خوفًا من أن أي انعكاسات سلبية على إسرائيل في حال الإيحاء بوجود تغيير في الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران.

٣) الخلاف الروسي ـ الإيراني الذي ظهر مؤخرًا على خلفية رفض طهران دفع المستحقات المالية الخاصة بمفاعل "بوشهر" وهو الموقف الذي ردت عليه موسكو بتأخير بدء تشغيل المفاعل، والمقرر في سبتمبر، لشهرين آخرين، فيما وصل الخلاف إلى درجة تصريح نائب في الكرملين ـ لم يذكر اسمه ـ بأن روسيا لن تلعب لعبتها المعادية للولايات المتحدة ولن تسمح

لإيران بامتلاك قنبلة نووية، فروسيا تتحمل خسائر على صعيد صورتها على الساحة الدولية، بينما الإيرانيون لا يتخلون عن تصلبهم بشأن الملف النووي حيث يستغلون موقف روسيا دون القيام بشيء لمساعدتها على إقناع العالم بأن أفعالهم منطقية وأن على طهران أن تحذر من عدم تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية[١٨].

وفي حالة تصاعد هذا الخلاف الروسي ـ الإيراني فمن المرجح أن تفقد طهران حليفاً رئيسيًا وصوت فيتو في مجلس الأمن ضد أي قرار أمريكي ضد إيران، هذا فضلا عن أن التجربة مع العراق تؤكد أن موسكو لن تضحي بمصالحها الأكبر مع الغرب لصالح حليف إقليمي صغير مثل إيران.

٤) تشدد المحافظين الإيرانيين بشأن مسألة البرنامج النووي واتباعهم نهجًا صارمًا في هذا الشأن بخلاف الإصلاحيين الذين يتبعون نهجًا دبلوماسيًا يقوم على المناورة في المفاوضات، وأمام تشدد المحافظين هذا لن يقف المجتمع الدولي مكتوف الأيدي إلى يوم تعلن فيه طهران امتلاكها سلاحًا نوويًا.

٥) أن متغيرات البيئة الإقليمية والدولية تصب في اتجاه ضرورة منع إيران من امتلاك سلاح نووي انطلاقًا من المخاوف العربية وفي القلب منها الخليجية من وجود صراع نووي في المنطقة بين إسرائيل وإيران لما يفرضه ذلك من تهديد أمني وبيئي خطير على المنطقة.

هذا فضلاً عن تزايد الرغبة الأوروبية لتحجيم الطموحات النووية الإيرانية لاسيما مع دخول أطراف جدد، مثل احتمال تولي الفرنسي المتشدد

"نيكولا ساركوزي" سدة الحكم في البلاد باعتباره المرشح الأوفر حظًا من بين مرشحي الانتخابات الفرنسية وهو معروف عنه معارضته الشديدة لامتلاك طهران برنامجًا نوويًا هذا فضلاً عن الانحياز الذي أبداه الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" خلال الأشهر الأولى من توليه منصبه، للموقف الأمريكي والغربي بشكل عام تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط الأمر الذي قد يعطي قوة أكبر لأي موقف ضد إيران.

وعلى أية حال، ليس من الضروري أن يكون المقصود باستهداف إيران هو توجيه ضربة عسكرية، فالاحتمالات مفتوحة على أكثر من جهة وكلها خيارات مرجح أن تنتهج واشنطن، بمعية المجتمع الدولي، إحداها لإيقاف البرنامج النووي الإيراني في المقام الأولى وتقويض نفوذها في العراق من جهة أخرى.. ويأتي على رأس هذه الخيارات:

(١) الاستهداف العسكري:

وهو أحد أبرز الخيارات المطروحة في الوقت الحالي بهدف تدمير البرنامج النووي الإيراني تمامًا وإعادته لمربع الصفر، عن طريق توجيه ضربة عسكرية استباقية للمنشآت النووية الإيرانية ومؤسسات البنية التحتية الداعمة لهذا البرنامج كمحطات الطاقة الأخرى، وقد يتم ذلك إما من خلال عمل عسكري أمريكي مباشر أو عن طريق ضربة إسرائيلية أو بضربة مزدوجة مشتركة بين البلدين.

وتأتي أولوية طرح هذا الخيار، نظرًا لتصاعد لهجة التعاطي بين إيران من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، فلم يعد الخطاب الموجه ضد طهران يكتفي بممارسة الضغوط الدبلوماسية، أو فرض عقوبات

اقتصادية، بل أضحى يصطبغ بلهجة التهديد العسكري. والشواهد على ذلك كثيرة للغاية، بدءًا من سلسلة التصريحات المتشددة التي يطلقها مسؤولو الإدارة الأمريكية وعلى رأسهم الرئيس "بوش" ونائبه "ديك تشيني" مرورًا بالتقارير الاستخباراتية سواء الأمريكية أو الغربية بشكل عام والتي تتناول احتمالات نشوب هذه الحرب ومدى خسائرها وكيفية الرد الإيراني عليها.. وما إلى غير ذلك، إضافة إلى توقعات كبار المحللين والخبراء العسكريين والسياسيين التي تصب جميعها في ترجيح سيناريو الضربة العسكرية وانتهاء بعمليات التصعيد العسكري بين الجانبين والتي شهدت منذ مطلع العام ٢٠٠٧ تكثيفا ملحوظًا، مثل الحشد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج (حاملات الطائرات أيزنهاور، باتان، جون سي ستينيس) [١٩].

إضافة إلى إجراء المناورات العسكرية المتبادلة بين واشنطن وطهران (مناورات الحافة البارزة الأمريكية في الخليج، ومناورات "الرسول الأعظم" التي استعرضت فيها إيران قدرات صاروخها "شهاب").

هذه الأجواء جميعها تعيد إلى الأذهان تجربة الغزو الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣، كما تنسحب إلى وضع تصورات بأن تكون الضربة العسكرية ضد إيران شاملة ومفاجئة، خاصة في ضوء التحذيرات الأمريكية المتكررة من أن تقتصر الضربة على مجرد استهداف المنشآت النووية في إيران، باعتبار أن خطوة كهذه لن تكون إلا مجرد تأجيل للبرنامج النووي عدة سنوات لكنها لن تقضي عليه، هذا فضلاً عن أن مخاطر الرد ستكون بنفس الدرجة في أي الأحوال.

وعلى الرغم من تعدد السيناريوهات في هذا الشأن فالنتائج التي تحملها أي منها تظل واحدة، وهي دمار كبير وكارثة محققة لمنطقة الخليج على كافة الأصعدة، **وذلك بالنظر إلى ثلاث حقائق هامة: أولها،** أنه في حال المبادرة بشن هجوم ضد إيران سوف تتجه طهران إلى الرد بقصف السفن الأمريكية في الخليج أي تحويل ميدان المعركة من الساحة الإيرانية إلى الساحة الخليجية، فالهجوم على إيران لا يمكن اعتباره مجرد نزهة عسكرية، فهي تمتلك قوة عسكرية تستطيع إنزال خسائر مؤلمة بالقوات والمصالح الأمريكية في المنطقة، يساعدها في ذلك حيازتها لصواريخ ذاتية الدفع قادرة على ضرب القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج والعراق، بل وضرب العمق الإسرائيلي[٢٠].

والحقيقة الثانية هي أن منطقة الخليج ستكون الضحية الأولى لاندلاع تلك الحرب والتي ستقضي على النهضة الاقتصادية الشاملة التي تتمتع بها دولها وخلقت من مدنها عواصم مالية عالمية، فضلاً عن مخاوف اتخاذ طهران خطوات انتقامية بقصف منشآت النفط الخليجية بما لا يعد كارثة اقتصادية للخليج وحده، وإنما للعالم أجمع، بالإضافة إلى أن ضرب مواقع نووية إيرانية قد تتسبب في سقوط آلاف القتلى والمشوهين، لاسيما مع وجود دول الخليج على خط التماس الإيراني لذا فالأمر المؤكد أن تعرض المنشآت النووية الإيرانية للقصف سيعرض شعوب المنطقة بأسرها إلى مأساة محققة، هذا بخلاف تلوث مياه الخليج، والذي يعد المورد الرئيسي لمياه الشرب المحلاة في جميع الدول المطلة عليه، وقتل الحياة البحرية فيه.

أما الحقيقة الثالثة: فهي أن تداعيات تلك الحرب سوف يكون لها انعكاسات إقليمية ودولية واسعة يفاقم منها أن منطقة الشرق الأوسط تعاني في الأساس من العديد من بؤر التوتر الأمني، لاسيما في فلسطين ولبنان فضلاً عن العراق الذي لم تنطفئ نيران الحرب فيه بعد، وفي حال نشوب مثل هذه الحرب على الجمهورية الإسلامية فستصل الحالة الأمنية في الشرق الأوسط إلى ما بعد الغليان الأمر الذي قد يؤدي إلى اندلاع الفوضى العارمة التي ستنتقل عدواها إلى ما هو أبعد من مياه المحيط والخليج، الأمر الذي يؤكد أن جهود الحيلولة دون نشوب مواجهة عسكرية ضد إيران باتت أمرًا مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بضمانات الأمن والاستقرار العالمي.

(٢) الانهيار من الداخل:

ويعتبر هذا الخيار هو الأكثر تفضيلاً من جانب بعض السياسيين والمحللين الأمريكيين، إذ يرتكز على العمل من أجل إحداث تغيير داخلي في إيران، من خلال طريقتين رئيسيتين، هما:

أ- الضغط على سلطة الملالي في طهران عن طريق دعم تيارات المعارضة في الخارج، وهي الطريقة التي دعا إليها الكثيرون من أمثال المحلل السياسي الأمريكي "ريموند تانتر" عضو مجلس الأمن القومي في عهد الرئيس الأسبق "رونالد ريجان"، حيث أشار إلى أن الخيارات المتاحة أمام واشنطن تشمل العمل السري والاستخباراتي من خلال دعم المعارضة الإيرانية، وبالأخص جماعة "مجاهدي خلق" المعارضة، وإذا كانت واشنطن قد أدرجت هذه الجماعة على لائحة التنظيمات الإرهابية، لكنها من الممكن أن تعدل عن هذا القرار تحقيقًا لمصالحها الاستراتيجية[٢١].

وهذا التوجه قد رجحه أيضًا "ريتشارد بيرل"، المستشار السابق في وزارة الدفاع الأمريكية يوم ٢٠٠٣/١١/٦ عندما قال إن الولايات المتحدة يجب أن تشجع بهدوء ثورة ديمقراطية من داخلها، خاصة أنه توجد حالة استياء واسعة بين الإيرانيين تجاه رجال الدين الذين يحكمونهم".

ب ــ دعم عمليات تفكيك الدولة الإيرانية عن طريق الأقليات المترامية على أطراف الدولة، التي تمثل عنصرًا محتملاً كتفتيت الدولة الشيعية، وذلك كنموذج مصغر لنظرية "شد الأطراف" التي أسسها المحلل السياسي الأمريكي الشهير "أنتوني كوردسمان" لاسيما في ظل تزايد التوترات العرقية الداخلية الأخيرة، والذي عبر عنه إعلان جماعة كردية يوم ٢٠٠٧/٢/٢٥ إسقاطها مروحية تابعة للجيش الإيراني خلال اشتباكات دارت بين الجانبين في شمال غربي البلاد، وأدت إلى مقتل قائد كبير في الحرس الثوري الإيراني كان على متنها، تلا ذلك إعلان الجيش الإيراني أنه قتل ١٧ مسلحًا كرديًا في معارك أعلنت جماعة كردية أنها قتلت فيها ٢٠ جنديًا أيضًا، هذا بالإضافة، إلى التفجيرات التي وقعت في الجنوب الشرقي للبلاد وأدت إلى مقتل ١١ من الحرس الثوري الإيراني، وأعقبتها عمليات اعتقال وإعدام لعناصر من "البلوش"، كما أن العامين الماضيين قد شهدا تصاعدًا في الحوادث العنيفة من قبل عرب "الأهواز".

غير أن تبعات هذا الخيار على أمن منطقة الخليج لا تقل خطورة عن أي سيناريو آخر يستهدف إيران، لاسيما من ناحية أن جماعة المعارضة الإيرانية حتى في حال وصولها السلطة لن تختلف في رؤيتها لأمن الخليج عن مفهوم سلطة الملالي، وإنما الاختلاف فقط يكمن في رؤية كل منهما

لنظام الحكم الداخلي، هذا فضلاً عن أن تقوية شوكة الأقليات في مواجهة نظام الحكم في طهران سوف يحمل المخاطر نفسها على باقي دول المنطقة التي لا تخلو أي منها من وجود أقليات، ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي نفسها.

(٣) العزل الإقليمي:

وينطلق هذا الخيار من واقع التحولات الإقليمية التي تشهدها المنطقة منذ الأعوام الأخيرة، ولاسيما في ظهور محور عربي ــ أمريكي يضم دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى مصر والأردن إلى جانب الولايات المتحدة في تكتل عرف باسم (٦+٢+١) وقد بدأت أولى خطوات تأسيس هذا التكتل مع جولة وزيرة الخارجية الأمريكية "كونداليزا رايس" للمنطقة في أكتوبر ٢٠٠٦، وهي الجولة التي كررتها ثانية في يناير ٢٠٠٧، واجتمعت خلالها بنظرائها في دول هذه المجموعة أولاهما في القاهرة وثانيتهما في الكويت.

وبرغم العديد من الموضوعات التي قيل إن "رايس" طرحتها خلال زيارتها للمنطقة مثل جهود إحياء عملية السلام، والوضع في العراق ولبنان، بالإضافة إلى الملف النووي الإيراني ــ إلا أن فريقًا من المراقبين رأى أن الدافع الأساسي وراء تلك الجولة هو البحث عن مخرج من المستنقع العراقي، وإقامة تحالف عربي مؤيد لواشنطن فيما يتعلق بالإجراءات والخطوات القادمة التي تنوي اتخاذها حيال إيران.

ومما عزز من هذه الرؤية تصريح "فيليب زيليكو" أحد المستشارين المقربين من "رايس" أن الإدارة الأمريكية تأمل في تشكيل "تحالف بناء" يضم

الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين الرئيسيين وإسرائيل والدول العربية المعتدلة لإفشال تحالف الشر الذي يضم ـ وفقًا له ـ "حماس" و"حزب الله" وسوريا ومن قبلهم إيران وبرغم نفي وزير الخارجية المصري "أحمد أبو الغيط" تلك التكهنات وتأكيده أن هذه المحاور والتقسيمات غير واردة بالمرة إلا أن فريقًا مهمًا من المراقبين يرى أن وزيرة الخارجية الأمريكية مصرة على إيجاد موقف عربي صلب في مواجهة إيران تمهيدًا لتصعيد محتمل ضدها في مجلس الأمن، وأنها مستعدة لبذل جهود خاصة خلال هذه الجولة فى اتجاه عملية السلام مقابل الاستجابة العربية للمطالب الأمريكية بشأن إيران.

هذا فضلاً عن أن الرؤية الأمريكية ترتكز أيضًا في دعوتها لتكتل (٦+٢+١) إلى مقولة تؤكد دومًا على رغبة إيران في استخدام الخلافات المذهبية كأدوات في إدارة أزمات المنطقة، وبالتالي فإن تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة يحمل في طياته مدًا شيعيًا ويمثل بالضرورة خطرًا على المسلمين السنة، الأمر الذي يستدعي إنشاء تحالف سني في مواجهته.

وأخيرًا، فإن الخطورة الأكبر لهذا المشروع تتمثل في صرف الانتباه العربي عن قضيته الأساسية وهي القضية الفلسطينية إلى قضية أخرى وهي قضية البرنامج النووي الإيراني، مما قد يؤدي إلى استفزاز إيران واستعدائها وتحويلها إلى خصم محتمل للعرب.

ومما يزيد من مخاطر هذا الخيار الأمريكي كذلك عن أمن المنطقة أن معظم الاتجاهات الشعبية في دول الخليج والدول العربية عمومًا لا ترى خطورة في البرنامج النووي الإيراني على الأمن العربي، وإنما ترى فيه

سلاحًا نوويًا إسلاميًا في حال نجاح طهران في الوصول لذلك، وبدلاً من مقاومته ترى تلك الآراء ضرورة التحاور مع إيران والتعاون معها والاحتذاء بها في هذا المجال باعتبارها موازنًا للقوة الإسرائيلية وباعتبار أن الدول العربية تستطيع أن تضبط أهداف وتوجهات هذا البرنامج، كما أنه على المستوى الرسمي فإن الدول العربية عمومًا ودول مجموعة ٦+٢ خصوصًا ترى ضرورة حل الأزمة النووية الإيرانية عبر الطرق السلمية والمفاوضات.

٣ــ سيناريو القبول بدخول إيران النادي النووي:

ويطرح هذا السيناريو بعض المراقبين، والذين يتساءلون: إلى أي مدى يمكن اعتبار امتلاك طهران للسلاح النووي تهديدًا حقيقيًا على الأمن والسلم الدوليين؟ حيث يرى هؤلاء أن عقيدة إدارة بوش اليمينية المتطرفة الخاصة بالضربات الوقائية هي السبب الرئيسي الذي دفع العديد من الدول، وفي مقدمتها كوريا الشمالية، وإيران إلى السعي لامتلاك أسلحة دمار شامل حتى لا تلقى نفس المصير الذي لقيه "صدام حسين".. فمن خلال امتلاك هذه الدول لقدرات ردع نووية، فإنها ستكون قادرة على كبح أو احتواء الخطر الذي تفرضه هذه الاستراتيجية الأمريكية[٢٢].

ويؤكد هؤلاء أنه على مدار تاريخ الجمهورية الإسلامية لم يحاول الإيرانيون قط استخدام أية أسلحة دمار شامل، حتى في حربهم مع النظام العراقي السابق، والتي أودت بحياة ما لا يقل على ١٠٠ ألف شخص.

ويتفق مع هذا الرأي آخرون، يرون أن امتلاك طهران سلاحًا نوويًا لن يكون أمرًا بالغ الخطورة على أمن منطقة الخليج واستقرارها، بل على العكس قد يكون عامل توازن مع القدرات النووية الإسرائيلية، الأمر الذي

يؤدي إلى تصحيح جزء من الخلل الفادح في ميزان القوى الإقليمي لمصلحة إسرائيل، ويدلل هؤلاء على ذلك بخبرة العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية خلال الحرب الباردة، وخبرة العلاقات الهندية ـ الباكستانية، فأحد مصادر عدم الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط هو احتكار إسرائيل للسلاح النووي، وعدم وجود قوة توازن تردع الإرهاب النووي الإسرائيلي ويذهب هؤلاء إلى ما هو أبعد من ذلك، ويؤكدون على أن أكبر تهديد أمني لمنطقة الخليج في الوقت الراهن هو احتمال هجوم أمريكي ـ إسرائيلي على إيران، وهو ما سيؤدي إلى إشعال المنطقة برمتها، وهذا الهجوم لن يردعه إلا يقين الدولتين بامتلاك إيران القدرة على الرد الاستراتيجي الشامل.

غير أن هذا السيناريو، فضلاً عن كونه مرفوضًا بشكل مطلق من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل لاسيما في ظل التوجهات العَدائية التي يحملها النظام الإيراني فإنه يمثل خطورة كارثية بالنسبة لدول الخليج، لأن امتلاك طهران القدرة النووية سيعزز سعيها لأن تتحول إلى قوة إقليمية كبرى، وهو ما يعزز بدوره المخاوف لدى دول مجلس التعاون، على اعتبار أن نمو القوة النووية الإيرانية سيدعو طهران إلى إعادة بناء ترتيبات أمنية إقليمية جديدة وفقًا لأجندتها الخاصة، والتي ستحد بالضرورة من استقلالية القرار الخليجي، وستفرض على دول مجلس التعاون واقعًا أمنيًا جديدًا على المستويين الإقليمي والداخلي.

وهو ما تبرز مخاطره بشكل أكثر وضوحًا مع العلم بأن العلاقات الإيرانية ـ الخليجية لا تزال محكومة بعدة حقائق تلقي بظلال من الشك والتوجس تجاه طهران، **أهمها:**

أ ـ استمرار احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) وإصرارها على الاحتفاظ بها، ورفض اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، بل والعمل على تغيير هويتها العربية من خلال إنشاء محطات رادار ومنشآت عسكرية إيرانية عليها، وهي القضية التي ستضيع الحقوق الإماراتية فيها كاملة في حال امتلاك إيران سلاحًا نوويًا.

ب ـ التصور الإيراني لأمن الخليج، والذي يقوم على قناعة مؤداها أن الجمهورية الإسلامية قوة إقليمية لها مصالحها وطموحاتها التي يتعين على الجميع احترامها.

٤ـ سيناريو الشراكة مع حلف الناتو:

ويقوم هذا السيناريو على إمكانية التعاون بين حلف شمال الأطلسي (ناتو) ودول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق الأمن في منطقة الخليج، بمعنى أن تخرج دول الخليج من تحت مظلة الأمن الإقليمي لتحتمي بمظلة أمنية دولية يقودها الناتو.. وهو طرح حظي بمناقشات واسعة خلال الأعوام الثلاثة الماضية، بداية من مؤتمر "تحولات الناتو والأمن في الخليج" الذي استضافته العاصمة القطرية (الدوحة) في أبريل ٢٠٠٤ بالتعاون مع مؤسسة "راند" الأمريكية للأبحاث، حيث ناقش طبيعة الدور الذي يمكن أن يلعبه الحلف في أمن الخليج، والمكاسب التي يمكن أن تجنيها دول المجلس من هذا التعاون أو الشراكة المرتقبة والتحديات التي تقف أمام مثل هذا التعاون[٢٣].

وقد كشفت تصريحات المشاركين في المؤتمر عن توجه ما لتعزيز التعاون الأمني بين الناتو وبعض دول الخليج، حيث أشار وزير الخارجية القطري – آنذاك– إلى أن دول الخليج دول صغيرة محاطة بدول كبيرة

ويجب أن تتخذ الإجراءات التي تضمن سلامتها وأمنها الداخلي دون إدخال العواطف في الأمور، معتبرًا أن عقد اتفاقات أمنية مع الناتو ممكنة على الأقل بالنسبة لقطر، كما أكد ولي العهد الشيخ "تميم بن حمد" أن المنطقة تواجه أخطارًا وتحديات لا يستهان بها، بعضها مرتبط بالأوضاع الداخلية لدول المجلس (..تزايد ظاهرة التطرف وبطء عملية الإصلاح السياسي) وبعضها الآخر مرتبط بالموقع الجغرافي والاقتصادي للمنطقة، الأمر الذي يفرض العمل على بناء تحالفات وعلاقات قوية مع القوى الدولية الفاعلة لدرء الأخطار وضمان أمن الخليج والحفاظ على استقراره سياسيًا واقتصاديًا.

ورغم أن تصريحات المسؤولين القطريين قد ركزت على عدد من النقاط المهمة مثل: ضرورة أن تقوم صيغة التعاون مع حلف الناتو على قاعدة الاحترام المتبادل البعيد عن منطق فرض الهيمنة لتحقيق المصالح المتبادلة بين الجانبين، والعمل على تطوير صيغ جديدة للتعاون والتكامل بين القوات العسكرية الخليجية لدعم قدرتها على الدفاع عن أمن المنطقة، والربط بين أمن الخليج والأمن الإقليمي، وهو ما يتطلب التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية وللصراع العربي – الإسرائيلي عمومًا وتطبيع الوضع في العراق وتأكيد أهمية العمل الجماعي الخليجي في التحالفات الدولية ـ فإنها تضمنت في المقابل بعض المواقف التي قد يكون لها تأثيرها المباشر على المنطقة مثل الموافقة على توقيع اتفاقيات أمنية، ولو بشكل منفرد، مع حلف الناتو دون التشاور والتنسيق في هذا الصدد مع باقي دول المجلس.

ويأتي اهتمام الناتو بأمن الخليج في إطار الاستراتيجية الجديدة التي يتبناها منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي تقوم على ضرورة توسيع الحلف لنطاق عملياته إلى خارج أوروبا وبناء علاقات تعاون مع كافة جيرانه بمن فيهم أعداؤه السابقون وعلى رأسهم روسيا! وتنطلق رؤية الناتو لأمن الخليج في بناء حلف متعدد الأقطاب يتقاسم أعضاؤه الأعباء والمهام وتشجيع عملية التحول إلى تحالف ذي فاعلية أكبر ومن أجل الاستفادة من هذه التجارب لابد من أن يتم الاهتمام بتوسيع برنامج الشراكة الذي يتبناه الحلف ليشمل دول الخليج.

وتوالت النقاشات والتحركات بعد ذلك في هذا الصدد، بشكل يعكس اهتمام خليجي ـ أطلسي بمشروع التعاون بين الجانبين، **وجاء في سياق ذلك:**

١) مبادرة اسطنبول، والتي كانت من أهم إفرازات مؤتمر قمة الأطلسي في يونيو ٢٠٠٤، التي طرح خلالها تعزيز التعاون مع منطقة الشرق الأوسط التي تأتي من ضمنها دول مجلس التعاون في المجالات الأمنية والدفاعية.

٢) المؤتمر الذي استضافته الدوحة وبدأت فعالياته في ٢٠٠٤/٤/١٩، وجاء تحت عنوان "تحولات حلف الناتو والأمن في الخليج" وتم خلاله بحث إمكانية التعاون الأمني بين الحلف ودول الخليج.

٣) المؤتمر الذي نظم في دبي يوم ٢٠٠٥/٩/٢٦، وبحث سبل تشجيع العلاقات بين الحلف ودول مجلس التعاون في إطار مبادرة اسطنبول.

٤) الحلقة الدراسية التي استضافتها الدوحة في الفترة من ٢٦-٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥ وتم خلالها بحث التطورات الأمنية بمنطقة الخليج والصراع في العراق وانعكاساته على دول المنطقة، ومستقبل العلاقات الإيرانية ـ الخليجية، وكذلك بناء الجسور بين الناتو ودول الشرق الأوسط.

٥) المؤتمر الدولي للتعاون بين حلف شمال الأطلسي (الناتو) ودول الخليج، والذي عقد بالكويت يوم ١٢ ديسمبر ٢٠٠٦، تحت عنوان "المؤتمر الدولي لحلف الناتو ودول الخليج، مواجهة التحديات المشتركة من خلال مبادرة اسطنبول، وقد وقَّعت خلاله الكويت مع الحلف اتفاقية للحفاظ على سرية تبادل المعلومات بين الجانبين، تحمل عنوان "اتفاق أمن المعلومات" بهدف تبادل المعلومات الأمنية بين أعضاء الحلف الـ(٢٦) والكويت في إطار مبادرة اسطنبول المصدق عليها خلال قمة المنظمة في اسطنبول في يونيو ٢٠٠٤.

وتأسيسًا على ذلك شاركت أربع دول خليجية في مبادرة اسطنبول للتعاون وهي الكويت (في الأول من ديسمبر ٢٠٠٤) والبحرين وقطر (١٦ فبراير ٢٠٠٥) ثم الإمارات (٢٢ يونيو ٢٠٠٥).

وهناك عوامل عديدة تدفع حلف الناتو إلى العمل على تطوير آلية للتعاون والشراكة مع دول الخليج ومد مظلته الأمنية إلى المنطقة، يأتي في مقدمتها ما تتمتع به المنطقة من إمكانيات اقتصادية ونفطية هائلة تؤثر بشكل أو بآخر مع مصالح دولة إذا ما تعرضت للتهديد، كما أن لدول الحلف مصلحة في التواجد العسكري في منطقة الخليج التي تتمتع بأهمية جوهرية

من الناحية الجيواستراتيجية، وذلك للإبقاء على الأحداث الجارية في الشرق الأوسط وشمال وشرق أفريقيا ووسط وجنوب آسيا تحت السيطرة(٢٤).

وفي هذا الإطار طرحت عدة تصورات حول ماهية الدور الذي يمكن أن يلعبه الحلف في الحفاظ على أمن الخليج، **أبرزها:**

١) توسيع برنامج الحوار الأطلنطي ـ المتوسطي، والذي يستهدف التوصل إلى مرحلة الشراكة مع ٧ دول في المنطقة هي (موريتانيا والمغرب وتونس والجزائر ومصر والأردن وإسرائيل) لتشمل دولاً أخرى في المنطقة من بينها دول الخليج.

٢) أن يقوم الحلف بمهمة تحويل دول المنطقة بالقوة إلى ديمقراطيات عن طريق فتح مكاتب للناتو في بعض عواصم المنطقة لتقوم بهذه المهمة، وقد كشفت بعض الصحف الغربية في يناير ٢٠٠٤ نقلاً عن مسؤولين في الحلف عن وجود مساع من جانب الولايات المتحدة وتركيا لتوسيع منطقة عمليات الحلف بدعوة الدول السبع المذكورة، وربما قطر للانضمام إلى مبادرة جديدة في إطار ما يسمى "برنامج الشراكة من أجل السلام" الذي يقتصر حاليًا على دول أوروبا الشرقية.

٣) دعم التعاون في مجالات معينة دون أن يكون هناك إطار لتحالف رسمي بين الناتو ودول المجلس وهذا التعاون قد يشمل التدريب المتخصص في مجال التخطيط المدني للتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث، والتدريب في مجال إعداد الكوادر اللازمة للاضطلاع بمهام الإنقاذ وحفظ السلام وأمن الحدود ومحاربة عمليات التهريب وتنسيق الأنشطة الاستخباراتية والعمليات الأمنية المشتركة، وتدريب القوات العسكرية التابعة لدول مجلس التعاون

الخليجي على العمليات غير الهجومية، وعلى وجه الخصوص تدريبها على التعامل مع المجالات المذكورة آنفاً.. إضافة إلى تبادل المعلومات في مجالات التحليل الأمني للتطورات الإقليمية وإقامة علاقات مؤسساتية أفضل بين مختلف الأجهزة الأمنية في الجانبين ويوجد الآن تعاون بين دول مجلس التعاون في بعض القضايا الأمنية مثل مكافحة غسيل الأموال ومكافحة تهريب المخدرات.

هذا السيناريو هو الآخر من الصعب تطبيقه لأنه قد يثير العديد من المشاكل بل والتهديدات للنظام الإقليمي الخليجي وفي القلب منه دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بالنظر إلى الاعتبارات التالية(٢٥):

١) أن دول مجلس التعاون الخليجي وما يواجهها من تحديات داخلية على المستويين السياسي والاقتصادي ليست بحاجة إلى إثقال كاهلها، والمجازفة بإثقال كاهل التوازن الأمني الإقليمي الحساس للغاية عن طريق إقحام عنصر خارجي ضمن معادلة الإقليم الأمنية.

٢) إن بعض دول مجلس التعاون بدأت تدرك في الآونة الأخيرة، وتحديداً منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أن العلاقة العسكرية مع الولايات المتحدة لا توفر الأمن المطلق كما أن حلف الناتو لا يستطيع أن يقدم الحل السريع والمثالي للمشكلات الأمنية التي تعاني منها المنطقة لأن إقامة نظام أمني فاعل وقابل للاستمرار في منطقة الخليج لا يمكن أن يتوافر في نهاية المطاف إلا إذا أشرفت على وضعه وشاركت في تفعيله دول المنطقة. وقد تكون مساعدة القوات الخارجية في بداية الأمر ضرورية لتسهيل انطلاق العملية لتقوم الأطراف الخارجية بعد ذلك بلعب دور ثانوي.

أضف إلى ذلك أن إنشاء نظام أمني فاعل لابد أن يقوم على ثلاثة مفاهيم أساسية، هي: الإجماع من أجل تطوير رؤى مشتركة حول مشكلات المنطقة والحلول الممكنة لها، والشمولية في الرؤية، وهي ضرورية لضمان الأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع دول المنطقة، وأخيرًا..إمكانية التنفيذ التي لا يمكن الاستغناء عنها إذا كانت هناك نوايا جادة في التوصل إلى اتفاقية يمكن تطبيقها على أرض الواقع وقادرة على تحقيق النتائج المرجوة منها.

٣) رغم أن قيام حلف الناتو بفرض مظلته الأمنية على منطقة الخليج يمكن أن يحقق لها بعض المكاسب والمزايا الإيجابية مثل الدفاع عنها ضد أية اعتداءات خارجية محتملة ومنحها حرية عقد صفقات التسليح، إلا أنه على الجانب المقابل قد يؤدي إلى العديد من التداعيات السلبية من ذلك ترسيخ التواجد العسكري للحلف في المنطقة، إذ سيكون من حق الناتو في هذه الحالة بناء قواعد عسكرية جديدة في المنطقة التي تعد هي نفسها أحد مصادر التهديد للحلف طبقًا للاستراتيجية الجديدة، الأمر الذي قد يثير معارضة بعض القطاعات الشعبية التي سترى في هذا الوجود العسكري احتلالاً لأراضيها، ومن شأن ذلك خلق حالة من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة ويضعف من الثقة بين الأنظمة والشعوب، لاسيما في ظل الهجمة التي تتعرض لها المنطقة من جانب بعض دول الحلف وعلى رأسها الولايات المتحدة.. فالواقع الراهن يشير إلى أن شعوب دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر أن الوجود العسكري الأمريكي يمثل حلاً على المدى القصير فقط، وليس هناك حاجة إلى تمديده زمنيًا على نحو غير محدد، ويبدو أن شعوب المنطقة تتطلع إلى

سياسات حكومية تسير في اتجاه صياغة وتنفيذ حلول أمنيـــة فاعلـــة علـــى الصعيد الإقليمي.

وضمن سياق هذه التطلعات يرى الكثير من أبناء منطقـــة الخلـــيج أن الاعتماد المفرط على القدرات الأمريكية والغربية بشكل عام مـــن شـــأنه أن يؤدي إلى حالة من الشعور بالرضا الذاتي والاسترخاء، وبالتالي تأجيل النظر في الاستحقاقات المرتبطة بضرورة صياغة سياسات أمنيـــة بديلـــة، ومـــن المرجح أن يبرز عدد من المشكلات الفنية اللوجستية التي يحتاج حلها إلـــى وقت قبل أن يتحول التعاون بين الناتو ودول المجلس إلى إطار فاعل، ومـــع مرور الزمن قد يكون من الممكن حدوث تغييرات في أولويات الناتو، كمـــا يمكن أن تتغير عوامل التهديد في المنطقة.

٤) أن انضواء دول المنطقة في أي صيغة للتعاون والـــشراكة تـــضم كذلك إسرائيل كما هو مخطط له وكما يعكسه برنامج الـــشراكة مـــن أجـــل السلام سيدفع في اتجاه التطبيع الكامل للعلاقات بين إسرائيل والدول العربية الأخرى، بصرف النظر عن مدى وفاء الأولى بالتزاماتها تجاه عملية التسوية السلمية بما يهدد بضياع الحقوق العربية.. فبموجب البرنامج المـــشار إليـــه والذي يضم ٧ دول عربية إضافة إلى إسرائيل وهو البرنامج الـــذي يتوقـــع البعض توسيعه ليشمل دول المجلس ـــ سيتم النظر في رفع مستوى العلاقات مع إسرائيل والدول العربية الأخرى إلى منزلة شراكة للسلام كما سيتم رفع مستوى العلاقات في إطار خطة للحوار تشمل لقاءات سياسية وتبادل بعثات عسكرية وعقد مؤتمرات وتدريبات عسكرية وتبادل المعلومات حول الإرهاب وعقد اجتماعات لوزراء دفاع دول الحلف والدول المعنية.

٥) أن أي أطر أو صيغ يضعها الحلف للتعاون أو الشراكة مع دول المنطقة ستركز بصفة أساسية على تحقيق الأهداف الأمريكية، والتي ستركز بدورها على قضايا مكافحة الإرهاب وفرض الديمقراطية وتأكيد الهيمنة الأمريكية على المنطقة وإعادة رسم خريطتها السياسية بما يحقق مصالحها بشكل لا يمكن أن يساعد في تحقيق الأمن فيها.

٥ـ سيناريو التفكك والتفرد:

ويفترض هذا السيناريو أن يتعرض مجلس التعاون الخليجي إلى نوع من التفكك بحلول العام ٢٠٢٠، وليس بالضرورة أن يكون ذلك التفكك ماديًا بمعنى انهيار المنظومة الإقليمية الخليجية، وإنما قد يكون تفككًا يعني خروج دول المجلس عن سياق السياسات الإقليمية الموحدة والتنصل من التزاماته الجماعية، سواء السياسية أو الدفاعية أو الاقتصادية أو الأمنية، ومن ثم حدوث نوع من التفرد في النهج الاستراتيجي والبحث عن الخيارات والآليات التي تضمن الأمن لدول المجلس، ولكن في إطار قطري محض.

ورغم استبعاد الكثيرين لاحتمال تحقق هذا السيناريو، فإن هناك الكثير من العوامل والمعطيات التي تغذي ترجيح حدوثه في المستقبل، والتي تندرج جميعها في إطار احتمال تنامي الخلافات بين دول المجلس الست، بالشكل الذي يزيد من النزعة الانفرادية لدى بعض الدول، والاتجاه إلى الانسحاب والعزلة لدى البعض الآخر.

وينطلق هذا الاحتمال إلى وجود من العديد الأسس الخلافية التي قد تكرس تناميها في المستقبل، سواء على الصعيد الحدودي أو السياسي أو الأيديولوجي، **وذلك كالتالي:**

١) **الخلافات الحدودية**، وهي خلافات تاريخية تعود إلى حقبة نشأة هذه دول الخليج نفسها، ورغم انتهاء الكثير من حالات الخلاف الحدودي بين دول المجلس، سواء باتفاقيات كالذي بين الإمارات وعُمان، أو بقرارات من محكمة العدل الدولية كالخلاف بين قطر والبحرين، غير أن بعض هذه الخلافات مازال قائمًا حتى الآن، أو تفجر مؤخرًا كذلك الخلاف بين السعودية وقطر، والذي يتفاقم من فترة لأخرى حسب وضع العلاقات بين البلدين، وكذلك الخلاف بين السعودية والإمارات، والذي تفجر مؤخرًا، رغم حسمه باتفاقية جدة عام ١٩٧٤، وذلك بعدما أثارت إمارة أبو ظبي القضية مرة أخرى معتبرة أن هذه الاتفاقية حسمت لصالح السعودية، وأنها قامت على نوع من الغبن بسبب حاجة دولة الإمارات حينها إلى الاعتراف السعودي بها.

وهو الخلاف الذي تصاعد إلى خلاف فرعي آخر على خلفية رفض السعودية تمرير خط أنابيب غاز طبيعي بتكلفة ٣,٥ مليار دولار أمريكي من قطر إلى الأراضي الإماراتية عبر المياه التي اعتبرتها تخضع للسيادة السعودية، وهو الرفض الذي تجاهلته الإمارات ووقعت اتفاقًا رسميًا مع السلطات القطرية على تنفيذ المشروع، معتبرة أن الموقف السعودي المعارض لهذا الاتفاق يهدد بإعاقة نموها الاقتصادي، باعتبار أن واردات الغاز الطبيعي يمكن أن تساعد الدولة على الوفاء باحتياجاتها من الطاقة، والتي من المتوقع زيادتها إلى نحو ٢٠ ألف ميجاوات بحلول عام ٢٠٢٠، إذ تهدف الإمارات من خلال المشروع إلى استيراد ٣,٢ مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي يوميًا من قطر.

٢) **الخلافات السياسية**، فعلى الرغم من ظهور دول مجلس التعاون الخليجي في صورة الدول المتفقة على الدوام، غير أن ما بينها من خلافات سياسية غير معلنة يشكل حاجزًا أساسيًا أمام توحيد سياساتها في إطار منظومة مجلس التعاون، ولعل من أبرز مظاهر هذه الخلافات هو الخلاف الخليجي ـ القطري، والذي تلعب في تغذيته عوامل كثيرة، **أهمها:**

أ) **قناة "الجزيرة" القطرية**، لما تلعبه من دور رئيسي في نشوب وتفاقم الخلافات القطرية ـ العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص، بسبب ما تبثه هذه القناة من برامج مثيرة تسيء إلى قيادات وسياسات جيرانها، وتطرقها لقضايا تمثل حساسيات متباينة لهذه الدول .. وبعيدًا عن سرد تاريخ ونوعية المواقف التي أثارت مثل هذه الخلافات، فإن الأمور وصلت في بعض الأحايين إلى القطيعة الدبلوماسية لقطر.

ونظرًا لما تمثله برامج القناة من حساسية لدى دول مجلس التعاون، وفي ضوء إصرار السلطات القطرية على السير في النهج نفسه، فإن الاحتمال يبقى بتصاعد الخلافات مع قطر، وقد ينتهي الأمر - وفي سياق افتراضي- إلى عزلها من مجلس التعاون نفسه، في حال الاتفاق بين الدول الأخرى على ذلك.

ب) **التوجه القطري الطامح إلى لعب دور إقليمي**، والذي يتجاهل الثوابت الخليجية المشتركة، ومن ذلك الاتفاق الذي أبرمته الدوحة خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٢ مع الولايات المتحدة، والذي بمقتضاه قامت الأخيرة بنقل قواعدها العسكرية من السعودية إلى قاعدة "العديد" في قطر، وهو الأمر الذي فسره مراقبون برغبة الدوحة في تقديم نفسها كبديل عن المملكة العربية

السعودية التي رفضت استخدام أراضيها لضرب العراق، ولهذا فإن سماحها، أي قطر، بانطلاق الحرب الأمريكية على العراق من تلك القواعد العسكرية، يصب في إطار تحقيق هذه الرغبة.

ج) تنامي العلاقات القطرية ــ الإسرائيلية، ومخالفتها بذلك القرارات العربية والخليجية الداعية إلى قطع العلاقات مع تل أبيب، وهي العلاقات التي تتم في إطار علني وعلى أكبر المستويات، وكان آخرها تلك الزيارة التي قام بها "شيمون بيريز" نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي للدوحة أواخر شهر يناير ٢٠٠٧، والتقى خلالها أمير قطر الشيخ "حمد بن خليفة آل ثان"، الذي أعرب وقتها عن أسفه لأن العلاقات بين الدوحة وتل أبيب لم تتقدم بالشكل الذي كان يأمله، وتعهد برفع مستوى العلاقات الدبلوماسية بينهما.

وإذا كان هذا التطبيع القطري الواضح والمعلن مع إسرائيل يمثل استفزازًا للعرب بشكل عام، إلا أنه يمثل إحراجًا إضافيًا للسعودية التي تقدمت بمبادرة السلام العربية في قمة بيروت عام ٢٠٠٢، والتي تقضي بإقامة سلام كامل وتطبيع عربي شامل مع إسرائيل مقابل عودة اللاجئين الفلسطينيين وانسحاب الأخيرة إلى حدود ٦٧.

وفي هذا السياق، فإن هذه الخلافات دخل فيها عنصر جديد، وهو المظلة الدولية بقيادة الولايات المتحدة، والتي لها تصوراتها وسياساتها ومصالحها، كدولة راعية لأمن الخليج والمنطقة ككل، بل وأصبحت واشنطن في حد ذاتها عنصر خلاف بين دول الخليج نفسها، وهو الأمر الذي بدا واضحًا بشدة في مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة بين واشنطن ودول المجلس منفردة، في ظل عدم قبول الجانب الأمريكي لمبدأ التفاوض

الجماعي، وترتب على ذلك وفي مرحلة من المراحل نشوب خلاف سعودي – بحريني.

واستنادًا لما سبق، فإن مجموع هذه الخلافات من شأنه ألا يستبعد احتمال تفكك مجلس التعاون، ومن ثم انسحاب كل دوله إلى البحث عن المظلة الأمنية التي تكفل لها الأمن والاستقرار، وهو الاحتمال الأخطر في ضوء الأسس التي قام عليها المجلس، والتي يأتي في مقدمتها تحقيق الأمن الجماعي.. وإذا كانت هناك بعض الدول التي يمكنها التحرك في إطار منفرد نظرًا لترابط مصالحها مع أطراف أخرى قادرة على حمايتها، فإن هناك دولاً أخرى لا يمكنها الاستغناء عن مظلة مجلس التعاون، فضلاً عن أن الخبرة التاريخية تؤكد أن "حليف اليوم قد يكون عدو الغد".

ثالثًا ـ الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون.. خيارات ومعوقات:

قدمت السيناريوهات المستقبلية السابقة صورة تدعو إلى التساؤل حول ماهية الأطروحات أو الخيارات التي يمكن في إطارها صياغة مفهوم مستحدث يحقق معادلة ضمان الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون، تماشيًا مع الظروف والمتغيرات المتوقعة على البيئات الداخلية والإقليمية والدولية.

ولعل من أبرز هذه الخيارات، والتي أجمع عليها العديد من الخبراء والمحللين، هو مفهوم "التعاون متعدد الجوانب"، وهو المفهوم الذي لن يتحقق إلا في إطار "نظام أمني إقليمي شامل" يضم كل دول المنطقة ويقوم على تعاون جميع أطرافها (بما في ذلك العراق وإيران واليمن إضافة إلى الولايات المتحدة كفاعل رئيسي في المنطقة) للحفاظ على الاستقرار والأمن من أجل الصالح العام[٢٦].

ويذهب أنصار هذا الخيار إلى أن أي نظام أمني في الخليج **يتطلب ثلاثة عناصر، الأول:** تحقيق توازن القوى بين أطراف الإقليم الخليجي، بحيث لا يرجح طرف على آخر، وتكون كل القوى راضية بصورة معقولة عن الوضع الراهن، **الثاني:** الإصلاح الداخلي بجميع مستوياته بحيث يشكل كل دول الإقليم، وبما يضمن نظامًا إقليميًا أكثر استقرارًا لا يمثل عبئًا على القوى الخارجية، وبما يحد من البواعث الداعية إلى نمو قوى التطرف، **والثالث:** تعدد الأطراف التي يجب أن تشارك في أمن الخليج.

ويرى هؤلاء أيضًا أن خلق أمن إقليمي في الخليج العربي لا يتطلب طرازًا خليجيًا على نمط الاتحاد الأوروبي أو حلف الناتو، وأن ما تحتاج إليه دول الخليج هو سلسلة من العلاقات الثنائية والمتعددة، المتداخلة أو المتشابكة، مع وجود شبكة معززة مشتركة من الترابط بين كل دول الخليج بمفهومه الأوسع، وأن توفر هذه الشبكة دورًا للتنظيمات الرسمية القائمة مثل مجلس التعاون الخليجي.

وينصرف مفهوم الأمن الإقليمي متعدد الجوانب بداية، إلى وجود نظام تتوافر فيه المتغيرات الثلاثة اللازمة لنشأة النظم الإقليمية، والتي تشمل: تعدد الوحدات الإقليمية بحيث تفوق الثلاث، ووجود تفاعلات منتظمة اجتماعيًا بين تلك الوحدات تكشف عن أنماط ونماذج سلوكية معينة، وأخيرًا انتماءها إلى منطقة جغرافية واحدة مع وجود قدر من التجانس والروابط بينها، دون أن يعني ذلك ضرورة توافر هوية قومية مشتركة بينها، (رغم أن هذه الهوية المشتركة هي من عناصر قوة النظم الإقليمية)، مع التأكيد على أن توافر نظام أمني إقليمي لا يعني بالضرورة إزالة كل الخلافات بين وحداته

السياسية، وإنما تطوير آلية تحول دون خروج تلك الخلافات عن نطاق السيطرة، بحيث تأخذ صيغة العلاقات التنافسية ذات النتيجة الصفرية، وهذه الصيغة تتطلب توافر مجموعة من الأمور، **منها**[٢٧]:

ـ إدراك تلك الوحدات لارتفاع تكلفة الصراعات المفتوحة بينها.

ـ قبول فكرة تطور نظام الأمن بطريقة تسمح بتعبيرها عن رؤاها المختلفة بخصوص القضايا محل الاهتمام بطريقة سلمية. فليس من الواقعية تصور تخلي أي منها عن رؤاها خاصة في المراحل الأولية لإقامة هذا النظام.

ـ الاتفاق على مجموعة معايير متضمنة في وثيقة، تحدد كيفية ممارسة العلاقات في المنطقة، وبمرور الوقت ستدرك تلك الوحدات أن الحفاظ على تلك المعايير والالتزام بها أكثر تلاؤمًا مع مصالحها، مقارنة بما قد تحصل عليه من مكاسب في حال اتخاذها خطوات أحادية الجانب تخالف تلك المعايير.

ـ إدراك طبيعة عملية بناء نظم الأمن الإقليمية، من حيث كونها عملية مفتوحة النهاية، يكون خلالها النظام قادرًا على التكيف والتطور، استجابة للاهتمامات والقضايا الجديدة، من خلال تطوير آليات ملائمة تسهم كذلك في تمكين الوحدات من العيش معًا في انسجام نسبي. فالنظام الذي يهدف لتدمير رؤية معينة، أو كيان معين يكون أقرب إلى الحلف منه إلى نظام أمن إقليمي.

وفيما يتعلق باقترابات إقامة نظام الأمن الإقليمي، يمكن التمييز بين أربعة اقترابات: يتمثل **الأول**، فيما يعرف باسم **الأمن الشامل**، ويفترض

إدراك وحدات النظام الإقليمي، مدى الارتباط بين القضايا العسكرية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الأمن والحفاظ عليه. ويتمثل الاقتراب **الثاني في الأمن التعاوني** (مثل دول جنوب شرق آسيا)، وهو صورة للتعاون غير الرسمي بين وحدات النظام الإقليمي لتطوير مجموعة من مبادئ ومعايير السلوك، والتي يتم التأكد من مدى الالتزام بها من خلال تنظيم الحوار والمناقشات.

وينصرف **الثالث** الذي يعرف باسم **الأمن المنسق** (مثل الاتحاد الأوروبي)، إلى تنسيق الوحدات سياساتها الأمنية من أجل تحقيق أهداف متفق عليها. في حين يفترض الاقتراب **الرابع**، إقامة ترتيب **للأمن الجماعي**، تحدد الوحدات في إطاره تهديدًا معينًا، يتم توجيه مواردها الدفاعية للتعامل معه، فيغدو أي هجوم على أي وحدة بمثابة هجوم على جميع الوحدات.. وهو الاقتراب الأمثل للنظام الإقليمي الخليجي المأمول.

وفي الحاصل..فإن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تظل – وبالترجيح– وحتى عام ٢٠٢٠، أمام تحديين رئيسيين، **أحدهما** شمولي يتمثل في البحث عن الصيغة الاستراتيجية الملائمة التي تكفل لها التوصل إلى مفهوم الأمن الجماعي، الذي يضمن لها استقرارًا داخليًا وإقليميًا، ويساعدها على مواجهة التحدي **الآخر**، والذي يكمن في مجموعة التهديدات الجزئية الأخرى التي تمثل مصدرًا للقلق والتوتر داخل دول مجلس التعاون، والسيناريوهات المطروحة – سلفًا– بمعطياتها وتوقعاتها قد تصلح مدخلاً لمقاربة هذين التحديين والسيطرة على تفاعلاتهما..ولو بشكل نسبي.

المراجع:

(١)عبد الجليل محمد حسنين كامل. "الجزيرة العربية والنظام العالمي الجديد". الطبعة الأولى. ص ٢٠٤.

(٢) أشرف سعد العيسوي. انعكاسات البيئة الإقليمية والدولية على أمن مجلس التعاون الخليجي. مصدر سابق.

(٣) رامي أحمد نصر سليم صلوحة. "مواقف النخب الخليجية الحاكمة من تداعيات الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق". رسالة ماجستير غير منشورة. معهد البحوث والدراسات العربية: القاهرة. ٢٠٠٦.

(٤) صحيفة "واشنطن بوست". ٢٠٠٣/٩/٧.

(٥) المصدر السابق.

(٦) للمزيد من التفاصيل حول هذه الجزئية، راجع: التحديات المفتوحة أمام الأمن الإقليمي الخليجي..تشخيص الوضع واقتراحات الحركة. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦، ص ٣٤.

(٧) "أمن الخليج..الواقع: التحديات. آفاق المستقبل". مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. أبريل ٢٠٠٥. ص ٢٨.

(٨) لمزيد من التفاصيل حول التركيبة العرقية والإثنية للعراق. انظر: "د. محمد السعيد إدريس. القوى السياسية العراقية ودورها في تحديد مستقبل العراق. في: (د. عمر الحسن وآخرون، العراق بعد الحرب..إلى إين؟). مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. لندن. ص ص ١٧-٢٤

(٩) د. ظافر محمد العجمي. "أمن الخليج العربي: تطوّره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية". مركز دراسات الوحدة العربية. مارس ٢٠٠٦. ص ٦١١.

(١٠) د. جمال مظلوم، "تداعيات ما يحدث في العراق على أمن الكويت"، ندوة نظمها مركز الخليج للدراسات الخليجية. القاهرة. مايو ٢٠٠٤

(١١) أ.د حسنين توفيق إبراهيم. "الخليج إلى أين؟: رؤية استشرافية". من كتاب: "الخليج في عام ٢٠٠٤". مركز الخليج للأبحاث. الطبعة الأولى. ٢٠٠٥. ص ٢٥٧.

(١٢) د ظافر محمد العجمي. مصدر سابق. ص ٦٠٩.

(١٣) "التحديات المفتوحة أمام الأمن الإقليمي الخليجي". مصدر سابق.

(١٤) أمل حمادة. "إيران والشرق الأوسط الجديد". مجلة السياسة الدولية. العدد (١٥٢). أبريل ٢٠٠٣. المجلد (٣٨). ص ١٣٨.

(١٥) أشرف سعد العيسوي. "انعكاسات البيئة الإقليمية والدولية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي. مصدر سابق.

(١٦) أ. د حسنين توفيق إبراهيم. مصدر سابق. ص ٢٥٧.

(١٧) المصدر السابق. ص ٢٥٩.

(١٨) القدس العربي. ٢٠٠٧/٣/١٣.

(١٩) المناورات الإيرانية والحشود الأمريكية..واحتمالية شن حرب محدودة. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. ٢٠٠٧/٣/١

(٢٠) احتمالات المواجهة العسكرية مع إيران..سيناريوهات عديدة لكارثة محققة. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. ٢٠٠٧/١/١٩.

(٢١) ريمون قلته سيحة. الإدارة الإيرانية لأزمة الملف النووي مع واشنطن والوكالة الدولية. مجلة "شؤون خليجية". مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. العدد (٣٦)، شتاء ٢٠٠٤.

(٢٢) فتوح أبو دهب هيكل. أزمة البرنامج النووي الإيراني والتداعيات المحتملة على أمن المنطقة. مجلة "شؤون خليجية". مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد (٤٥). ربيع ٢٠٠٦.

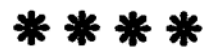
(٢٣) صحيفة الشرق القطرية. ٢٠٠٤/٤/٢٠.

(٢٤) أمن الخليج لا يمر عبر الناتو. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. لندن. ٢٠٠٤/٥/٢٩.

(٢٥) أمن الخليج لا يمر عبر الناتو. م.س.ذ.

(٢٦) مؤتمر "مستقبل أمن الخليج..أطر أمنية بديلة للقرن الحادي والعشرين". عقد في دبي في سبتمبر ٢٠٠٥. ونظمه معهد "ستانلي" الأمريكي. بالتعاون مع "مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للبحوث العسكرية" (إنجما).

(٢٧) عبد الجليل زيد المرهون، نحو بناء معرفي جديد لقضية الأمن في الخليج. صحيفة الرياض. ٢٠٠٥/٨/٢٦



الفصل الخامس

اقتصاديات مجلس التعاون:
تحديات العولمة والتنافس على النفط

أمل عبد اللطيف
باحثة في الشؤون الاقتصادية

في ظل عصر تحركه قوى العولمة مرت الساحة الدولية والإقليمية بأحداث غيرت موازين القوى الاقتصادية على المستوى العالمي، إذ برز نجم الدول الأسيوية كالصين والهند ودول جنوب شرق آسيا، كقوى اقتصادية صاعدة، ولكن وفي توقيت مواز كانت هناك مؤثرات سلبية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، بفعل ما تشهده المنطقة من بؤر توتر وحروب، فضلاً عن التأثر بالتغيرات الدولية وفق نظرية الأواني المستطرقة، ولقد أفرزت تلك الأوضاع مجموعة من التحديات أمام دول المجلس تستدعي إعادة تحديد أهدافها الاقتصادية الخارجية والداخلية بما يتلاءم مع المعادلات الدولية والإقليمية الجديدة التي أفرزتها العولمة بحكم ما تمتلكه من موقع استراتيجي وموارد طبيعية يؤهلانها لاحتلال مكانة متميزة في المنظومة العالمية.

أولاً ـ البيئة الاقتصادية المحيطة بدول مجلس التعاون وتأثيرها عليها:

شهد الاقتصاد العالمي في الفترة الأخيرة مجموعة من التحولات الكبرى، وإحداها تغير اتجاه المؤشرات الاقتصادية الخاصة بمعدلات النمو العالمي وحركة الاستثمارات الدولية المباشرة والتجارة لصالح الاقتصاديات الناشئة؛ حيث شهدت حوالي ٣٢ دولة ناشئة خلال عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ نمواً اقتصاديًا متواصلاً للمرة الأولى خلال ٣٠ عامًا؛ كالصين والهند

وكوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورة وتايوان ودول أمريكا اللاتينية وغيرها من الاقتصادات النامية التي أصبحت الآن في عداد الدول الصناعية الحديثة وفقًا لحسابات البنك الدولي، بعد استحواذها على أكثر من نصف الزيادة العالمية في إجمالي الناتج المحلي؛ حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي للدول النامية بمقدار ١,٦ تريليون دولار، بينما كان الارتفاع في الدول الصناعية المتطورة ١,٤ تريليون دولار في عام ٢٠٠٦ فقط، في حين بلغ متوسط النمو الاقتصادي في الدول الناشئة ٦% مقارنة بـ ٢,٤% في الدول الغنية[١]، وهو ما يظهر بشكل أكثر تفصيلاً في **الجدول التالي:**

جدول (١)

تطور معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة(%)

السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الناتج العالمي	٣,٠	٣,٩	٥,٠	٤,٣
الاقتصادات المتقدمة	١,٦	٢,١	٣,٦	٢,٩
الولايات المتحدة	١,٩	٣,٠	٤,٣	٣,٥
منطقة اليورو	٠,٨	٠,٥	٢,٢	٢,٢
أسواق ناشئة ودول نامية	٤,٨	٦,١	٦,٦	٥,٩
أفريقيا	٣,٥	٤,٣	٤,٥	٥,٤
روسيا	٤,٧	٧,٣	٧,٣	٦,٦
الدول النامية الآسيوية	٦,٦	٧,٧	٧,٦	٦,٩
الصين	٨,٣	٩,١	٩,٠	٧,٥
الهند	٥,٠	٧,٢	٦,٤	٦,٧
الآسيان-٤	٤,٣	٥,١	٥,٥	٤,٨
البرازيل	١,٩	-٠,٢	٤,٠	٣,٥

(المصدر: IMF, World Economic Outlook, September2004,P.3)

ولعل هذا راجع لتسارع الاقتصادات النامية بخطوات واسعة نحو تعديلات جوهرية لهياكلها الاقتصادية، ومن ثم نجد أن التوازن في الطلب على النفط العمود الفقري للنمو الاقتصادي، قد بدأ في تغيير اتجاهه ليتقدم نحو الدول الصناعية الجديدة التي تعتمد في تحقيق التميز على السرعة في الأداء الصناعي، مما ينبئ بتحول جديد في ميزان القوى الاقتصادية نحو التعددية القطبية.

وكرد فعل من جانب الولايات المتحدة وفي محاولة منها للاحتفاظ بهيمنتها، عمدت إلى إجراءات إعادة تكييف في استراتيجيتها وسياساتها الخارجية بما يتناسب مع مرحلة التحول الراهنة، من خلال الحرص على تقوية علاقاتها التجارية والاقتصادية مع تلك الاقتصادات الناشئة، كذلك حدث تقدم كبير في علاقات الاتحاد الأوروبي واليابان بتلك الاقتصادات؛ حيث وضع الأول أسسًا لإقامة شراكة شاملة مع بكين، كما أعلنت روسيا واليابان عن رغبتهما في توقيع شراكة قوية ودائمة نحو القرن الحادي والعشرين، ووضعت كل من موسكو وبكين أسس شراكة استراتيجية طويلة المدى، وعقدت أمريكا اجتماعات قمة ثنائية مع أوروبا واليابان وروسيا في نفس العام.

ومن هذا المنطلق يمكن القول إنه قد برزت تحولات كبرى يتمثل أبرزها في سعي الدول الكبرى لتوثيق علاقاتها الثنائية، في إطار القضايا الكبرى وإدخال الأمن الاقتصادي ضمن استراتيجية الأمن القومي، كما أصبحت استراتيجية التكتلات الاقتصادية السمة المميزة؛ حيث لم يقتصر

هدف بناء التجمعات الإقليمية على بلدان ذات اقتصادات متجانسة ومتقدمة فقط، فعلى سبيل المثال .. فإن الاتحاد الأوروبي في توسعه ضم دول شرق أوروبا ذات الاقتصادات الأقل تقدمًا، كما ظهر خلال تسعينيات القرن الماضي تكتل "النافتا" الذي ضم اقتصادات مختلفة كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك؛ حيث تستهدف المكسيك تحقيق أهداف داخلية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي والوصول إلى أسواق الدول الشريكة وجذب الاستثمار والتكنولوجيا، وبالتالي تحسين معدل النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للولايات المتحدة فتطمح في مواصلة سياساتها التجارية الدولية ومحاولة إقامة تكتل مواز للأوروبيين، وأخيرًا بالنسبة لكندا، فإنها تسعى ألا تبقى معزولة في محيطها القريب والاستفادة

وعلى الجانب الإقليمي العربي، الذي يشغل حوالي ١٠% من المساحة السكانية في العالم وحوالي ٥% من عدد سكان العالم، وأقل من ٢,٥% من الناتج الإجمالي العالمي. فقد بلغ حجم الناتج الإجمالي للدول العربية (٢٠٠٥) حوالي تريليون دولار، في الوقت الذي بلغ الناتج الإجمالي العالمي أكثر من ٤٤ تريليون دولار، كما تبرز ضآلة الوزن الاقتصادي للوطن العربي في كونه لا يمثّل وحدة متكاملة رغم الخصائص المشتركة الكثيرة التي تتسم بها دوله، وذلك نظرًا لاستفحال مظاهر التبعية به بكل أشكالها، بما ينفي أي وجود لقاعدة اقتصادية وسياسية واجتماعية للدولة القطرية العربية؛ حيث اتضح هذا التفكك الإقليمي، من خلال هشاشة حجم التجارة البينية العربية منذ إعلان تأسيس السوق العربية، بحيث لا تتجاوز نسبة ١٠,٣% من إجمالي التجارة العربية الخارجية البالغة ٨٧٣ مليار دولار (٥٥٩ مليار للصادرات ٣١٤

للواردات)، كما أن قسمًا كبيرًا من ناتج الدول العربية لم يوظف في تطوير البنية التحتية والتقدم العلمي، وفي تطوير الصناعات التحويلية العربية وتطوير الإنتاجية الزراعية، في مقابل تزايد حالة التدهور الاقتصادي وتراجع عناصر النمو والتنمية.

وهو ما ساعد على ظهور المزيد من التحديات لدى المنطقة كتزايد معدلات البطالة في البلدان غير النفطية التي تضم ٧٨% من السكان، وما ينتج عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية على جميع المستويات، فالعمالة العربية كما في عام ٢٠٠٥ بلغت حوالي ١١٢ مليون عامل منهم ١٦,٨ مليون عاطل عن العمل بنسبة ١٥% من مجموع القوى العاملة العربية، ووفقا لما تشير إليه بيانات الجامعة العربية يترافق ذلك مع تزايد مساحات الفقر وانتشاره، فحوالي ٢٠٠ مليون نسمة معظمهم في البلدان العربية غير النفطية التي يتدنى معدل دخل الفرد السنوي فيها إلى أقل من ألف دولار، في حين يتجاوز هذا المعدل ٣٠ – ٤٠ ألف دولار سنويًا في البلدان النفطية.

وبينما يتراجع الثقل الاقتصادي العربي، كان الثقل النسبي للنفط تتضاعف أهميته في الأسواق العالمية .. كما سبق القول، فلقد دخلت دول جديدة إلى حلبة السباق للفوز بالنفط الخليجي، واشتدت المنافسة بين باقي العملاء من المؤسسات الأمريكية والأوروبية للحصول على أفضل الصفقات والعروض، خوفًا من اتجاه الاقتصادات الصاعدة إلى الاستحواذ على نصيبها من الكعكة الخليجية أو انتهاج الاقتصادات الخليج نهج تلك الاقتصادات.

وهو ما ترتب عنه في النهاية موجة من ارتفاع أسعار النفط، ومـــا ساعد على استمرار ذلك وجود قلق متزايد من التوتر الـــسياسي العـــالمي، وتراجع إمداداته من الدول المنتجة من غير دول "أوبـــك"، نتيجـــة لتراجـــع الاستثمارات بسبب سخونة الأجواء السياسية في البلدان التي تمتلك احتياطات نفطية تجارية.

وعلى الرغم من اعتقاد البعض أن ذلك الارتفاع نعمة لدول المجلس، متمثلة في زيادة الدخل القومي لدى الدول الخليجية المصدرة للـــنفط بمقـــدار ٣٠٠ مليار دولار في العام ٢٠٠٤، مما أدى إلى تحسن في وضعها المالي، وموازين مدفوعاتها، وهو ما عزز النمو في المنطقة ليبلغ نحو ٥% وزيـــادة في الدخل الفردي لغالبية سكان المنطقة تتراوح بـــين ٣% ـــــ ٤%، إلا أن السيولة التي صاحبت هذا الارتفاع أدت إلى زيادة معدلات التضخم في الدول المنتجة؛ حيث وصل التضخم عام ٢٠٠٦إلى ٤% مقارنة بـــــ٢,٧%عـــام ٢٠٠٥ و١,٨% عـــام ٢٠٠٤ و١,٣% عـــام٢٠٠٣ و٠,٨% عـــام ٢٠٠٢، ويتوقع أن تتراجع النسبة في عام ٢٠٠٧ إلى ٣,٦%[٢]، كما شهدت منطقـــة الخليج وكرد فعل للضغوط التضخمية حالة غير مسبوقة من الارتفـــاع فـــي تكاليف المعيشة تصل –حسب دراسة نشرت في دبي مؤخرًا – إلـــى ٢٤% خلال عام ٢٠٠٦، علاوة على أن ذلك الارتفاع قد يدفع الـــدول المـــستهلكة للبحث والتركيز على استخدام أنواع من الطاقة البديلة مثل الغاز الطبيعـــي، والطاقة النووية والشمسية.

ثانيًا ـ دور المستجدات في السياسة الاقتصادية لدول المجلس:

التحول إلى السوق الواحدة، ونمو الشركات الوطنية لتتحول إلى مؤسسات متعددة الجنسيات عابرة للقارات، يعدان الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها أي دولة في أي محاولة هادفة للخروج من الوضع التابع الذي يجعل اقتصادات عرضة للتقلب في أي وقت وفقا للأحداث الخارجية، وحتى يمكن تحقيق التقدم ومسايرة التحولات الحالية للاقتصادات الخليجية كان لابد لها الانطلاق من حيث تقف فهي:

- تتمتع بأهمية استراتيجية أتاحها لها موقعها الفريدِ وسط العالم، لتصبح محط أنظار مختلف دول العالم لتنشيط حركة التجارة.

- برزت أيضًا أهميتها الحيوية في الموارد الهائلة الدفينة في أراضيها لتمتلك بذلك زمام الاقتصاد العالمي وديمومته، فالنفط يسهم بنحو الثلث من الناتج المحلي الإجمالي وبنحو ثلاثة أرباع الإيرادات الحكومية والصادرات السنوية، وفي نفس الوقت لا يزال نمو القطاع غير النفطي ضعيفًا.

وانطلاقًا من ذلك، تشترك كل دول الخليج في ثلاث سمات اقتصادية رئيسية، والأولى تتعلق بالخلل في الدور الاقتصادي للمنطقة، وهو يبرز في بعض المؤشرات مثل انخفاض حجم التجارة الخارجية غير النفطية من الجانب الخليجي إلى العالم وتواضع متوسط معدل نمو الناتج القومي في منطقة الخليج، بجانب عدم نجاحها في أن تصبح موضع جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، **والثانية** تتصل بالتباين الحاد بين المنطقة والعالم المتقدم على المستويين التقني والمعرفي، وهو ما يلاحظ من خلال استمرار دول

المنطقة في استيراد التقنية الجاهزة، دون أن يسهم ذلك في توطينها، وذلك بسبب تراجع الإنفاق على البحث العلمي إلى نحو ٠,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٤% في الدول المتقدمة. **أما الثالثة** فتتعلق بالتفاوت في مستويات التنمية الشاملة بين المنطقة والعالم الذي يأتي كنتيجة طبيعية للسمتين السابقتين[٣]، وهو ما ترتب عليه ظهور مشكلة أوضاع سوق العمل وانتشار البطالة بين مواطنيها؛ حيث تنتشر العمالة الوافدة في كافة القطاعات الخليجية، ويصل عددها حسب الإحصائيات الصادرة عام ٢٠٠٤ إلى ١٠ ملايين نسمة من إجمالي ٣٨ مليون مواطن خليجي، وتمثل ٨٠% من سكان الإمارات وحوالي ٧٢% من سكان قطر و٦٣% في الكويت و٣٠% في السعودية و٢٦% في البحرين وعمان.

كما بدأت مشكلة الفقر تعرف طريقها إلى دول الخليج، فالكويت وعلى الرغم من أن دخل المواطن فيها من الدخول الأعلى في العالم؛ إذ تقدر حصته بحوالي ١٧ ألفا و٤٠٠ دولار سنويًا من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هناك نحو مائتي أسرة تطلب مساعدات يومية من "صندوق الزكاة" الكويتي الذي يصرف حوالي ٢٥٠٠ مساعدة شهرية للمحتاجين، كما تعاني السعودية وبصورة أكبر من المشكلة؛ ففي تقرير نشرته صحيفة "الرياض" في ٢٤ مايو ٢٠٠٥ ذكر أن هناك ٥١% من الأسر لا يوجد لديها دخل ثابت، كما أن ٥٥% من الأسر ليس لديها مسكن خاص[٤]، وكذلك تعاني عمان من تلك الظاهرة..

وبناء على هذه الثوابت وأبعادها، وفي ضوء ما تقدم من الأوضاع العامة للبيئة المعاصرة، فقد اتضح للقادة الخليجيين ضرورة الإصلاح

السياسي، الذي يقوم على أساس الديمقراطية وإصلاح اقتصادي متجه نحو الأخذ باقتصاد السوق؛ حيث إنهما الأكثر توافقًا مع ظروف العالم المعاصر بما يتضمنه من غلبة لاتجاهات العولمة، وفي ظل توازن القوى العالمية والظروف الاقتصادية والسياسية للدول العربية.

فالأمر إذًا لا يسمح بالوقوف جانبًا والاستناد على الخصائص التقليدية التي باتت غير متوائمة مع مسيرة الوضع الحالي، بل لابد من استغلال العولمة والتجارب السابقة والبناء عليها للوصول إلى الأهداف المنشودة، وضمن هذا السياق أخذت دول الخليج مجموعة من السياسات والتدابير سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي لتعزيز قدرة اقتصاداتها على مواجهة التحديات، ومن هذه السياسات:

١ـ على المستوى الداخلي:

انطلاقًا من عدم استطاعة أي دولة خليجية توفير الحماية الأمنية والاقتصادية بمعزل عن نظيراتها، ونظرًا لتشابه الملحوظ بينهم في السياسات الاقتصادية والموارد الطبيعية وقواعد الإنتاج المشتركة لجهة النمو الاقتصادي والتنمية، وتماثل التحديات التي تواجهها كشح المياه والفقر والعمالة والنمو السكاني ونتائجهما وتحدي البيئة ومدى استدامة استهلاك الموارد الطبيعية ، وقامت بتقوية العلاقات بينها، من خلال توسيع مجالات التعاون بينهم في مجلس التعاون الخليجي ـ الذي أنشئ لدول الخليج العربية عام ١٩٨١، معلنًا عن بدء مرحلة جديدة أساسها التعاون والتضامن على طريق التنمية والتحديث، ليكن بذلك نموذجًا للتكتلات الإقليمية الناجحة في عالم أضحى لا يعترف إلا بالتكتلات في مواجهة التحديات على اختلافها ـ.

وكان أوجه تقوية المجلس واضحة من خلال العمل على تطوير الاتفاقية الاقتصادية الموحدة -التي أقيم المجلس على أساسها، والتي نصت على تحقيق المواطنة الاقتصادية بين مواطني المجلس وتوحيد وتقريب الأنظمة والسياسات الاقتصادية وربط البنى الأساسية وإقامة المشروعات المشتركة بين دول المجلس وإيجاد المؤسسات المشتركة- ، وتبنت الاتفاقية الجديدة منهاجًا للعمل لا يكتفي بالحث على التعاون، ولكنه يمتد إلى النص الصريح على التكامل الاقتصادي بتبني برامج محددة وآليات قابلة للتنفيذ[٥]، وفقًا لمتطلبات التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون، وفي هذا السياق فقد حققت تجربة مجلس التعاون الخليجي الكثير من الإنجازات على صعيد مجالات التعاون الاقتصادي، **وأبرزها:**

أ ـ التعاون النفطي: من خلال وضع سياسة نفطية موحدة وتبني مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي واتخاذ كافة الإجراءات لتجنب التنافس الضار لتحقيق أكبر عائد وضمان استقرار الأسعار، وفتح أسواق جديدة، وقد استخدمت دول مجلس التعاون الخليجي عائداتها النفطية المتحققة من الارتفاع الأخير لأسعار النفط لتحديث البنية التحتية وإيجاد فرص العمل وتحسين المؤشرات الاجتماعية، وتمكنت في الوقت نفسه من الحفاظ على مستوى الدين الخارجي المنخفض نسبيًا ومواصلة دورها كجهات مانحة مهمة للبلدان الفقيرة.

ب ـ التعاون التجاري: في عام ٢٠٠٣ بدأ العمل بإعلان الدوحة حول قيام الاتحاد الجمركي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ حيث يعد خطوة متقدمة نحو منطقة التجارة الحرة وممهدةً لقيام السوق المشتركة، والذي

بموجبه يتم إلغاء الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي، بالإضافة إلى الالتزام بتعريفة جمركية موحدة على الواردات من الدول غير الأعضاء، وذلك من أجل تحسين جودة المنتجات وخفض الأسعار عن طريق توسيع السوق وتخفيض كلفة الإنتاج من خلال زيادة التجارة البينية للدول الأعضاء التي تبلغ حاليًا نحو ٧% من مجموع التبادل التجاري للدول الست مع دول العالم، والاستفادة من اقتصاديات الحجم وزيادة المنافسة ورفع كفاءة الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بما يسهم في فتح مجالات أوسع للاستثمارات البينية، فقد شهد العام الأول لبدء العمل لهذا الاتحاد تحقيق زيادة بنسبة ٢٠% في التجارة البينية لدول المجلس لترتفع إلى ٢١,٥ مليار دولار[٦]، وفقًا لما كشفت عنه الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، وهي أعلى قيمة لإجمالي التجارة البينية بين دول المجلس منذ قيامه في ١٩٨١.

كما قام بتوقيع اتفاقيات للتعاون الثنائي مع العديد من هيئات التحكيم الدولية والإقليمية، وفي قمة أبو ظبي التي عقدت في ديسمبر ٢٠٠٥ قرر المجلس اتخاذ إجراءات أكثر نضجًا نحو السماح لمواطني المجلس بالعمل في دوله، وممارسة أنشطة جديدة مثل مكاتب التوظيف الأهلية وتأجير السيارات والأنشطة الثقافية، فيما قرر إعفاء مجموعة من السلع من الجمارك.

جـ ـ التعاون الصناعي: أدركت دول مجلس التعاون الخليجي منذ وقت مبكر أن النفط الخام ــ عماد اقتصادها ــ ثروة ناضبة لا محالة، وأنه ما لم يتم استخدام عوائده في تحقيق تنمية شاملة، فإن الأجيال القادمة تصبح أمام تهديد حقيقي بالإفقار العام، وهذا ما دفعها لتنشيط الاستراتيجية الموحدة للتنمية

الصناعية التي تبنها المجلس منذ قيامه وتستهدف تسريعها في كل دول المجلس على أساس تكاملي وبما يتناسب مع إمكانيات وظروف كل دوله، والعمل على زيادة معدلات النمو في القطاع الصناعي

وقد عززت حالة النفط في السوق الدولية من قدرة الدول الست على تمويل التنمية الصناعية بها؛ حيث بلغت الإيرادات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي ٢١٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ بزيادة ٢٩% عن مستواها في ٢٠٠٣ وفقًا لتقرير الإسكوا، فقرر المجلس السماح للمستثمرين من مواطني دول المجلس بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية بالدول الأعضاء.

ويوضح الجدول التالي التطور في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون وفقًا للإستراتيجية الصناعية الجديدة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥.

جدول (٢)

الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي

وتطوراته من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ (بالمليار دولار)

البيان	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الإمارات	٧٢,٧	٧٤	٧٩,٢	٨٢,٤	٨٧,٤
البحرين	٨,٣	٨,٨	٩,٤	٩,٨	١٠,٥
عمان	٢١,٣	٢١,٨	٢٢,٢	٢٣	٢٤
قطر	١٨,٦	١٩,٩	٢٠,٩	٢٢,١	٢٣,٣
الكويت	٣٧	٣٦,٩	٣٩,٢	٤٠,٣	٤٢,٦
السعودية	١٨٩,٧	١٩٠	٢٠٣,٦	٢١٤,٤	٢٢٥,١
الإجمالي	٣٤٧,٧	٣٥١,٥	٣٧٤,٥	٣٩٢,٢	٤١٢,٩

المصدر: تقرير الإسكوا المنشور في جريدة البيان الإماراتية في ٢٠٠٥/٧/١

من ناحية أخرى قامت دول المجلس بتوسيع السوق أمام صناعاتها من خلال إنشاء مناطق حرة داخلية، كالمنطقة الحرة بالسعديات والمناطق الحرة بجبل علي والشارقة وأم القيوين ورأس الخيمة بالإمارات.

كما قرر المجلس في دورته الـ ٢٢ في مسقط ٢٠٠١ منح المنشآت الصناعية في دول المجلس إعفاء من الرسوم الجمركية على وارداتها من الآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الخام الأولية ونصف المصنعة ومواد التعبئة والتغليف اللازمة مباشرة للإنتاج الصناعي، ووافق المجلس في دورته الـ ٢٣ عام ٢٠٠٢ على توصية وزراء المالية والاقتصاد في اجتماعهم الـ ٥٩ بشأن كيفية حماية الصناعات الوطنية في دول المجلس بعد قيام الاتحاد الجمركي. كما اعتمد في دورته الـ ٢٤ بالكويت ٢٠٠٣، النظام الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول المجلس كقانون إلزامي اعتبارًا من بداية عام ٢٠٠٤.

د ـ التعاون المالي والنقدي: الاتحاد النقدي والعملة الموحدة:

كان المجلس الأعلى لدول الخليج العربية قد قام في الدورة الحادية والعشرين بالمنامة عام ٢٠٠٠ بإقرار اعتماد الدولار الأمريكي مثبتًا مشتركًا للعملات الخليجية، كخطوة مبدئية نحو التوصل لعملة خليجية موحدة والتي ترجع محاولاتها إلى عقد السبعينيات من القرن الماضي، وتمت بالفعل في قمة أبو ظبي الـ ٢٦ في ديسمبر ٢٠٠٥ الموافقة على المعايير النقدية والمالية لإقامة الاتحاد النقدي، وهو يخص مستويات مقبولة لأسعار الفائدة والتضخم والاحتياطيات والدين ونسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن المعلوم أن إيجاد عملة خليجية موحدة سيقضي على المخاطر

المتعلقة بأسعار صرف العملات الخليجية، ويعمق مفهوم السوق الواحدة لدول المجلس، ويسهم بشكل فعال في تطوير وتكامل الأسواق المالية، كما يسهم في تطوير أسواق الأسهم والسياحة والاستثمارات، ولكن هذه العملة تقتضي توحيد وتنسيق التشريعات، وضرورة تطبيق الدول الخليجية مبدأ الاقتصاد المشترك من خلال السماح بتداول العملات الخليجية في جميع الدول الأعضاء حتى الوصول إلى تطبيق الاتحاد النقدي، ويؤدي عمل هذا الاتحاد إلى جلب رؤوس أموال كبيرة للاستثمار في المنطقة.

وفي السياق.. يمثل إنشاء البنك المركزي الخليجي والجوانب التشريعية المتعلقة بتوحيد العملة قضايا ملحة تتطلب حسمًا سياسيًا.

٢- العلاقات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي:

في ظل الاتجاه العالمي نحو إقامة التكتلات الاقتصادية، وتزايد قوى العولمة وما تتضمنه من تحرير للتجارة والاستثمار، أصبح لزامًا على دول المجلس أن تتبنى استراتيجية خليجية موحدة لعلاقاتها مع الدول والمجموعات والمنظمات الاقتصادية الإقليمية والدولية، لذلك عملت على تنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول

الأخرى، والتكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية ، لتقوية مواقفها التفاوضية وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، **وذلك من خلال جانبين..الجانب التجاري والجانب الاستثماري.**

وفيما يتعلق بالجانب التجاري..فإن تجد دول مجلس التعاون تجد نفسها أمام نظام تجاري عالمي تنكمش فيه الحدود، في الوقت الذي تعثرت

فيه مسيرة التكامل العربي، مما جعلها بحاجة لمثل هذه الاتفاقيـــات، لاســيما وأنها تمنح الفرصة لرفع نسبة النمو الاقتصادي من خلال نقل التكنولوجيــا والاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، مما يرفع من القدرة التنافسية للمنتجات الخليجية أمام المنتجات الأجنبية. كما تفتح تلك الاتفاقيات الأسواق الخارجية على مصراعيها أمام صادرات دول الخليج المتنامية، بمـــا يخــدم سياســتها الداخلية؛ إذ تتميز بضعف الطاقة الاستيعابية، فالاستهلاك الكلي لها في عـــام ٢٠٠١ لا يتجاوز٦٢,٨% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النسبة ضــئيلة إذا ما قورنت بغيرها من الاقتصادات العربية، التي يــصل فيهـــا الإنفـــاق الاستهلاكي نحو ٩٠%.ساعدها على ذلك مركزُها التجاري الفريد، فاتجهت إلى إقامة علاقات تجارية قوية مع الدول الكبرى التي تهتم بتوســيع حجــم المبادلات بشكل خاص، من هذه المنطلقات بـــدأت الاتـــصالات بـــين دول المجلس وعدد من الدول والمجموعات الدولية بهدف إيجاد الوسائل لتطـــوير العلاقات الاقتصادية والتجارية **معها على النحو التالي :**

١) **العلاقات مع الدول العربية**[٧]: بعد اتفاق دول المجلس على تعريفة جمركية موحدة وتحديد موعد قيام الاتحاد الجمركي، ورغبة منها في التأكيد على أنها تعمل كمجموعة واحدة لتعميق أواصر التعاون مع الدول العربيـــة، باعتبارها العمق الاستراتيجي لدول المجلس في مواجهة التكتلات الدولية ـــ وافق المجلس الوزاري، على دخول دول المجلـــس بـــشكل جمـــاعي فـــي مفاوضات مباشرة مع أهم الشـــركاء التجاريين العرب، للوصول إلى الإعفاء المتبادل الكامل لجميع السلع، وإلغاء القيـــود الجمركيـــة وغيـــر الجمركيـــة والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بين دول المجلس وهذه الدول.. وفي

هذا الإطار تم التوقيع في عام ٢٠٠٤ بالأحرف الأولى على اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس ولبنان وسوريا. كما أن هناك اتصالات جارية بين دول المجلس كمجموعة وبعض الدول العربية الأخرى للنظر في الآلية المناسبة لتعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي بينهما.

٢) **العلاقات مع الاتحاد الأوربي**(٨): يمثل تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الخليجي والأوروبي أهمية كبيرة لما يمثله الطرفان من ثقل اقتصادي كبير على المستوى العالمي؛ حيث يعد الاتحاد الأوروبي أكبر تجمع اقتصادي في العالم بسوق استهلاكية يصل حجمها إلى ٤٥٠ مليون نسمة، وبناتج محلي يقترب من ١٠ تريليونات يورو سنويًا، وتمثل منطقة الخليج العربي أهم منتج ومصدر للنفط في العالم. ولهذا بدأت انطلاقة تدعيم العلاقات بينهما في ١٥ يونيو ١٩٨٨، عندما وقع الطرفان اتفاقية تعاون ثنائي مشترك ذات شقين: **الأول**؛ اقتصادي يركز على تحقيق التعاون في مجالات الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والبيئة، **والثاني**؛ سياسي وبموجبه أنشئ مجلس سنوي مشترك من وزراء خارجية الطرفين، وهذا الوضع ساعد على البدء في مفاوضات إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الجانبين عام ١٩٩٠، وذلك من أجل مضاعفة حجم المبادلات التجارية وتحقيق الاستفادة القصوى لكل طرف، وتشكل واردات دول مجلس التعاون من الاتحاد الأوروبي حاليًا ثلث إجمالي وارداتها؛ إذ تصدر دول الاتحاد ما قيمته ٤٧,٤ مليار يورو إلى دول المجلس. وبهذا تشكل أكبر سوق بالنسبة للاتحاد الأوروبي، والآن تسعى دول المجلس لتنشيط تلك المفاوضات التي مر عليها عقود منذ تسعينيات القرن الماضي.

٣) العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية: يعقد في الآونة الأخيرة عدد من المنتديات لبحث آفاق تطوير العلاقات العربية – الصينية في المجالات المختلفة، وذلك بعد ما مرت العلاقات الاقتصادية بينهما بمراحل مختلفة بين الفتور والتنشيط، وتأتي تلك الجهود في ضوء رغبتهما في تعزيز آلية التعاون بينهما، خاصة بعد النمو الاقتصادي الصيني المتواصل ما بين ٨% إلى ١٠% على مدى العشرين عامًا الماضية، وهو ما جعلها مستوردًا رئيسيا للنفط؛ إذ تستورد ٤٣,٢٤% من حجم وارداتها النفطية من الخليج، بعد أن أصبحت ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم منذ عام ٢٠٠٣ بعد الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد بلغ حجم استهلاكها ٤,٦ مليون برميل يوميًا عام ٢٠٠٠، وارتفع إلى ٥ ملايين عام ٢٠٠٥، متجاوزة اليابان، وتعتبر دول الخليج أكبر شريك تجاري عربي مع الصين؛ إذ بلغت نسبة تجارتها معها ٦٨% من حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية عام ٢٠٠٤، ونتيجة لذلك أصبحت منطقة الخليج العربي تحظى بأهمية متزايدة في السياسة الخارجية الصينية. كما أصبحت الصين تحظى هي الأخرى باهتمام دول الخليج لما تمتلكه من قوة اقتصادية وسياسية وبشرية على المستوى العالمي، كما تمثل أيضًا أكبر سوق استهلاكية في العالم تضم أكثر من ١,٣ مليار نسمة (٢٠% من سكان العالم)، الأمر الذي يوفر فرصًا ضخمة أمام الصادرات الخليجية، وقد بدأت أولى خطوات اتفاقهما للدخول في مفاوضات إقامة منطقة حرة، من خلال توقيع اتفاقية إطارية للتعاون الاقتصادي عام٢٠٠٤، وبدأت الجولة الأولى من هذه المفاوضات في أبريل ٢٠٠٥[٩].

٤) **العلاقات مع باكستان:** تم التوقيع على اتفاقية إطارية للتعاون الاقتصادي بين دول المجلس وباكستان تتضمن الدخول في مفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بينهما، في إسلام أباد في أغسطس ٢٠٠٤، وعقدت الجولة الأولى من المفاوضات في فبراير ٢٠٠٦.

٥) **العلاقات مع الهند:** في أغسطس ٢٠٠٤، وقع الطرفان اتفاقية إطارية للتعاون الاقتصادي، تتضمن الدخول في مفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بينهما، وقد عقدت في مارس ٢٠٠٦ الجولة الأولى من تلك المفاوضات(١٠).

٦) **العلاقات مع تركيا:** تم التوقيع على الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي بين دول المجلس وتركيا في مملكة البحرين في ٣٠ مايو ٢٠٠٥، وذلك تمهيدًا للدخول في مفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين.

٧) **العلاقات مع دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية " افتا ":** أبدت دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية "افتا" (سويسرا، النرويج، أيسلندا، ليختنشتاين) رغبتها في الوصول مع دول المجلس إلى صيغة لإعلان مبادئ للتعاون المشترك بين الجانبين بينهما، وفي مايو ٢٠٠٠، وقع الطرفان على وثيقة تعاون مشترك، وتم بحث آلية البدء في المفاوضات لإقامة منطقة تجارة.

٨) **العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية:** يسعى الطرفان إلى تعزيز العلاقات القوية بينهما من خلال إرساء ركائز سليمة تحقق توازنًا أفضل للتعاون بين الجانبين، وذلك من خلال إقامة علاقات مؤسسية بين

دول المجلس كمجموعة إقليمية والولايات المتحدة، واستكمال وتوسيع علاقات التعاون القائمة على المستوى الثنائي بينهما، كاتفاقية التبادل التجاري بين واشنطن والمنامة، والتي يتوقع أن تؤدي إلى زيادة صادرات الأخيرة إلى الأولى بنسبة ٣٠% بعدما بلغت قيمتها ٣٧٨ مليون دولار ٢٠٠٤ نتيجة لزيادة فرص التصدير بالإضافة إلى توفير ٣٠ ألف فرصة عمل مع استقطاب استثمارات ضخمة تحول "المنامة" إلى مركز إقليمي.. وهناك جهود نشطة تبذل من أجل توقيع اتفاقيات أخرى مع قطر والإمارات وعمان، وذلك لتوسيع فرص التصدير للسوق الأمريكية التي يصل عدد سكانها ٣٠٠ مليون نسمة، وتنشيط مساهمة الولايات المتحدة في دعم جهود مجلس التعاون لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وسيتوقفنا في هذا السياق أن هناك كثير من المعارضين لعقد مثل هذه الاتفاقيات بسبب ما تثيره من مخاوف كثيرة تتعلق بتأثيرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والذي يتجسد في الشروط المتشددة التي تفرضها أمريكا على دول المجلس كشرط أساسي لتوقيع أي اتفاقية، وحسب هؤلاء، فإن الهدف من ورائها لا يخدم إلا المصالح الأمريكية، والتي لا تعير اهتمامًا لمصالح دول المجلس، بالإضافة إلى وجود حالة من الشك لدى المجتمع العربي في كل ما هو أمريكي.

٩) **العلاقات مع اليابان:** ويبدو أن هناك اهتمامًا متزايدًا بتفعيل التعاون الاقتصادي بما يحقق المصالح المشتركة للطرفين؛ إذ أصبحت اليابان قوة اقتصادية لها ثقلها على المستوى العالمي، وتحتل مركز الصدارة العالمية في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصناعة الفضاء والتكنولوجيا

الحيوية والذكاء الاصطناعي، وتمتلك أكبر احتياطيات في العالم من العملات الأجنبية، وهو ما يمثل دعامة كبيرة للعملة اليابانية "الين".

وتفعيلاً لما تتمتع به دول مجلس التعاون من علاقات تجارية قوية مع اليابان والتي تمثل أكبر الشركاء التجاريين للدول العربية مجتمعة فيما تعتبر دول الخليج الشريك التجاري الأول لليابان من بين الدول العربية؛ حيث استحوذت على نسبة تزيد عن ٨٥% من حجم التجارة العربية – اليابانية، كما تحقق دول المجلس فائضًا مستمرًا في ميزانها التجاري معها زادت قيمته من حوالي ٣٠,٣٦ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى أكثر من ٦٢,٤١٨ مليار في عام ٢٠٠٥[١١]، كما جرت اتصالات مع الحكومة اليابانية التي أبدت رغبتها في تطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع دول المجلس وإقامة منطقة تجارة حرة في هذا الشأن انطلقت يوم ٢٠٠٦/٩/٢٠ الجولة الأولى من المفاوضات بين مجلس التعاون الخليجي واليابان.

وفيما يتعلق بالجانب الاستثماري..فإنه على الرغم من الانتعاشة الاقتصادية التي ارتبطت مع نمو العلاقات التجارية مع الدول والتكتلات الكبرى، إلا أن مازال دول الخليج تعامي من ضعف القدرة على جذب رءوس الأموال الأجنبية، لعل ذلك يرجع لمل يعانيه الشرق الأوسط من أزمات سياسية وحروب وهجمات إرهابية، **لذا من الضروري أن يتطلع المستثمرون الخليجيون لتنويع محافظهم الاستثمارية في العالم**، ومن المنتظر زيادة الاستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية في دول الخليج بعد إتمام اتفاقيات تحرير التجارة التي وقعت في العالم الخارجي. ويفترض هذا الأمر توفير الظروف والشروط القانونية المناسبة وتحسينها.

ثالثًا ـ البيئة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي والسيناريوهات المستقبلية لعام ٢٠٢٠:

تحفل البيئة الاقتصادية الدولية بالعديد من العلاقات المتشابكة والمتداخلة بين عناصرها، فهي تتأثر بدرجة كبيرة بالوضع السياسي والأمني العالمي؛ الذي يتسم بظهور قوى جديدة..كما سبق القول، في الوقت الذي تشهد فيه القوى الحالية اضطرابًا وعدم توافق، كما تلعب المتغيرات الاقتصادية دورًا لا يمكن إنكاره في توقع الأوضاع المستقبلية؛ حيث تكون الميزة المحددة لتلك الأوضاع هي مقياس سرعة تلك التغيرات المتمثلة (١٢) **في التالي:**

- *السكان:* مما لاشك فيه أن الموارد البشرية تمثل شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية الشاملة؛ حيث تعد الثروة الرئيسية للأمم.

- **الموارد الطبيعية والبيئية:** معتمدة في هذا العامل على الاحتياجات العالمية للطاقة ومدى كفاية الاحتياطي لتأمين الزيادة في الطلب.

- **تطور العلوم والتكنولوجيا:** مدى أهمية دور العلم والتكنولوجيا كعامل أساسي في التنمية الدولية، وهل تستطيع المؤسسات الحالية نشر التكنولوجيا.

- **الاقتصاد العالمي:** هل سينمو بشكل ملموس على كافة الأصعدة، وهو ما يظهر من خلال تتبع العولمة ومدى تأثيرها..وهل ستدخل المجتمعات النامية في إطار العولمة للدرجة التي ستمتلك بمقدارها قوانين اللعبة الجديدة..وهذا يتوقف على السياسات الوطنية والدولية.

وانطلاقًا من تشابك العلاقات الاقتصادية العالمية وتأثيرها علـــى دول مجلس التعاون الخليجي ومدى تعاملهما مع هذا الوضع، يمكن استشراف عدة سيناريوهات للوضع المستقبلي لدول مجلس التعاون بحلول عام ٢٠٢٠:

١- السيناريو الأول:

ينطلق بشكل أساسي من استمرار الأعمال الاعتيادية للوضع كما هـــي عليه، بمعنى استمرار أوضاع العولمة المتحيزة للنخبة في الوقت الذي تستمر فيه معاناة أغلبية سكان العالم؛ حيث سيكون للنمو السكاني ولندرة المـــوارد دور كبير في استمرار هموم العديد من الدول النامية، كما ستصبح ظـــاهرة الهجرة مصدرًا للتوتر بين الدول.

ولن تتمكن التكنولوجيا من حل مشاكل الـــدول الناميـــة، كمـــا أنهـــا ستتعرض لسوء استخدام من قبل شبكات لا تريد الإفادة منها لمصلحة أغلبية السكان، وهنا سينقسم الاقتصاد العالمي إلى ثلاثة طبقات؛ حيث سيتواصـــل النمو في الدول المتقدمة فقط، فيما سيستمر الوضع المعتدل في الاقتـــصادات الصاعدة أو الناشئة، في الوقت الذي ستعاني فيه العديد من الدول الناميـــة، الأمر الذي سيؤدي إلى اتساع الفجوة بينها وبين العالم المتقدم.

سينعكس ذلك على دول مجلس التعاون مـــن خـــلال علاقاتهـــا مـــع الاقتصاد العالمي، والتي ترتكز على ما تمتلكه هذه الدول من نفـــط؛ حيـــث تشير التقديرات إلى استمرار الاعتماد عليه لديمومة الاقتصاد العالمي، إذ من المتوقع أن يستمر متربعًا على عرش موارد الطاقـــة حتـــى عـــام ٢٠٣٠، ولأسباب من أهمها: التكاليف الهائلة التي تتطلبها عملية إعادة هيكلة الاقتصاد

العالمي من خلال تطوير المصادر المتجددة للطاقة واستخدامها والاعتماد عليها بصفة أساسية؛ والصعوبات التي تواجه عملية إعادة الهيكلة فيما يتعلق بالبنية التحتية التي تتطلبها هذه العملية واللازمة للنقل والأعمال النهائية للمنتج وغيرها من العمليات التي يلزمها توفير مصادر طاقة متجددة بديلة مما يعمل على تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد، كما أن محاولات الدول الغربية للبحث عن مصادر بديلة لم تصل لدرجة الاعتماد عليها لتيسير عجلة الاقتصاد.

ووفقاً للوارد بتقارير الوكالة الدولية للطاقة "يظل النفط هو الوقود الوحيد الذي يقع على أكبر جانب من الأهمية؛ حيث يعتمد عليه ما يزيد على ثلثي الوسائل المستخدمة في قطاع النقل على مستوى العالم وسيظل الطلب عليه في ازدياد بسبب الضغط على استخدام المركبات التي تعمل بمشتقاته وعدم توافر الأنماط البديلة من الوقود، والتي إذا ما توافرت نجد أنها باهظة التكلفة مقارنة بالوقود النفطي، ومن المتوقع أن تأتي أمريكا الشمالية في المركز الثاني بعد الصين من حيث حجم وارداتها من النفط من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ حيث تتجه الصين إلى الاعتماد الكلي تقريبًا في وارداتها من النفط على هذه المناطق(٣٠).

كما من المتوقع تزايد الإقبال على استهلاك الغاز بوصفه أقل مواد الطاقة تلويثا للبيئة، لدرجة أنه من المحتمل وصول الطلب العالمي على الغاز الطبيعي من ٢٣,٣ % عام ٢٠٠٣ إلى ٢٩,٩ % أي ما يقدر بـ ٤,٩ تريليون متر مكعب سنويًا عام ٢٠٢٥.

وبناء على ما سبق يتوقع تعاظم دور منطقة الخليج في أسواق الطاقة العالمية وفي تأمين الغاز العالمي، خاصة وأن من المتوقع انخفاض إنتاج أوروبا للغاز الطبيعي من ٣١٤,٤ مليار متر مكعب في العام إلى ٣٠٠,٣ مليار متر مكعب، ولهذا سيتزايد الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي بمقدار ٥٤٣,٩ مليار متر مكعب سنويًا، وذلك في عام ٢٠٢٥، بجانب تزايد الطلب من الاقتصادات الصاعدة.

إلا أن دول الخليج لن تصل في عام ٢٠٢٠ للمكانة الاقتصادية التي تتناسب مع إمكاناتها الكبيرة في مجالي النفط والغاز الطبيعي، وذلك في ظل فرضية استمرار المعاناة من التحديات الحالية التي تواجهها، كالفقر الذي تعاني منه بعض شرائح المجتمعات الخليجية، والبطالة التي ترتفع نسبتها، وتراجعها في مجال تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة وتطوير الموارد البشرية، وذلك نظرًا لسيادة مبادئ إدارة المرافق الاقتصادية ومفاهيم التخطيط التي تعتمد بدرجة قليلة على الأساليب التكنولوجية، كما سيكون أيضًا لاستمرار الأوضاع دور في انهيار منظومات اقتصادية وبيئية نتيجة استمرار الاهتمام بالقطاع النفطي دون الاعتماد بشكل قوي على غيره من القطاعات، مما سيزيد الفجوة بين الطبقات العليا المهيمنة على المصدر الأساسي للدخل والطبقات الأخرى، كما ستزيد الفجوة بين دول المجلس التي ستظل في نفس المستوى وبين الدول المتقدمة.

٢- السيناريو الثاني:

ويتوقع حدوث عولمة شاملة في الوطن العربي؛ حيث تتحد العوامل المتعلقة بالنمو الاقتصادي والسكان والإدارة الفعالة مجتمعة لتمكين غالبية

سكان العالم من الإفادة من العولمة، في ظل تفاهم عالمي تتقلص فيه النزاعات الدولية، مما سيزيد الإحساس بالأمن لدى المستثمرين فيقبلون على الدول صاحبة الموارد كدول مجلس التعاون. وهذا الوضع بدوره سينعكس إيجابيًا على المنطقة؛ حيث ستواصل النظر إلى العولمة باعتبارها فرصة أكثر منها تحديًا فيندمجون أكثر فيها، من خلال تبني بعض الحكومات والقطاعات للاقتصاد الجديد، الذي يفرض عليها، تطوير ثقافة عملية التعليم والنظرة إلى العمل وتشجيع القطاع الخاص العمل على تحديث وتنويع الهياكل الإنتاجية واستخدام العلم والتكنولوجيا وإصدار قوانين ضمان نقل التكنولوجيا في عقود الاستثمار وسياسات تطوير المعارف والخبرات وليس فقط المنتجات ووسائل الإنتاج، ومن خلال إتباع تلك السياسات الاقتصادية تتمكن من القضاء على مشاكل الفقر والبطالة والتراجع التكنولوجي، وستصبح الغاية المنشودة لمجتمعات مجلس التعاون النمو الاقتصادي الأقصى على مستوى كافة القطاعات، وفي ظل هذا السيناريو ستقوم الدول الخليجية برفع كفاءة جهازها الإداري؛ والذي سوف يساعدها على التخصيص الأمثل للموارد للوصول إلى الإنتاجية القصوى للموارد والمرافق الاقتصادية.

٣- السيناريو الثالث:

وهو يفترض تصاعد حدة التوتر السياسي والاقتصادي بين دول العالم، بافتراض تعاظم دور اقتصاد القوى الصاعدة متنافسًا مع دور الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى التنافس العالمي للحصول على الطاقة اللازمة لإدارة اقتصاداتها تلبية للاستهلاك المتزايد، وهذا السيناريو يتوقع معه تدهور حالة العولمة للتحول إلى عولمة متوحشة الكل يتصارع من أجل البقاء على حساب

غيره، مما يؤدي إلى احتمالية حدوث اضطرابات إقليمية ودولية تؤدي إلـى القضاء على الموارد المتاحة للدول.

ويمكن القول في هذا السياق إن المؤشرات الحالية التي تؤكـد سـعي جميع الدول نحو التنوع الاقتصادي والاستخدام الأقصى للتكنولوجيا والتعددية وغيرها من التحولات الإيجابية يجعل السيناريو الثاني الخـاص بالعولمـة الشاملة الأقرب إلى الحدوث والأفضل لدول مجلس التعاون.

المراجع

(1)مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العرب وتحول ميزان القوى في العالم،٢٠٠٧/١/٢٧.
(2)المرجع السابق.
(3)الخليج: تحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى - ٢٠٠٥.

(4)(http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c =ArticleA_C&cid =1171897398365&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout)
(5)امن الخليج، ظافر محمد، ٢٠٠٦.
(6)البيان الاماراتية، ٢٠٠٥/١/٢٨

(7)http://www.gccsg.org/Achiev/chapt30.html
(8)http://www.raya.com/site/topics/article.asp?cu_no= 2&item_no =233481&version=1&template_id=24&parent_id=23
(9)مركز الخليج، العلاقات الاقتصادية الخليجية الصينية، الواقع وضرورة التفعيل، ٢٠٠٦، www.gcc-sc.org.
(10)http://www.raya.com/site/topics/article.asp?cu_no=2&item_no=234730 &version =1&template_id=35&parent_id=34
(11)مركز الخليج،العلاقات الاقتصادية الخليجية - اليابانية وامكانية اقامة منطقة للتجارة الحرة، ٢٠٠٦.
(12)مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية ،وثائق الاستخبارات الأمريكية: تقرير مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي، توقعات للعقد الحالي حتى ٢٠١٥.
(13)Anthony H. Cordesman & Khalid R. Al-Rodhan, The Changing Dynamics of Energy in the Middle East (Centre for Strategic and International Studies, 2006), p.179.



الخاتمة والتوصيات

الخاتمة

تعاملت فصول الدراسة مع دول مجلس التعاون الخليجي علـــى أنهــا وحدة دولية واحدة داخل إطار إقليمي جغرافي ــ سياســـي، نظـــرًا للتوجـــه التكاملي لمجلس التعاون؛ والذي بدا واضحًا في أهدافه وفقًا للنظام الأساســـي الذي أقر في ١٩٨١، بالإضافة إلى تماثل دوله سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وتلاصقها الجغرافي، وهو ما فرض أشكالاً محددة للتفاعل الخليجي البينـــي، ومواجهة تحديات أمنية واقتصادية وسياسية متماثلة.

وتنـاول الفـصل الأول البيئة الداخلية، مركزًا على الخصوصية الثقافيـــة والاجتماعية والثوابت الدينية التي تتميز بها المجتمعات الخليجيـــة، والتـــي انعكست على الأنظمة السياسية الحاكمة في تلك الدول سواء من حيث الشكل أو المضمون، مشيرًا إلى ترسخ شرعية الأنظمة الحاكمة في فترات ســـبقت صدور الدساتير المكتوبة أو بروز الدولة الحديثة، وهو مـــا منحهـــا عـــدة خصائص اجتماعية واقتصادية وثقافية انعكست على أنظمة الحكـــم **وهـــي:** القبلية؛ الوراثية؛ والريعية. مما أنتج في النهاية سلطة سياسية قويـــة تتمتـــع باستقلالية كبيرة، وخاصة مع ظهور الثروة النفطية.. ولم يمنـــع ذلـــك دول الخليج من اتخاذ سلسلة من الإجراءات والإصلاحات السياسية التي هدفت في المقام الأول إلى: تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ توسيع نطاق المشاركة السياسية وتعزيز الحوار الوطني بين التوجهات المختلفة، غير أنها اختلفـــت في درجتها ومستوى تأثيرها. وانتهى المحور بوضع أهـــم الـــسيناريوهات المتوقعة حتى عام ٢٠٢٠، وهي ثلاثة يفترض **الأول** منها؛ استمرار عمليـــة الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي المنضبط أو التدريجي، ويتوقع فـــي هذه الحالة أن تستمر حالة الانفتاح السياسي في دول المنطقة، أما **السيناريو**

الثاني؛ فيتمثل في **تراجع أو جمود عمليات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في دول الخليج** بسبب تمسك الأسر الحاكمة بما تتمتع به من مزايا سياسية واقتصادية كبيرة وخوفها من آثار تلك الإصلاحات والتداعيات التي قد تترتب عليها أمنيًا وسياسيًا، وكذلك وجود تيارات رجعية في الدول الخليجية تستند على مبررات دينية مؤولة تصور الديمقراطية على أنها تناقض الإسلام، وتقلل من شأن المرأة وتحرم الأحزاب السياسية، وتعتبر أي خطوات للإصلاح مفروضة من الدول الغربية ومناقضة لثوابت وموروثات وخصائص المجتمع الخليجي. في حين افترض **السيناريو الثالث حدوث طفرة ديمقراطية في دول الخليج بشكل متسارع يتم الوصول فيها إلى نظم حكم ديمقراطية بشكل كامل على أساس النظم الملكية الدستورية**، وتستمر فيها الأسر الحاكمة على رأس السلطة التنفيذية بشكل شرفي مع تفويض السلطات لحكومات منتخبة بشكل ديمقراطي كامل.

وجاء الفصل الثاني ليبحث في البيئة الإقليمية، نظرا لضرورة إدراك ما يحيط بدول الخليج من متغيرات إقليمية تعج بالتناقضات والصراعات، مما يقتضي وضع خريطة واضحة لهذه المتغيرات، وأكد المحور على أن دول الخليج تشكل فيما بينها إطارًا ونظامًا إقليميًا بذاته، وهو عرضة للتأثير بما شهدته دول مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار الجغرافي من متغيرات وتطورات على خلفية احتلال العراق في عام ٢٠٠٣، وذلك سواء على مستوى توازنات القوى أو القضايا محور التفاعلات، والتي شهدت متغيرات من خلال مستويين رئيسيين: **الأول؛** يرتبط بمكونات البيئة الإقليمية ذاتها، والذي يعد أبرزها اختفاء تأثير قوى إقليمية (العراق) وصعود قوى أخرى (إيران وتركيا وإسرائيل)، هذا بالإضافة إلى ما شهدته شبكة التحالفات سواء

على مستوى الدول أو الكيانات التنظيمية الداخلية (مثل إيران وكل من حماس وحزب الله)، **والمستوى الثاني**؛ ويتجسد في المواجهات الفكرية والعقائدية والإثنية التي تشهدها المنطقة، ما بين شيعة وسنة أو عرب وفرس وأكراد.

كانت البيئة الإقليمية قد شهدت تغيرات منذ احتلال العراق وحتى الآن، وهو ما أدى إلى اختلال وتباين في موازين القوى الإقليمية، نتيجة مباشرة لاستخدام القوة العسكرية الأمريكية ضد العراق وتداعياتها على شبكة التحالفات الإقليمية، كما تناول المحور اتجاهات تأثير واقع البيئة الإقليمية على دول مجلس التعاون الخليجي، وأهم سمات الواقع الإقليمي المتمثل في كونها منطقة نفوذ وصراع للقوى الكبرى، في الوقت الذي تشهد فيه معظم وحداته توترات داخلية سياسية وعرقية، تدفع نحو الاعتقاد بسرعة تغيير بنيتها وهياكلها السياسية في المستقبل المنظور، وتجاوز آليات التنافس الإقليمي للجانب السياسي والعسكري إلى الجانب المذهبي العقائدي

وقدم المحور سيناريوهاته على مستويين أولهما؛ هيكلي ـ بنيوي؛ ويقوم على عدة سيناريوهات لمستقبل هيكل البيئة الإقليمية في ٢٠٢٠: **الأول**؛ بيئة مضطربة ذات طابع صراعي داخلي. **والثاني**؛ وقوع اضطرابات اقتصادية وسياسية وأمنية نتيجة لحرب إقليمية أخرى. **والسيناريو الثالث**؛ تغير مكونات البيئة الإقليمية، بمعنى ظهور دول واختفاء أخرى، وأخيرا تزايد حدة الاستقطاب الخارجي لدول المنطقة.

المستوى الثاني: أيديولوجي ـ سياسي؛ وينطوي على سيناريوهين رئيسيين: **الأول**؛ التوجه نحو إقامة تحالفات مذهبية. **والثاني**؛ تغير المعادلات الحاكمة لعلاقات القوى الإقليمية؛ بمعنى التغير الإيجابي للتوجهات السياسية

الحاكمة لعلاقات القوى الإقليمية وبعضها البعض، وخاصة بالنسبة للدول العربية وإسرائيل، بحيث يتم تنفيذ المبادرة العربية للسلام.

وفي الفصل الثالث والذي تعلق بالبيئة الدولية استهدفت الدراسة رصد التطورات الجارية والمتوقعة على الصعيد العالمي، الذي يتسم حاليًا بسيادة قطب واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية وبروز ملامح تكون وضع دولي تتعدد فيه الأقطاب وتحتدم فيه المنافسة وتزداد فيه الأهمية الجيواستراتيجية لدول المجلس نتيجة لاستمرار كونها المصدر الرئيسي للطاقة حتى عام ٢٠٢٠ وما بعده. وتناول الفصل مصادر التوتر المتعددة في المنطقة وجذورها الدولية، مؤكدًا على أن السبب الرئيسي للاضطراب طويل المدى في المنطقة هو النزاع العربي- الإسرائيلي، إضافة إلى أزمتي العراق وإيران والتهديدات التي يفرضها كل من التوتر الطائفي والإرهاب الدولي ومنظورات أمن الطاقة، متوقعة تنامي دور روسيا والصين والهند وتأثيرات ذلك على الخليج، باعتباره مستقبل مصادر الطاقة من نفط وغاز، وهو ما يؤكد على ضرورة تحقق تسوية سياسية للقضايا الرئيسية، خاصة إن العالم يعيش منذ انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٨٩ تحت قيادة القطب الأوحد، وتدشين مشروع القرن الأمريكي الجديد عام ١٩٩٧، إلا أن استمرار الأحادية الأقطاب يتعرض لتهديدات حادة بالنظر إلى الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، وانبثاق مراكز جديدة للقوة والتأثير، مثل روسيا والصين والهند وهو ما سيترك تداعياته على مصادر الطاقة من الآن وحتى عام ٢٠٢٠ وما بعده، فمحدودية وتناقص مصادر الطاقة الداخلية في هذه الدول سيفرض عليها تأمين مصادر للطاقة من جهات أجنبية، وهو ما سيؤدي إلى تعظيم التنافس حول مصادر الطاقة في الشرق

الأوسط، خاصة مع استمرار الصين والهند في نموهما الاقتصادي السريع، الأمر الذي سيترتب عليه تداعيات على منطقة الخليج العربي، وسيكون رد الفعل الأمريكي جوهريًا في تحديد طبيعة المناخ الدولي، خاصة أن النفط والغاز سيظلان الوقود الرئيسي للاقتصاد العالمي لعقود، وهو ما يعني استمرار الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص.

وعلى الصعيد الجيواستراتيجي الواسع فسوف تستمر أهمية دول الخليج الاستراتيجية والتجارية في التصاعد حتى عام ٢٠٢٠، وهو ما سوف يؤدي إلى مزيد من الانفصال بين مراكز الثقل السياسية والاقتصادية في الشرق الوسط؛ حيث ستستمر القاهرة والرياض في لعب أدوار هامة في الساحة السياسية وستحددان تعامل الدول العربية مع إسرائيل، في حين سوف يبقى قلب المركز الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط في الخليج العربي، مما يعني أن الحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة سيعتمد بشكل كبير على أجندة المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالسيناريوهات المتوقعة عام ٢٠٢٠ فقد صاغ فرضية استمرار الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة وما يتبعه من استمرار هيمنتها، مما يعني استمرار كونها المصدر الرئيسي لحفظ الأمن والاستقرار في الخليج، بينما صاغ فرضية ثانية ترتبط بحدوث تحول نحو عالم متعدد الأقطاب، وهي الفرضية التفاؤلية التي يمكن لدول الخليج الاستفادة الكاملة منها، من خلال موقعها الاستراتيجي ومواردها البترولية، أما الفرضية الثالثة فمؤداها حدوث صراع بين القوى الدولية.

ثم سلط الفصل الرابع الضوء على أهمية الاعتبارات الأمنية في سياق تناول القضايا الخليجية بشكل خاص باعتبارها واحدة من أخطر وأهم التحديات التي تواجه المنطقة الآن وفي المستقبل، خاصة أن من أول الأهداف التي سعت دول مجلس التعاون إلى تحقيقها عند إنشائه كان التكامل الأمني لمواجهة التحديات المستمرة – خاصة أن التطورات فرضت إحداث تغيير في مفهوم الأمن في المنطقة، لما يحيط بها من تعقد وتشابك؛ نتيجة تعدد الأطراف المعنية به أو الفاعلة فيه، وهو ما أدى إلى تعارض الرؤى والمصالح؛ حيث يسعى كل طرف إلى تحقيق مصالحه حتى لو كان على حساب الأطراف الأخرى. مما أدى إلى تفاقم معضلة الأمن لدى دول المجلس، وجعلها تحتل مكانة رئيسية في أولوياتها الداخلية والخارجية، الأمر الذي يرجح احتمال وقوع عملية إعادة ترتيب لشبكات التحالف والمنظومات الإقليمية؛ فعبر ثلاثة منطلقات تم تناول التحديات الداخلية والإقليمية والدولية، والذي جعل هذه الدول تدرك أن حماية أمنها الوطني والقومي يتطلب التكتل والتعاون والتنسيق معًا، وأنه ليس بمقدور أي دولة مهما كانت إمكانياتها أن تدافع عن أمنها خاصة بعد التطورات الإقليمية التي شهدتها المنطقة في الآونة الأخيرة نتيجة تصاعد التوتر في العراق، والمواجهة حول البرنامج النووي الإيراني وتداعيات ذلك كله على أمن الخليج، وهو ما يضيف كثيرا من المحاذير فيما يتعلق باستشراف المستقبل في المنطقة العربية بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة، نظرًا للتعقد الشديد في المشهد الأمني.

وعن السيناريوهات المحتملة حتى عام ٢٠٢٠ الخاصة بالأمن الجماعي الخليجي، تم الإشارة إلى السيناريو المرجعي، والذي يفترض استمرار الأوضاع كامتداد للواقع الحالي إلى العام ٢٠٢٠، وهو ما سيضع

دول مجلس التعاون الخليجي أمام معطيات معقدة واختيارات صعبة، فعليها أن تتعايش مع عراق غير مستقر، وتتأقلم مع علاقات متذبذبة بين واشنطن وطهران وتتكيف مع حقيقة صعوبة التوصل إلى نظام أمني خليجي خلال المستقبل المنظور وتعالج تداعيات علاقاتها مع واشنطن وسياسات الأخيرة تجاه بعض القضايا العربية والإسلامية ونتائج ذلك على البيئة الداخلية، وإزاء هذه الأوضاع ليس أمام النظم الحاكمة في هذه الدول سوى مواصلة تعزيز علاقتها بشعوبها بما يدعم من شرعيتها من ناحية وتكريس التعاون فيما بينها في إطار مجلس التعاون الخليجي على النحو الذي يجعله أكثر قدرة وفاعلية في التعامل مع التحديات والاستحقاقات الجديدة من ناحية ثانية، فضلاً عن إعادة صياغة علاقاتها الدولية، وبخاصة مع بعض القوى الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي والصين واليابان وروسيا بما يسمح لها بقدر أكبر من الاستقلالية وحرية الحركة على الصعيد الدولي.

وتناول السيناريو الثاني استهداف إيران سواء بضربة عسكرية، أو أن تنتهج واشنطن بمعية المجتمع الدولي خطوات لإيقاف البرنامج النووي الإيراني في المقام الأول وتقويض نفوذها في العراق من جهة أخرى، أو تشجيع القلاقل الداخلية فيها بهدف إحداث تغيير في نظامها السياسي، أو حتى القبول بامتلاك طهران لسلاح نووي، منتهيا إلى أن إيران ستظل تمثل بؤرة تهديد رئيسية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي على الأقل حتى العام ٢٠٢٠، **ثم انتقل إلى سيناريو الشراكة مع حلف الناتو**، بمعنى أن تتحول دول الخليج من مظلة الأمن الإقليمي إلى مظلة أمنية دولية، في ظل تعدد العوامل التي تدفع حلف الناتو إلى تطوير آلية للتعاون والشراكة مع دول الخليج ومد مظلته الأمنية إليها، فلدول الحلف مصلحة في التواجد العسكري

في منطقة الخليج التي تتمتع بأهمية جوهرية من الناحية الجيواستراتيجية، وهو التعاون الذي يمكن أن يتم عبر عدة تصورات أبرزها: توسيع برنامج الحوار الأطلنطي – المتوسطي، أو دعم التعاون في مجالات معينة دون أن يكون هناك إطار لتحالف رسمي بين الناتو ودول المجلس، وهو سيناريو يواجه صعوبات كثيرة.

وأخيرًا **سيناريو التفكك والتفرد** سواء بخروج بعض الدول عن سياق السياسات الإقليمية الموحدة، ومن ثم حدوث نوع من التفرد في النهج الاستراتيجي والبحث عن الخيارات والآليات التي تضمن الأمن لدول المجلس، ولكن في إطار قطري محض، ومن ثم انسحاب كل دولة إلى البحث عن المظلة الأمنية التي تكفل لها الأمن والاستقرار، وهو الاحتمال الأخطر في ضوء الأسس التي قام عليها مجلس التعاون.

وانطلاقًا من هذه السيناريوهات، فإن ما يحقق معادلة تضمن الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي تماشيًا مع الظروف والمتغيرات المتوقعة على البيئات الداخلية والإقليمية والدولية، هو مفهوم "التعاون متعدد الجوانب"، وهو المفهوم الذي لن يتحقق إلا في إطار "نظام أمني إقليمي شامل" يضم كل دول المنطقة ويقوم على تعاون كل أطرافها (بما في ذلك العراق وإيران واليمن إضافة إلى الولايات المتحدة كفاعل رئيسي في المنطقة) للحفاظ على الاستقرار والأمن.

وفي الفصل الأخير للدراسة تم تناول العولمة والبيئة الاقتصادية الدولية والمحلية والإقليمية المحيطة بدول مجلس التعاون وتأثيراتها، خاصة التطورات الاقتصادية الفارقة والتحولات الكبرى بعد ظهور قوى اقتصادية

جديدة كـ(الدول الآسيوية وروسيا ودول أمريكا اللاتينية) على الساحة الدولية، مما ينبئ بتحول جديد في ميزان القوى الاقتصادية نحو التعددية القطبية؛ حيث تركت التحولات العالمية أثرًا بالغا، بعد تنافس الدول الصاعدة والمتقدمة على الحصول على المزيد من نفط الخليج، مما أثار القلق لدى القوى الدولية من اتجاه الاقتصادات الصاعدة إلى الاستحواذ على نصيبها من الكعكة الشرق أوسطية، مشيرة إلى توجه العالم بخطى سريعة نحو العولمة، والتكتلات، في حين أن العرب يسيرون في اتجاه التفتت والطائفية عبر الصراعات العرقية والمذهبية وغيرها.

وعن السمات الاقتصادية لدول الخليج أشارت الدراسة إلى حالة السيولة التي ميزت الفترة السابقة، والتي أدت إلى اتجاه الأفراد نحو المضاربة في أسواق المال لتشهد الأسواق الخليجية مستويات صعود حاد في مؤشرات أسواق المال غير حقيقية أصابتها بانتكاسة فيما بعد، كما تراجعت **صادرات دول المجلس البينية**، في الوقت الذي زادت فيه قيمة الواردات الخليجية الإجمالية، رغم وجود إمكانيات واسعة لتنمية السوق الخليجية الموحدة، وفي محاولتها لاستشراف الوضع المستقبلي أكدت الدراسة أن الركيزة الأساسية هي القوة السياسية التي لا يمكن فصلها عن القوة الاقتصادية، بالإضافة إلى نمو الشركات الوطنية لتتحول إلى مؤسسات متعددة الجنسيات عابرة للقارات، متناولة السياسات والتدابير التي اتخذتها دول الخليج سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي لتعزيز قدرة اقتصادياتها على مواجهة التحديات، بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية لدول المجلس مع قوى إقليمية ودولية ومنظمات وتجمعات مختلفة.. وفيما يتعلق بالسيناريوهات المتوقعة يشير الأول الى **استمرار الأوضاع الراهنة** اقتصاديًا، وهو ما يعني استمرار

الاعتماد على مصادر الطاقة من دول الخليج، كما سيتأثر الوضع الاجتماعي من خلال استمرار مشاكل مثل البطالة والفقر وستزيد الفجوة بين دول المجلس والدول المتقدمة، **والسيناريو الثاني** يفترض حدوث عولمة شاملة واختفاء وتقلص النزاعات الاقتصادية الدولية، وستصبح غاية دول المجلس في إطارها تحقيق نمو اقتصادي على كافة القطاعات، **أما السيناريو الثالث** يفترض تصاعد التوتر الاقتصادي بين دول العالم بعد تعاظم الدور الاقتصادي للقوى الصاعدة.



التوصيات

هناك تسليم بأن الوضع الإقليمي ونظيره الدولي يمثلان معطيات مهمة في صنع القرار مع عدم تهميش دور العوامل والقوى الداخلية في تشكيل مسار التطور، وما يرتبط بهذا كله من إشكاليات أمنية واقتصادية. والقضية المحورية في الدراسة هي استكشاف تصورات أو سيناريوهات مستقبلية توسع من الهامش المتاح للحركة أمام صانع القرار وتوسيع فرص مشاركة دول الخليج بدور أكبر في صناعة مستقبلها، **وهو ما يقودنا إلى التوصيات التالية:**

١ــ إرساء آليات استراتيجية لإقامة منظومة تفاهم إقليمية تمهد إلى صيغة تعاون مشترك، تعالج القضايا الأمنية ومنها البرنامج النووي، مع ضرورة العمل على إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، والسعي نحو إيجاد تسوية سلمية للملف النووي الإيراني في سياق تفادي ضربة عسكرية أمريكية محتملة، وذلك عبر إقامة حوار استراتيجي خليجي ــ أمريكي، يهدف إلى بيان المخاطر والتهديدات التي يمكن أن تواجهها في حالة استمرار التصعيد والوصول إلى مواجهة عسكرية مباشرة، مع عدم إغفال الدور الأمريكي البارز في المنطقة، والذي يمكن الاستفادة منه في إطار إيجابي، بحيث يكون له دور "الإشراف" وليس "التحكم".

٢ــ إن الانقسام أو الخلاف بين عناصر منظومة مجلس التعاون الخليجي من شأنه أن يحد من قدرة هذه الدول على تحقيق مفهوم الأمن الجماعي، والذي هو بالأساس مدخلاً رئيسيًا لتحقيق الأمن القُطري، الأمر الذي يقتضي من دول مجلس التعاون تحديد نقاط الخلاف بينها، ولو بشكل

علني وواضح، من أجل البحث عن حلول جذرية لهذه الخلافات للحيلولة دون اشتعالها أو تكرارها في المستقبل، خاصة أن دول مجلس التعاون في أشد الحاجة إلى إظهار نوع من التماسك والتوحد عند تحركها الإقليمي والدولي.

٣ــ إيجاد صيغة عسكرية وسياسية وأمنية مناسبة، وذلك لدعم القدرات الأمنية والعسكرية والسياسية لها، في إطار مواجهة المخاطر المحتملة.

٤ــ استقطاب سوريا وتنسيق الجهود مع تركيا، من شأنه أن يساعد على تقليل حدة التهديدات من صعود الدور الإقليمي الإيراني.

٥ــ الدفع نحو تسوية سلمية للمسألة اللبنانية، وبدء محادثات السلام على المسارين السوري والفلسطيني، وذلك لما له من أهمية في نفي أسباب التطرف والإرهاب المعلنة.

٦ــ المشاركة بفعالية في جهود إعادة إعمار العراق، والعمل على استقطاب الحكومة والقوى السياسية (الشيعية والسنية) نحو النظام الإقليمي العربي، في محاولة للحد من التبعية السياسية إلى إيران.

٧ــ يجب أن يترافق مع هذه السياسات، التوجه نحو احتواء الطائفة الشيعية في الخليج، وذلك لتفويت الفرصة على طهران الساعية نحو استخدامهم لتحقيق مصالحها القائمة على الهيمنة.

٨ــ على دول المجلس في ظل ما تواجهه من تحديات في إطار الاقتصاد العالمي، القيام بإصلاح اقتصادي نحو اقتصاد السوق، من خلال العمل الدعوب لاستكمال مسار التكامل الاقتصادي المنشود بينها عبر إقامة الاتحاد الجمركي، وإصدار العملة الخليجية الموحدة، وإقامة المؤسسات

اللازمة لذلك، وإنشاء سوق خليجية مشتركة، والعمل على وضـــع الاتفاقيـــة الاقتصادية الموحدة موضع التنفيذ الفعال.

٩ــ تنشيط التعاون المشترك بالعالم الخارجي، عن طريق المــشاركة الفاعلة في الجولات التفاوضية لإقامة مناطق للتجارة الحرة بجانـــب العمـــل على تذليل عقبات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

١٠ــ الأخذ بالنظم الديمقراطية والتعددية السياسية؛ حيـــث إن وجـــود الديمقراطية السياسية يزيد من كفاءة الاقتصاد ويحسن من ظـــروف حـــسن الإدارة، فالمبادئ الأساسية للنظم الديمقراطية من قيام دولة القانون والشفافية والمصداقية والمساءلة توفر أشكالاً معقولة من الاستقرار السياسي والأمنـــي مما يهيئ مناخاً مقبولاً للاستثمار.



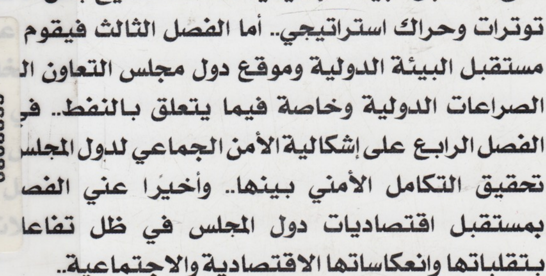
رقم الإيداع (٢٠٠٧/١٠٧١٣)

الترقيم الدولي: (I.S.B.N. 977-425-016-8)

هذا الكتاب

تنطلق أهمية الدراسات المستقبلية من كونها تساعد على استشراف اتجاه الأوضاع في المستقبل بكل ما تطرحه من فرص وما تفرضه من قيود، تساند صانع القرار على وضع استراتيجية محددة للتحرك.. وفي هذا السياق، فان صناعة القرار فى منطقة الخليج تتطلب باستمرار دراسات مستقبلية تنطلق من الوضع الراهن لاستشراف المستقبل بما يساعد على ترشيد القرارات التى يتم اتخاذها حاليًا ومنح متخذها بدائل عديدة معتمدة على رؤية مستقبلية متكاملة.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ونظرًا لطبيعة الدراسات المستقبلية التى تعتمد على تعدد مستوى التحليل(Interdisciplinary analysis) انطلقت دراسة أعدتها وحدة الدراسات المستقبلية التابعة للمركز تستشرف مستقبل الخليج في عام ٢٠٢٠وذلك عبر خمسة فصول: الأول يقوم على مستقبل اتجاه التفاعلات السياسية والاجتماعية الداخلية في دول مجلس التعاون.. الفصل الثاني يعنى بالوقوف على مستقبل البيئة الإقليمية لمنطقة الخليج بكل ما تشهده من



توترات وحراك استراتيجي.. أما الفصل الثالث فيقوم مستقبل البيئة الدولية وموقع دول مجلس التعاون ال الصراعات الدولية وخاصة فيما يتعلق بالنفط.. ف الفصل الرابع على إشكالية الأمن الجماعي لدول المجلس تحقيق التكامل الأمني بينها.. وأخيرًا عني الفص بمستقبل اقتصاديات دول المجلس في ظل تفاعل بتقلباتها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية..

